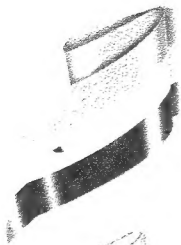


مبارك ومواجهة الإرهاب







مبارك



مواجهة الإرهاب

اعداد هيئة من المتخصصين في العلوم السياسية

إشراف وتقديم

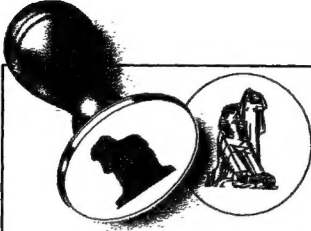
الدكتور/ أسامة الغزالي حرب

تسجيل ٧٧ ٥٩٢



مكتبة
الطباعة والنشر والتوزيع

أسما أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٧٦



مبارك ومواجهة الإرهاب
هيئة من المتخصصين في العلوم السياسية
الدكتور / أسامة القزالي حرب
داليا محمد إبراهيم

يناير ٢٠٠٢

٢١٩٢ / ٢٠٠٢

ISBN 977 - 14 - 1768 -1

دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة

مدينة السادس من أكتوبر

تليفون : ٨٣٢٠٢٨٧ - ٨٣٢٠٢٨٩ / ٢٠٢

فاكس : ٨٣٢٠٢٩٦ / ٢٠٢

e-mail: nahda@gega.net

١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة

تليفون : ٥٩٠٩٨٣٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٢٠٢

فاكس : ٥٩٠٢٢٩٥ / ٢٠٢

ص . ب . ٩٦ الفجالة - القاهرة .

٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة

ت : ٢٤٦٦٤٢٤ - ٢٤٦٧٢٨٦ / ٠٢٠

فاكس : ٢٤٦٢٥٧٦ / ٢٠٢

ص . ب . ٢٠ امباية

www.nahdetmisr.com

اسم الكتاب :

إعداد :

إشراف وتقديم :

إشراف عام :

تاريخ النشر :

رقم الإيداع :

التسجيل الدولي :

الناشر :

المركز الرئيسي :

مركز التوزيع :

الإدارة العامة :

مبارك ومواجهة الإرهاب

تقديم

عندما اتصل بي المستولون في دار نهضة مصر، مقترحين إصدار كتاب - على نحو عاجل - عن الإرهاب، وموقف الرئيس مبارك منه، رحبت على الفور بالفكرة، فبالرغم من أن الإرهاب كان أحد القضايا الحاضرة بقوة (دوليا، وإقليميا ومحليا) منذ ثلاثة عقود على الأقل، إلا أن ما حدث في واشنطن ونيويورك في الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ نقل الاهتمام بتلك الظاهرة إلى مستوى أعلى وأخطر من أى فترة سابقة! الأمر الذى يستلزم - بالضرورة - ضرورة متابعة الظاهرة، وإلقاء الضوء عليها، وتقديم أفضل وأسرع المعلومات عنها للقارئ المصرى والعربى، غير أن ما هو أكثر أهمية من ذلك، أن الرئيس محمد حسنى مبارك كان - بلا شك - فى مقدمة زعماء العالم الذين اهتموا بظاهرة الإرهاب، ونهوا مبكرا إلى خطورتها، ودعا بلا كلل إلى عقد مؤتمر دولى لبحثها ومواجهتها، بما يتناسب مع خطورتها سواء فى داخل المجتمعات، أو على المستويين الإقليمى والدولى. ولكن من الثابت أيضا أن الكثيرين فى العالم - بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها - لم يقدروا مغزى وأهمية تلك الدعوة المبكرة للرئيس مبارك لمواجهة الإرهاب، إلا بعد أن وقعت الواقعة، وفوجئت الولايات المتحدة الأمريكية (الدولة الأعظم - بلا منافس - فى عالم اليوم) بأقسى الضربات التى تلقتها فى تاريخها كله! لذلك فإن هذا المؤلف الذى يصدر فى مصر، حول الإرهاب، كان لا بد وأن يعالج - بتفصيل وبموضوعية - موقف الرئيس مبارك من الإرهاب، ودعوته لمواجهته وتنبهه المبكر إلى خطورته.

فى هذا السياق، ونظرا لضرورة خروج هذا العمل إلى النور بسرعة، ليصل إلى يد القارئ المصرى والعربى فى الوقت المناسب، قامت أغلبية مادة هذا الكتاب على كتابات سابقة لأساتذة أفاضل بارزين فى مجالاتهم، أما الجزء الخاص بموقف الرئيس مبارك فقد جرى إعداده خصيصا لهذا الكتاب، فضلا عن ترجمة تقرير أمريكى مهم حول ظاهرة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر.

وفى واقع الأمر، فإن التكاثر الشديد للمادة المكتوبة عن الإرهاب، خاصة بعد ١١ سبتمبر، فضلا عما يشوبها من خلط وتشويه، دفعنا إلى الحرص على انتقاء أفضل المعالجات وأكثرها موضوعية، بقدر الإمكان، بحيث يجد القارئ الإجابات السليمة والواضحة حول موضوع سوف يظل يشغلنا، ويشغل العالم كله لفترة طويلة قادمة.

د. أسامة الغزالي حرب

1

الفصل الأول

الإرهاب

كأحد مظاهر استخدام العنف
عربيا ودوليا

الدكتور / أسامة الغزالي حرب

1

كأحد مظاهر استخدام العنف عربيا ودوليا

تستلزم مناقشة الإرهاب كشكل من أشكال العنف عربيا ودوليا، أن نحسم - ابتداءً - نقطتان أوليتان: أولهما، تتعلق بمبدأ مناقشة الإرهاب في ذاته وتعلق ثانيتهما بالنقطة التي ينبغي أن يبدأ عندها ذلك النقاش.

النقطة الأولى: ترتبط بحقيقة أن مجرد التسليم بمشروعية وإمكانية مناقشة «الإرهاب»، إنما تعني اختياراً معيناً بين وجهتي نظر سائدتين - ربما حتى الآن - بين الباحثين والمتفكرين العرب، بشأن تناول ذلك الموضوع.

وجهة نظر أولى، ترى أن الذين يتحدثون في المجتمع الدولي عن الإرهاب وعن مكافحته، إنما يقصدون بالدرجة الأولى حركات التحرير الوطني المعادية للاستعمار وللإمبريالية، والقوى المطالبة بالحقوق الديمقراطية في عديد من بلاد العالم، خاصة في العالم الثالث، مستهدفين حصارها وتشويه صورتها، ولذا فإن علينا ألا ننزلق إلى استعمال هذا التعبير وألا نتورط في ترديد مقولات تطرحها القوى المعادية لنا.

أما وجهة النظر المقابلة فترى أنه من الصعب تجاهل مصطلح «الإرهاب» الآن، الذي صكه وتداولته المؤسسات الإسلامية والمعاهد البحثية الغربية بقدراتها الدولية الهائلة، وأنه إذا كانت هذه المؤسسات قد أفلحت بالفعل في نشره، بما في ذلك داخل المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن علينا الآن أن نبرز باستمرار الجوانب الأخرى التي تحاول تلك المؤسسات طمسها من صورة الإرهاب الدولي أي التي تتعلق بالممارسات الاستعمارية والعنصرية للدول الكبرى، وأيضاً بإيضاح الحدود التي تضطر فيها الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني إلى اللجوء للإرهاب.

واستنادا إلى وجهة النظر الثانية يأتي هذا الحديث عن «الإرهاب» و«الإرهاب الدولي» وبالتحديد عن الموجة المعاصرة منه، التي تصاعدت بشدة منذ نهاية الستينات تقريبا، خاصة في سياق ظروف التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى في العالم الثالث، التي صادفت الكثير من مظاهر التعثر أو الإخفاق.

النقطة الثانية: ترتبط بحقيقة أن جهد العديد من الساسة ومن الباحثين خاصة المتمين إلى بلدان العالم الثالث، قد انصرف بالفعل لدى مناقشة قضية «الإرهاب» و«الإرهاب الدولي» إلى التركيز على ضرورة التفرقة بين «الإرهاب» وبين الأنشطة المشروعة للدفاع عن النفس وانتزاع الحقوق، بحيث يمكن القول إنه أصبح هناك تسليم متزايد بتلك التفرقة على نحو قد لا يحتاج للمزيد من التكرار أو التأكيد.

بناء على ذلك فإن الوقوف عند مجرد هذه التفرقة الآن، إنما ينطوى على تجاهل لحقيقتين:

الأولى: أن استخدام قوى معينة لاصطلاح «الإرهاب» لوصف قوى أخرى، لا يعكس أحيانا مجرد سوء في استخدام المصطلحات، بقدر ما يعكس تباينا في المصالح والأهداف يسعى معه الطرف الأول إلى تشويه صورة الطرف الثاني، حتى ولو لم يلجأ هذا الأخير - موضوعيا - إلى أى أسلوب «إرهابى» بالمعنى الفنى للكلمة.

الثانية: أن هناك بالفعل مشكلة متفاقمة تمثل تحديدا في ذبوع وانتشار اللجوء إلى ذلك النمط المتميز من العنف، والذي يعرف «بالإرهاب» بصرف النظر عن هوية الطرف الذى يستعمله، أو الطرف الذى يتعرض له، ويعزى هذا الذبوع والانتشار إلى تطورات علمية اجتماعية واقتصادية وسياسية، وكذلك تطورات علمية وتكنولوجية. في هذا الإطار، سوف نسمي الورقة إلى أن تقدم بشكل موجز ملاحظات أساسية تتعلق بتعريف الإرهاب، وتفسير انتشاره المعاصر: دوليا وعربيا.

حول التعريف بالإرهاب:

كانت مشكلة تعريف «الإرهاب» وما تزال، في مقدمة المشكلات التي أثرت على توجه الجماعة الدولية نحو مجابهته وتقليل آثاره، وكما سبقت الإشارة، فإن جوهر هذا الخلاف كان يرتبط دائما بالرؤى المتباينة حول ما يعتبر نشاطا يستوجب الإدانة، وما يعتبر كفاحا مشروعا يستحق الدعم والتشجيع، وأضحت كلمة الإرهاب - من هذه الزاوية - محملة بكم هائل من الخلط والتشوش: فالأمريكيون والسوفييت يتحدثون عن الإرهاب - مثلما يتحدث عنه الفرنسيون والانجليز والهنود، ويدين الإرهاب قادة الدول وممثلوها في المنظمات الدولية، مثلما يدينه زعماء حركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي بلداننا العربية نعرف جميعا منذ عقود عديدة الإرهاب الصهيونى، مثلما عرفنا صوراً شتى من إرهاب الاستعمار البريطانى أو الفرنسى، ومع ذلك فإن الصهانية اليوم يتحدثون مراراً عن الإرهاب الذى يمارسه ضدهم المناضلون الفلسطينيون مثلما تحدث الانجليز والفرنسيون من قبل عن «الإرهابيين» المصريين في منطقة قناة السويس والإرهابيين الجزائريين في مدن الجزائر وقسطنطينة وهران، الجميع إذن يستخدمون نفس الكلمة «الإرهاب» ولكن ما يقصده كل طرف يختلف كلياً أو جزئياً عما يقصده الأطراف الآخرون.

إن ما هو مشترك بين هذه الاستعمالات كلها هو المدلول «التكبيكى» أو «الفنى» للكلمة، فالإرهاب هو أولاً «شكل من أشكال العنف»، ولذلك لم يكن غريبا أن استندت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية «مثل الجماعة الأوروبية» إلى استعمال مفهوم «إجرائى» للفعل الإرهابى كشكل للعنف، هو الذى أسهم في بلورة مواقف مشتركة لمجابهة الإرهاب، كما يظهر في عديد من القرارات والتوصيات التي صدرت عنها، وأصبح هناك اتفاق عالمى عام على عديد من صور «الافعال الإرهابية» مثل الاغتيالات والتعذيب واختطاف

الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف واحتجاز وسائل النقل مثل الطائرات والسفن والقطارات وإرسال الرسائل الملقومة.. إلخ.

والإرهاب بهذا المعنى «أداة» أو «وسيلة» لا يلجأ إليها في ذاتها «اللهم إلا تعبيراً عن حالة نفسية أو مرضية على المستوى الشخصي، وهو ما يعرف بالـ *pathological Terrorism*» وهو كوسيلة يمكن اللجوء إليه لأغراض جنائية أو لأغراض سياسية، الأغراض الجنائية تخرج عن ورقتنا هذه، أما الأغراض السياسية فهي التي تهتمنا، وهي التي تصفى على الإرهاب صفة «السياسة»، وهذه الصفة السياسية للإرهاب تستند أساساً إلى علاقته بالسلطة السياسية، وانقسام المجتمع إلى سلطة تحكم وشعب يحكم، وفي هذا السياق فإن الإرهاب كشكل للعنف يمكن أن يمارس من جانب السلطة السياسية الحاكمة إزاء مواطنيها، مثلما يمكن أن يستخدم من جانب أولئك الآخرين ضد السلطة الحاكمة، ومع بروز «الدولة» ورسوخها، لم يعد الإرهاب أداة فقط للتعامل الداخلي فيها بين الحاكمين والمحكومين، وإنما أيضاً أداة في التعامل بين الدول بعضها البعض، أو بينها وبين المجتمعات التي لم تتكامل لها مقومات الدولة، ومثلما يمكن أن يمارس أفراد جماعة وطنية نائرة ضد قوات ومثلي الدولة الأجنبية التي تحتل أرضهم، فإنه يمكن أن يمارس أيضاً من جانب تلك القوة المحتلة إزاء أولئك المواطنين المدافعين عن بلادهم.

في ضوء ذلك، فإن جوهر الخلط والتشوش الذي يكتنف استخدام اصطلاح الإرهاب إنما يتعلق تحديداً بالخلط بين «الأداة» و«الوظيفة» أو بين «الوسيلة» و«الهدف»، وفي ظل هذا الخلط قد توضع حركة التحرر الوطني، مع سلطة استعمارية عنصرية، ضمن تصنيف أنها «إرهابية»، وفي واقع الأمر، فإن هذا النوع من الخلط إنما يرتبط - في مجال العلوم الاجتماعية - بالإغراق في استخدام الكلمات «المحايدة» أو ذات «الطابع الفني» والتي تجرد عادة من السياق الذي تتم فيه أو الهدف الذي تسعى إليه.

القضية إذن لا تكون هي إمكانية استعمال «الإرهاب» فهذه الإمكانية موجودة في جميع الحالات، ولكن القضية هي: إلى أي مدى؟ وفي أي سياق؟ ولأي هدف؟ وبأي وزن ضمن أشكال العمل المتاحة للطرف الذي يستعمله؟ عند هذه النقطة، يمكن أن تنتقل إلى تعريف «الإرهاب» وهنا يجد الباحث نفسه وسط طوفان من الكتابات والتحليلات التي ما تزال أمواجها تتوالى، خاصة من معاهد البحوث والجامعات الأمريكية والأوروبية، ويخرج عن أغراض هذه الورقة بالطبع محاولة تعقب تلك التعريفات أو تصنيفها أو نقدها، ولكننا سوف نكتفي هنا بإبراز أهم العناصر التي غطتها تلك التعريفات، قبل الانتقال إلى إيراد تعريف واحد محدد يحتل مكانة متميزة وسط تلك التعريفات العديدة.

من الناحية الأولى، واعتماداً على دراسة قام بها أحد الباحثين الهولنديين على أكثر من مائة تعريف للإرهاب، وضعها أصحابها منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات، أورد الباحث اثنين وعشرين عنصراً غطتها تلك التعريفات^(١)، تتمثل - وفقاً لترتيب أهميتها وتكرار ورودها - فيما يلي:

- ١ - أن الفعل الإرهابي هو فعل من أفعال العنف واستعمال القوة.
- ٢ - أنه ذو طابع سياسي.
- ٣ - أنه فعل يثير الخوف والرهبة.
- ٤ - أنه ينطوى على تهديد ما.
- ٥ - أنه ذو تأثيرات سيكولوجية ووجود فعل مقدرة سلفاً.
- ٦ - أنه ينطوى على تفرقة بين الضحية المباشرة له، وبين الهدف العام الذي يسعى لتحقيقه.

- ٧- أنه فعل منظم ومخطط وذو هدف محدد.
- ٨- أنه وسيلة للقتال أو استراتيجية أو تكتيك.
- ٩- أنه فعل غير معتاد، ويخرق القواعد السلوكية المقبولة، ولا تحده قيود إنسانية.
- ١٠- أن الفعل الإرهابي يتضمن الإكراه، والابتزاز، والحث على الإذعان.
- ١١- أن الفعل الإرهابي يتضمن جانبا دعائيا أو إعلانيا.
- ١٢- أنه فعل تخمسي، لا يركز على شخص بذاته، وذو طابع عشوائي لا تميزى.
- ١٣- الفعل الإرهابي يسفر عن ضحايا من المدنيين، غير المقاتلين والمحاربين غير المنخرطين في المقاومة.
- ١٤- أنه فعل يثير الرعب.
- ١٥- أنه يؤدي إلى سقوط ضحايا أبرياء.
- ١٦- الفعل الإرهابي يتم ارتكابه بواسطة مجموعة، أو حركة أو تنظيم.
- ١٧- الفعل الإرهابي ذو بُعد رمزي، يتجه إلى جميع الأطراف الأخرى.
- ١٨- أنه فعل يتعذر أخذه في الحسبان، أو التنبؤ به، أو توقع العنف الذى ينطوى عليه.
- ١٩- أنه ذو طابع سرى أو خفى.
- ٢٠- أنه فعل يتكرر، وبأخذ صورة سلسلة أو حملة من العنف.
- ٢١- أن له بعدا جنائيا.
- ٢٢- أنه يتضمن مطالب من طرف ثالث.

وفى واقع الأمر فإن أيا من التعريفات الشائعة «للإرهاب» لا بد وأن يركز على بعض من هذه العناصر بشكل أو بآخر، ولكننا سوف نعمد هنا - سعيا إلى مزيد من التوضيح لمفهوم الإرهاب - إلى عرض أكثر تفصيلا لواحد من أبرز التعريفات الشائعة، مع الاختصار على الخطوط العامة والبعد عن كثير من التفاصيل ذات الطابع التخصصي أو الأكاديمي، ووفقا لذلك التعريف الذى وضعه «توماس ثورنتون» منذ مايزيد على عشرين عاما، فإن الإرهاب السياسى «فعل رمزي، يتم لإحداث تأثير سياسى، بوسائل غير معتادة، مستلزما استعمال العنف أو التهديد به»^(١) أى أننا نكون إزاء أربعة مقومات أساسية:

١- فعل من أفعال العنف، أو التهديد به: والعنف هنا يقصد به - بالأساس - العنف البدنى، أى العنف الذى يستهدف إيذاء الكيان الإنسانى جسديا، والذى يمكن أن يصل أيضا إلى القتل، ومع ذلك فيتحدث الباحثون أيضا عن العنف المعنوى أو النفسى، والعنف النبوى، العنف المعنوى يشمل الأكاذيب، وغسيل المخ، وعمليات الإكراه على تبني مذاهب معينة، والتهديدات.. إلخ، أما العنف البنىوى فيحدث عندما يصبح الواقع البدنى والعقلى للإنسان أقل من إمكانياته الفعلية، والعنف هنا يبدو كسبب للفارق بين ما هو ممكن وما هو قائم فعلا.^(٢)

غلى أنه إذا كان هناك خلاف حول العنف المعنوى والعنف الهيكلى، باعتبارهما شديدي الاتساع، فالمؤكد هو أن «العنف البدنى» مقوم أساسى للفعل الإرهابى، وهو يميزه عن بعض الممارسات، التى قد تشترك فى بعض المعايير الأخرى مع الإرهاب، مثل حركات العصيان المدنى، والعنف هو أيضا الأساس الذى يقوم عليه التمييز بين الإرهاب وبين الدعاية، فى حين أن كليهما - من زاوية معينة - أداة لحشد تأييد عام، وتوجيهه لأغراض سياسية.

٢- ينطوى الإرهاب على سمات معينة «غير معتادة أو غير عادية» تتجاوز ما هو شائع فى المجتمع خلقا أو عرفا أو قانونا، أبرز نواحي تلك السمة هي أن الإرهاب يتضمن انتهاكا عمليا للقواعد الأساسية للسلوك الإنسانى، عند

هذه النقطة - في الواقع - يبرز عنصر «اللاشرعية» في الفعل الإرهابي، فحتى في وقت الحرب هناك حد أدنى من قواعد السلوك يتعين على الأطراف المحاربة أن تتبعها إزاء بعضها البعض، مثل ما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب، المدنيين والنساء والأطفال والعجائز واحترام حقوق الأطراف المحايدة، هذا العنصر لا وجود له في العمل الإرهابي، لأنه يتناقض مع طبيعته التي تقتض إشاعة الإحساس بعدم الأمان، وتقتض استحالة التنبؤ بسلوك الخصم، أيضا فإن السمة غير المعتادة للعمل الإرهابي تتعلق كذلك بالسلاح الذي يستخدم فيه، وبنوعية فعل العنف ذاته، وبتوقيت ومكان الفعل الإرهابي، فضلا عما يتسم به من سرية وغموية.^(١)

٣ - إن الفعل الإرهابي ذو طابع رمزي، بمعنى أن ذلك الفعل يقصد إليه، ويتم إدراكه باعتباره «رمزا» أى يكون ذا مغزى أو دلالة أوسع منه في ذاته، ولا يقصد بذلك على وجه التحديد أن يتجه الفعل الإرهابي إلى «رموز» معينة مثل إحراق علم دولة ما، أو تحطيم تمثال معين...، فذلك فعل قد لا ينطوي بالضرورة على إرهاب ما، ولكن يقصد بذلك أساسا أن الفعل الإرهابي يحمل رسالة ما إلى جميع الضحايا المحتملين الآخرين، بحيث يوقع الرعب في قلوبهم، ويثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية، ومعنى آخر، فإنه إذا كان «العنف» هو من نصيب الضحية المباشرة، فإن الرعب والإرهاب يكون من نصيب كل المجتمع الذى يتمنى إليه الضحية.^(٢)

هذا المفهوم الرمزي للفعل الإرهابي يفرق بينه وبين أوجه العنف الأخرى مثل الاغتيال «الذى يستهدف الأشخاص الطبيعيين» أو التخريب «الذى يستهدف الأشياء» ففي هذين الشكلين للعنف قد يكون الضحية - أو موضوع الفعل - هو المستهدف بالتحديد، ولا يكون بالضرورة منظويا على رسالة تحذيرية ما للوسط المحيط.^(٣)

٤ - أن الإرهاب يستهدف التأثير على السلوك السياسى، هذا العنصر يتعلق باقتصار المفهوم الذى نعالجه على الإرهاب السياسى، كما أنه ينطوى على استبعاد لوظيفة «العسكري» للإرهاب، التى تلصق به فى أحيان كثيرة، فمن وجهة النظر تلك، تغدو الوظيفة العسكرية للإرهاب ضئيلة للغاية ولا يمكن بذاته أن يكون ذا تأثير ملموس على نتائج العمل العسكرى.

إن هذا التعريف للإرهاب السياسى يظل ذا طابع «فنى» بالدرجة الأولى، وهو ما يتسق مع النظر إلى الإرهاب «كأداة» أو «وسيلة» لتحقيق أهداف شتى متباينة، على أن الوقوف عن هذا التعريف شديد التجريد يؤدى إلى الخلط الذى أشرنا إليه بين أعمال متباينة: مشروعة أو لا مشروعة، وطنية أو استعمارية قومية أو عنصرية، لذا يكون من المهم التفرقة بين الأعمال التى تنقسم «الإرهاب» بمعناه الفنى، ولكنها تتباين تباينا شاسعا فى أطرافها، وفى مراميها وأهدافها، وهنا ندخل إلى مشكلة تصنيف الإرهاب، أو تقسيمه إلى أنواع.

وواقع الأمر أن تلك المشكلة - أى مشكلة تصنيف الإرهاب لا تقل فيما تثيره من خلط وتشوش عن مشكلة التعريف، بل هى أيضا تتداخل معها، وبشكل عام، فإن الباحث لا يجد تقسيما واضحا متفقا عليه للظاهرة بالرغم من الطوفان الهائل والمتجدد للكتابة حول الإرهاب الدولى، ومع ذلك، يمكن بشكل عام أن نطرح أكثر من «معار» يساعد على تصنيف الإرهاب السياسى:

المعيار الأول: هو الهدف من الفعل الإرهابى، هذا المعيار هو أصعب المعايير وأكثرها ارتباطا بالتوجهات الأيديولوجية وأكثرها - بالتالى - إثارة للجدل، إن أكثر التقسيمات شيوعا وسهولة، وفقا لذلك المعيار، هى التفرقة بين «الإرهاب الثورى» أى ذلك الذى يتجه لضرب قوة أجنبية مستعمرة أو نظام قائم مستبد غير ديمقراطى، وبين ما يسمى «إرهاب مضاد للثورة» ويستهدف تكريس السيطرة والنقوذ الأجبيين فى مجتمع ما، أو يستهدف تدعيم شكل معين من أشكال الديكتاتورية والاستبداد، ومع ذلك، فإن قصر أهداف الإرهاب على هذين النوعين يتضمن

درجة من التبسيط لا تصمد أمام تعقيدات الظاهرة السياسية المعاصرة، وعلى سبيل المثال، فإن الأهداف التي تسعى لتحقيقها طوائف متنازعة في دولة ما، سعيًا إلى تحقيق بعض المكاسب أو لرفع ما ترى أنه ظلم واقع عليها، يصعب تصنيفها وبالتالي تصنيف ما تلجأ إليه من إرهاب طبقًا لمعيار «الثورية» أو «عدم الثورية» إلا معايير نسبية للغاية، وتظل دائمًا محلًا للخلاف والتشكك.

المعيار الثاني: هو «هوية» الطرف الذي يقوم بالفعل الإرهابي، هنا أيضًا، فإن أكثر التقسيمات شيوعًا تقوم على التفرقة بين أن يكون القائم بالفعل الإرهابي فردًا أو جماعة غير رسمية «وغير شرعية غالبًا» أو أن يكون مؤسسة رسمية بمعنى أن تكون تابعة لجهاز الدولة أو النظام السياسي نفسه، واستنادًا لذلك المعيار تتم التفرقة بين إرهاب رسمي أو مؤسسي وإرهاب غير رسمي، هنا أيضًا وبالرغم من الوضوح النسبي لهذا المعيار، فإن وجود جماعات طوعية غير رسمية، تحظى بتعاطف أو تأييد فعلي «ولكن غير رسمي» من السلطة القائمة يصعب من تصنيفها وفقًا لذلك المعيار، ويقترب من ذلك أيضًا ما يعرف باسم *Vigilant terrorism* والذي ينسب إلى لجان الأمن الأهلية التي يمكن أن يشكلها المواطنون لتوطيد النظام ومعاقبة المجرمين، خاصة حين يعجز القانون عن ذلك، وهذا النمط من الإرهاب عرفته بعض الولايات الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر، ومارسه «جمعيات اليقظة» في مواجهة إرهاب المجرمين الذين تواطأت بعض أجهزة الدولة معهم.

المعيار الثالث: هو النطاق الذي يتم فيه الفعل الإرهابي من حيث الانتماء المشترك أو المختلف لأطراف الفعل الإرهابي، أي: الطرف الفاعل، والطرف الذي يقع عليه الفعل الإرهابي «أي: الضحية» ثم الوسط أو الميدان، الذي يقع فيه الفعل الإرهابي، وبشكل عام، يمكن الحديث - طبقًا لذلك المعيار - عن إرهاب «وطني» أو «محلي» تنتمي أطرافه كلها «أي الفاعل والضحية والوسط المحيط» إلى مجتمع واحد ودولة واحدة، وإرهاب «دولي» أي تنتمي أطرافه إلى أكثر من دولة واحدة، بل إن أصداءه تردد في المجتمع الدولي ككل، وعلى هذا المستوى، يفرق البعض أيضًا بين «الإرهاب الدولي» و«الإرهاب عبر الدول»، فالأول يحدث عندما يقوم بالإرهاب فرد أو جماعات تتحكم فيهم دولة ذات سيادة، أما الإرهاب عبر الدول فينسب إلى عناصر فاعلة ليست لها صفة الدولة بالرغم من أنها قد تتمتع بدعم من دولة متعاطفة معها، والفارق الحاسم بين هذين النمطين هو الفارق بين التحكم والدعم، ومن هنا يكون الإرهاب الدولي امتدادًا لآليات السياسة الخارجية لدولة ما، ويكون الإرهاب عبر الدول - بمعنى ما - ذا طابع مستقل.^(٧)

ومواجهة التصنيفات التي ترتب على تلك المعايير الثلاثة، أي: هدف الفعل الإرهابي، ومصدره، ونطاقه، يمكن أن تكون - نظريًا - العديد من أنماط العمل الإرهابي مثل: «إرهاب ثوري - محلي - غير رسمي»، و«إرهاب ثوري - دولي - رسمي» و«إرهاب مضاد للثورة - محلي - رسمي».. إلخ.

الإرهاب دوليًا:

الإرهاب - أو الإرهاب السياسي تحديدًا - ليس ظاهرة جديدة بل، ربما يمكن تعقب نشأته جنبًا إلى جنب مع نشأة المجتمع السياسي نفسه، حيث شهدت العصور القديمة والوسطى العديد من مظاهر الإرهاب كأداة للتعامل السياسي، ولتترواحل ضد القوى الحاكمة، أما في العصر الحديث، فإن الإرهاب كشكل للعنف السياسي لم يكن بعيدًا عن التحولات التاريخية التي شكلت سمات ذلك العصر: فارتبط الإرهاب في أواخر القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية، مثلما ارتبط في أواخر القرن التاسع عشر بالثوريين الروس الذين مهلوا الطريق في النهاية للثورة البلشفية، أما في القرن العشرين فإن بروز العمل الإرهابي ربما يعود، بشكل أساسي، إلى النتائج المهمة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية، قبل أي شيء آخر.

على أن تعقب التطور التاريخي للإرهاب السياسي، يخرج بالقطع عن نطاق اهتمامنا هنا، وفي الواقع، فإن ما يقصد بالحديث عن الفورة المعاصرة للإرهاب الدولي إنما يتمثل في تلك للموجة الهائلة من العمليات التي وصفت بالإرهاب الدولي والتي شهدناها - وما يزال - العقدان الثامن والتاسع من القرن العشرين، بدءاً من أواخر الستينات، إن أهم ما يميز تلك الفورة الإرهابية، التي ما تزال نعيش في ظلها، سمتان أساسيتان - أولاهما، التزايد الكمي غير المسبوق تاريخياً للعمليات الإرهابية التي تغطي جميع قارات العالم تقريباً، وثانيهما، التغير النوعي في تلك العمليات والذي تتمثل أبرز ملامحه - وفقاً للمعايير السابقة التي أشرنا إليها توا - في سيادة الطابع «الدولي» على تلك العمليات. ويعني ذلك أن التساؤل عن الإرهاب كشكل من أشكال استخدام العنف أن يكون من شقين: شق عام يفسر اللجوء للإرهاب السياسي في أي حقبة من الزمان وفي أي ظروف موضوعية وذاتية، وشق خاص، يتعلق بتفسير الانتشار المعاصر للظاهرة، وغلبة الطابع الدولي عليها.

وليمكن الادعاء بأن أدبيات الإرهاب على كثرتها تعرف نظرية شاملة، تفسر الظاهرة الإرهابية، بمختلف تنوعاتها واتجاهاتها، وليس ذلك بالشئ المستغرب، طالما نتحدث عن «الإرهاب» «كشكل» للعنف، وطالما اعتبرناه «أداة» أو «وسيلة» تستعملها أطراف متباينة لتحقيق أغراض شتى.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو تفسير الإرهاب اعتماداً على نظرية العنف السياسي، في هذا السياق، ربما يبرز - أكثر من أي أفكار أخرى - نموذج «جور» عن الحرمان النسبي، الذي أقامه استناداً إلى التحليل النفسي الفرويدى، والذي يربط - على المستوى الشخصى - بين الإحباط Frustration والعدوان Aggression، لقد تلقف جور هذه الأفكار ليترجمها - على مستوى المجتمع والدولة - في شكل علاقة بين ما سماه الحرمان النسبي من ناحية والعنف السياسى من ناحية أخرى، حيث يشير الحرمان النسبي إلى التوتر الذى ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو كائن بالفعل فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية، الأمر الذى يدفع الأفراد إلى العنف.^(١)

ولسنا هنا فى مقام تفصيل هذه النظرية للعنف السياسى، ولكن ما يهمنا الإشارة إليه هو أنها تنهض دليلاً على محدودية ما يمكن أن تسهم به النظريات التى تتحدث عن العنف السياسى بشكل عام فى تفسير الإرهاب كشكل «خاص» لذلك العنف، وتكفى هنا الإشارة إلى حقيقة أن نموذج الحرمان النسبي لا يمكن أن يفسر ظاهرة إرهاب الدولة أو الإرهاب الرسمى، كما أنه لا يطرح الكثير بشأن انتماء العديد من «الإرهابيين» للطبقات العليا والوسطى مثلاً. أما النظريات التى تتعلق مباشرة «بالإرهاب» على وجه التحديد فإنها إما أن تقدم تفسيراً معنا يصعب أن ينطبق على جميع صور «الإرهاب» أو أنها تفسر صورة محددة للإرهاب دون غيرها.

فضلاً عن الكثير من الأفكار أو المقولات التى لا ترقى إلى مرتبة «النظرية» أصلاً. إننا يمكن فى هذا الصدد أن نصادف النظريات النفسية فى الإرهاب التى تتعلق بالفرد وبالسلوك الفردى، والنظريات التى تعزو الإرهاب إلى ظروف اجتماعية وبيئية فى الأساس، وكذلك ما يمكن أن يسمى بالنظرية التأميرية للإرهاب.

النظريات النفسية تقوم على أساس التفرقة الأولية بين السلوك غير العنيف للفرد باعتباره سلوكاً «عادياً» والسلوك العنيف باعتباره سلوكاً غير عادى، خارجاً على القواعد المقبولة فى المجتمع، وبناء على ذلك تقدم هذه النظريات الإرهابى باعتباره شخصاً شاذاً، ذا سمات خاصة، ولذلك لم يكن غريباً أن انصرف كل جهود أصحاب تلك النظريات إلى رسم شخصية «الإرهابى» وتحديد ملامحها المميزة، وتكاثر الأفكار والافتراضات فى ذلك الميدان^(٢). وغطت مجالات واسعة مثل ظروف النشأة التى يتعرض لها الإرهابى، والملامح الدقيقة المعقدة لنفسيته، وموقفه من الأسرة والمجتمع والحياة العامة.. إلخ، وربما أثارت تلك النظريات قضايا جديرة بالانتقادات، مثل النسبة الكبيرة للنساء

والفتيات في كثير من المنظمات الإرهابية الثورية في أوروبا، ومع ذلك، فإن جذورها تظل محدودة للغاية في تفسير الظاهرة الإرهابية، وفي أفضل الحالات، فهي يمكن أن تقدم أحيانا مدخلا إضافيا أو تكميليا للنظريات التي تتعلق بالظروف المجتمعية والبيئية لنشأة الإرهاب.

وهذه الأخيرة - أى النظريات المجتمعية والبيئية - تتعلق بعوامل ومتغيرات تشمل الظروف الذاتية والموضوعية للإرهاب، وكذلك العوامل الأساسية والعوامل المساعدة للفعل الإرهابي، ويمكن بدورها أن تقسم في تلك التي تتعلق بالبيئة «الدولية» للإرهاب، والتي تتعلق بالبيئة الوطنية أو الداخلية له.

فيما يتعلق بالبيئة الدولية يشار عادة إلى عنصرين متكاملين: أثر الاستعمار والاستعمار الجديد من ناحية، والافتقار إلى وسائل أخرى للكفاح من ناحية ثانية، ومن هذه الزاوية الأخيرة، فإن الإرهاب يبدو كبديل متاح أمام الحركات الوطنية بعد الإحباط الذي قابلته الجيوش النظامية التقليدية، وكذلك حركات حرب العصابات الريفية.^(١١)

أما على الصعيد المحلي أو الوطني فإن الإرهاب يرتبط بطبيعة النظم السياسية، ودرجة الشرعية التي تستند إليها ونجاحها أو اخفاقها في توفير الحريات العامة وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار العام تعدد أسباب اللجوء للإرهاب، مثل: الصراعات العرقية والدينية والصور المختلفة للتمييز والفقر المرتبطة بها، وللحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والضغط الناجمة عن عمليات التحديث المتسارعة، وانعدام المساواة وافتقار القنوات الملائمة للتعبير عن المطالب... إلخ.^(١٢)

على أن وجود هذه الأسباب الذاتية والموضوعية، الدولية والمحلية، للإرهاب، لا ينفي شيوع ما يمكن اعتباره نظرية «تأمرية» حول الإرهاب، يغذيها الطابع الدرامي والسري للعمليات الإرهابية، إن هذه النظرية تجد أكثر أراضيها خصوبة لدى دوائر الأمن والخبرات، خاصة لما توفره من مبرر قوى لفشلها في مواجهة الإرهاب، ومع ذلك فإن العديد من الباحثين خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لا يفتنون التركيز عليها وربطها - أساسا - بالقوى الشيوعية في العالم.^(١٣) ويمكن القول إن النظرة نفسها توجد أيضا على المعسكر المضاد، حيث يربط الإرهاب اليميني والعنصري في العالم بقوى المخابرات الأجنبية، وخاصة المخابرات الأمريكية.

وعلى عكس النظريات والافتراضات السابقة التي حاولت تقديم تفسير للظاهرة الإرهابية بشكل عام، فإن النظريات أو الافتراضات الأخرى التي اقتصررت على صور محددة من الإرهاب، إنما قدمت إسهامات أكثر دقة وإن كانت أقل شمولاً، إن أبرز الأمثلة هنا تتجسد في الحديث عن «إرهاب الدولة» من ناحية و«الإرهاب الثوري» من ناحية أخرى، وفي واقع الأمر، فإن الإرهاب النظمي أو المؤسسي أقدم تاريخيا من الإرهاب الثوري أو اللامؤسسي، ولكن ذلك القدم لا يوازيه تأصيل نظري يعتد به، اللهم إلا بشكل جزئي في الأدبيات عن النظم الشمولية، وفي إطار هذه الأخيرة، يمكن الإشارة بوجه خاص إلى الدراسة التجريبية المهمة ليوجين والتر على قبائل الزولو في إفريقيا^(١٤)، وفي حين يصعب اعتبار نتائج هذه الدراسة صالحة لتفسير جميع أشكال الإرهاب المؤسسي إلا أنها تظل مفيدة في التعرف على بعض شروط هذا النمط من الإرهاب، وفي مقدمتها:

- وجود إيديولوجية عامة تبرر العنف.
- إمكانية ألا يؤثر فقدان ضحايا الإرهاب على الجانب «التعاوني» للنظام.
- انفصال أدوات العنف وضحاياه عن الحياة الاجتماعية العادية.
- وجوب موازنة الإرهاب بحوافز «تضامنية» في المجتمع.

على أن أغلب الدراسات التي وضعت عن الإرهاب المؤسسي أو إرهاب الدولة إنما توافرت على دراسة نظم الحكم الشيوعية أساساً، وقابلتها - في نفس اللحظة ولكن بكثافة أقل - كتابات عديدة من المؤلفين اليساريين عن الإرهاب في المجتمعات الرأسمالية، مما يضيق من إمكانية اعتبار أى من تلك الجهود بمثابة نظرية متكاملة حول الإرهاب المؤسسي.

أما بالنسبة للإرهاب الثوري أو الإرهاب التمردى *Insurgent terrorism* فيمكن القول بشكل عام أنه بالرغم من وفرة الكتابات حول تفسير لجوء قوى المقاومة أو الثورة في بعض الأحيان إلى الإرهاب وتوقيت ذلك اللجوء وظروفه، إلا أننا أيضاً لا نصادف ما يعتبر «نظرية متكاملة» للإرهاب الثوري، وبشكل عام فإن القادة الثوريين الذين تناولوا موضوع الإرهاب والذين سلموا باستعماله حرصوا على أن يضعوا له حدوداً واضحة، لقد اهتم تروتسكي بالإرهاب، ولكنه لم ينظر إليه أبداً في ذاته وإنما من خلال العملية الثورية ككل والتي رأى العنف عنصراً رئيسياً لها، أيضاً فإن لينين، وبالرغم من اعترافه بالإرهاب كسلاح للثورة إلا أنه وضعه في حجمه الصحيح بالنسبة للحركة الثورية، وأدان بشدة الاستعاضة عن العنف الجماهيري أو عنف الطبقة العاملة، بالعنف الفردي المغامر، أو الإرهاب، أيضاً فإن ماوتسى تونغ لم يقبل الإرهاب إلا في حدود ضيقة للغاية، ولم يعتبره على الإطلاق مرحلة من مراحل استراتيجية حول الحرب الثورية في الصين، أما «جيفارا» فقد أدان الإرهاب تماماً كسلاح سلبى يؤدي إلى الإضرار المباشر بالحركة الثورية، بل والقضاء عليها.^(١٤)

في ضوء ذلك، فإن الذين حاولوا «التنظير» للإرهاب في سياق الثورة أو الحرب الثورية، إنما لاحظوا حقيقة أن الإرهاب غالباً ما ساد حيث لم تكن هناك أرضية صالحة لمستوى أرقى من العنف، مثل حرب العصابات أو الحرب التقليدية، كما يقع الإرهاب زميناً في المراحل الأولى للثورة أو للحرب الثورية، ما يعنى أن استمراره يكون دليلاً على عجز الحركة الثورية عن تطوير أساليبها والتقدم نحو أهدافها، كذلك فإن فعالية الإرهاب ترتبط فقط باقتصاديته، أى بتفوق عائده على تكلفته في اللحظة والظروف التي يتم فيها.^(١٥)

فإذا كانت النظريات والأفكار السابقة تسعى كلها إلى تفسير الظاهرة الإرهابية وجوانبها المختلفة، إلا أنها تظل قاصرة عن تفسير الموجة المعاصرة للإرهاب التي يعيشها العالم الآن منذ أواخر الستينات على وجه الخصوص، على أن تأمل تلك الموجة الإرهابية يفضى بنا إلى ثلاثة أسباب متداخلة لها:

أولاً: تزايد دواعي اللجوء للعنف السياسي بشكل عام، وهو ما يرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي عرف - منذ أواخر الستينات - بمظاهر عديدة للإحباط السياسي في العالم المتقدم والمتخلف على السواء، فلقد شهد العالم منذ أواخر الستينات مضاعفات التغييرات العميقة التي هزته منذ الحرب العالمية الثانية، وفي حين ينظر إلى حركة الشباب العالمي التي بدأت في فرنسا عام ١٩٦٨ كنقطة بدء لحركة تمرد شبابية عمت أجزاء كثيرة من العالم، وغزت ولادة حركات تمرد متطرفة في العالم المتقدم، فإن الفترة نفسها شهدت تعثر وفشل الكثير من تجارب النمو الاقتصادي والاجتماعي والتطور السياسي في أنحاء كثيرة من بلدان العالم الثالث، بعد فترة من التوقعات المتفائلة أعقبت التخلص من الاستعمار التقليدي.

وبعد أن كان العنف بالأساس أداة للعديد من حركات التحرر الوطني في سعيها لاستخلاص استقلالها من برائن القوى الاستعمارية أخذ أيضاً يطبع - على نحو متزايد - نشاط كثير من القوى الداخلية المعارضة سواء لنظم الحكم المحلية، أو لرموز القوى الكبرى التي استبدلت بوجودها العسكري وجوداً سياسياً واقتصادياً أكثر ضرورة وخطورة، خاصة بعد أن أخفقت النظم السياسية في أن توجه قنوات للصراع السلمى، أو للتعبير المشروع لقوى الأقليات والمعارضة السياسية أو الدينية.

من الناحية الثانية: فإن تطور القوة العسكرية على الصعيد الدولي، وظهور أسلحة التدمير الشامل: النووية والكيميائية والبيولوجية، بما تحدثه من تأثيرات بشعة ماديا وبشريا، وسيادة «توازن الرعب النووي»، قلل باطراد من إمكانية وقوع الحرب الشاملة أو العامة التي تتضمن المواجهة المباشرة وفتح الباب على مصراعيه للمواجهة غير المباشرة التي اتخذت صورا عديدة غير تقليدية، وفي واقع الأمر، فإن هذا المناخ هو ما شجع بقوة مظاهر عديدة للحروب بالوكالة، وعمليات التدخل الخارجي بجميع صورها، وأضحت بلدان العالم الثالث ميدانا لصراعات القوى الكبرى، التي تداخلت بقوة مع أسباب الصراعات المحلية نفسها.

ثالثا: التطورات العلمية والتكنولوجية التي شهد العالم موجاتها المتسارعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص، والتي تمثلت إجمالا فيما يعرف بالثورة الصناعية الثانية ثم الثالثة، فحتى الحرب العالمية الثانية ظل العالم يعيش في ظل الثورة الصناعية الأولى التي بدأت في إنجلترا وتبعها فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، والتي استندت إلى مخترعات العلمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أما بعد الحرب الثانية فقد جاءت الثورة الصناعية الثانية التي اعتمدت على التقدم التكنولوجي الذي شهدته فترة الحرب خاصة اكتشاف أسرار الطاقة الذرية، ووجدت هذه الثورة قاعدتها الأساسية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أما الثورة الصناعية الثالثة، والتي نعيشها الآن فإن قاعدتها الأساسية توجد في الولايات المتحدة واليابان، وتقوم على التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية.^(١١) لقد خلفت الثورة الصناعية الثالثة ما يسميه البعض المجتمع ما بعد الصناعي الذي اتسم بالطفرات الهائلة في مجال الاتصال والنقل، وشهد إيجاد العديد من الأهداف الحساسة التي تمثل اعصابا مؤثرة في الحضارة المعاصرة.

إن التغيرات الثلاث السابقة، والتي ترتبط كلها بفترة ما بعد الحرب الثانية بشكل عام، أي: التغيرات في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم، والتغيرات في أساليب الصراع المسلح، والتغيرات العلمية والتكنولوجية إنما واكبتها تغيرات في أشكال العنف المسلح في العالم.^(١٢) وإذا كانت «كلمة السر» لهذا التطور لأشكال العنف في الخمسينات والستينات من القرن العشرين هي «حرب العصابات»، فقد أضحت هذه الكلمة في السبعينات والثمانينات هي «الإرهاب» و«الإرهاب الدولي» وفي الواقع، فإن «حرب العصابات الحضرية» أو حرب عصابات المدن كانت هي نقطة الانتقال بين هذين الشكلين للعنف.

ولا يعني هذا، أن الإرهاب قد أزاح بعيدا حرب العصابات، مثلما لم يعن ذلك من قبل أن حرب العصابات قد أزاحت الحرب التقليدية، إن كل أشكال العنف مترامنة، ولكن الوزن النسبي بينهما هو الذي تغير، وفي هذا السياق توارت أسماء ماوتسي تونغ، وجيفارا، وجيابه، لتفسح المجال لأسماء أخرى أقل شهرة وأكثر إثارة للجدل مثل كارلوس و«أبو نضال»!

وبالاستناد إلى التغيرات الثلاث السابقة فإن الصورة سوف تبدو أكثر وضوحا:

فلقد كانت حرب العصابات هي شكل العنف الذي ميز كفاح العديد من شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية: من فيتنام ولاوس والملايو وأندونيسيا وتايلاند وبورما والفلبين، إلى عدن والجزائر وتونس وقبرص وفلسطين، إلى كينيا وجنوب إفريقيا وأنجولا وموزمبيق، إلى كوبا والأرجنتين وأرجواي وغيرها من بلاد أمريكا اللاتينية، ولكن إذا كانت حرب العصابات هي التي ميزت نضال هذه البلاد من أجل استقلالها وحريتها، فإن إخفاقها بعد الاستقلال، وفشل مشروعاتها التنموية وأبنتها السياسية، فضلا عن الطابع المزمن الذي أخذ يطبع الكثير من مشاكلها، كل ذلك بالإضافة إلى الانحسار المستمر لمجالات الكفاح المسلح أمام قواها الوطنية أفسح

الجال شيئا فشيئا «للإرهاب» و«الإرهاب الدولي»، وفي الواقع، فإن نفس الفترة شهدت، وللأسباب نفسها، نمو عديد من النظم الفاشية الجديدة في العالم الثالث: في إيران وجواتيمالا وزائير وأندونيسيا والأرجنتين وأرجواي والفلبين والبرازيل، وقد اعتمدت هذه النظم على الإرهاب لكي تبقى في الحكم، وعكس وجودها واستمرارها ليس فقط الأوضاع الداخلية في بلدان العالم الثالث، وإنما أيضا المؤثرات الخارجية المرتبطة بالقوى الإمبريالية والشركات متعددة الجنسية.^(١٨)

وإذا كانت حرب العصابات هي التي ميزت حقبة «الحرب الباردة» في ظل توازن الرعب النووي، وتضاول إمكانيات المواجهة الشاملة بين المعسكرين المتنافسين على مسرح السياسة الدولية، فإن الإرهاب يبدو اليوم وكأنه الأكثر تميزا لحقبة «الحرب الباردة الجديدة». بما ارتبط بها من عودة لحدة العداء الأيديولوجي بين المعسكرين الكبيرين، وعودة لاختلال موازين القوى العسكرية والاقتصادية لصالح المعسكر الغربي، وفي هذه الظروف فإن التعصب الأيديولوجي، واليأس من إمكانيات التغيير السلمي للأوضاع القائمة، والظل الثقيل للدولة وأجهزتها القمعية تمثل كلها مناخا مواتيا لتفريخ ذلك النوع من الإرهاب الذي نشهده أوروبا الغربية على وجه الخصوص.

وأخيرا فإن الإرهاب يبدو اليوم هو عنف عصر الثورة الصناعية الثالثة، أو عنف المجتمع ما بعد الصناعي، أكثر من أى شيء آخر، وأهم ملامح هذا العصر الجديد التي ارتبطت بالإرهاب هي الثورة الهائلة في عالم الاتصال من ناحية، وزيادة نقاط الاختناق أو التعرض التي تحفل بها الحضارة للمعاصرة من ناحية أخرى، الثورة الأولى في عالم الاتصال تعنى أولا قدرة فائقة على التنقل والحركة، وتعنى ثانيا سرعة النشر الإعلامي وتغطيته لجميع أنحاء الكرة الأرضية في لحظات قصيرة، وكلا هذين التطورين أضفى على العمليات الإرهابية فعالية وتأثيرا مضاعفا، أما نقاط الاختناق والتعرض المصاحبة للحضارة المعاصرة، فتشمل أهدافا مهمة وثمينة مثل الطائرات والمطارات ومحطات توليد القوى والمحطات النووية ومستودعات البترول.. إلخ، وفي واقع الأمر فإن جوهر التغيير إنما هو تعظيم فعالية وتأثير العنف الفردي الحديث. بما لا يقاس به العنف الفردي القديم أو قهاليته.

الإرهاب عرييا:

تحتل المنطقة العربية مكانها في التاريخ القديم للإرهاب السياسي المنظم من خلال حركتين دينيتين، أولاها ظهرت في القرن الأول الميلادي وبالتحديد بين عامي ٦٦ و٧٣ وهي حركة اليهود «الزيلوت» أو السيكاري من أصل عبري، الذين قاوموا بعنف الاستعمار الروماني، خاصة في فلسطين، وثانيهما ظهرت في القرن الحادي عشر، وهي طائفة الحشاشين الإسلامية التي انحدرت عن أحد الفرق الإسماعيلية التي اصطلمت بالحكام السلاجقة ولجأت إلى أسلوب الاغتيال على وجه الخصوص.^(١٩)

على أن السجل القديم للمنطقة العربية في تاريخ الإرهاب، ليس هو ما يفسر الشهرة المعاصرة الذاتية التي يتجهده أجهزة الإعلام الأمريكية والأوروبية في إضافتها على العرب، بحيث يدون وكأنهم المصدر الأول للإرهاب في العالم المعاصر، وفي واقع الأمر ليست هناك أية إحصائية رسمية أو دراسة موثقة تثبت أن «الإرهاب العربي» أى الإرهاب المنسوب إلى عناصر عربية، يفوق كليا أو كفيلا الإرهاب المنسوب إلى أية جنسية أخرى أو الحادث في أى مكان آخر في العالم، ولكن اتجاه قسم مهم من أعمال العنف العربية إلى أهداف أمريكية وإسرائيلية فضلا عن الحساسية السياسية للمنطقة وأهميتها الاستراتيجية، أسهم ليس فقط في إلقاء الضوء على تلك الأعمال أكثر من غيرها وإنما أيضا في صبغها بطابع وحشي لاإنساني، يطغى على أية مبررات أو أهداف وطنية مشروعة، وأخذا في الاعتبار قوة الإعلام والدعاية الأمريكية واليهودية، وسطوتها على الإعلام الدولي كله، تبدو تلك الصورة التي أخذت تتكرس

عالمياً عن «الإرهاب العربي» مفهومة، وفي الواقع فإن مثل هذه الصورة تجد صدى لدى قوى عديدة في الغرب، تنسم بالتعصب وبسيادة روح «صليبية» ضد كل ماهو عربي بل وأيضاً كل ماهو إسلامي!

ومن الناحية العملية، فإن الإرهاب المنسوب للعرب في العقدين الآخرين إنما تعلق أولاً بسلسلة عمليات خطف الطائرات منذ عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ التي قامت بها عناصر وطنية فلسطينية، ثم ثانياً بعمليات احتجاز الرهائن على أيدي عناصر فلسطينية، وكذلك في سياق الحرب الأهلية اللبنانية التي ما تزال محتمة، وتستخدم معها عمليات الخطف، ثم ثالثاً، عمليات الاغتيال التي كان فيها الفاعل أو الضحية أو كلاهما معاً من المنطقة العربية، والتي تجرى بالذات على أرض طرف ثالث - خاصة أوروبا الغربية، وأخيراً، العمليات الانتحارية المتعددة التي تمت في لبنان ضد الوجود الأمريكي والإسرائيلي هناك.

ومع أن صور «الإرهاب» التي تنعج بها المنطقة العربية أوسع بكثير من العمليات السالفة فقط، إلا أن ذبوع هذه الأخيرة يرتبط - كما سبق الذكر - بتهددها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، ولكن الصور الأكثر شمولاً للإرهاب في المنطقة العربية يمكن أن تبدو أكثر وضوحاً في ضوء المعايير السابقة لتصنيف الإرهاب.

فمن ناحية «مصدر» الفعل الإرهابي، أو طبيعة الطرف الذي يقوم به، تعرف المنطقة العربية الإرهاب «المؤسسي» المنسوب إلى «حكومات» معينة، وأجهزة مخابرات وأمن وتنظيمات شبه حزبية رسمية تابعة للدول، وإرهاباً غير مؤسسي أو غير رسمي يمارسه جماعات غير رسمية أو غير شرعية.

وبين هذا وذاك، فإن الطوائف والجماعات التي تمارس بعض صور الإرهاب - في لبنان مثلاً - يصعب وصفها باللامؤسسية أو «اللاشرعية» بشكل مطلق، كما لا يمكن - في نفس الوقت - اعتبارها متطابقة مع الدولة اللبنانية، حتى وإن كانت تمثل القوى الاجتماعية المسيطرة هناك، على أنه يبرز قبل هذا كله الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي الذي عرفت المنطقة صورته اللا رسمية أو اللاشرعية قبل عام ١٩٤٨ على يد العديد من المنظمات الصهيونية المتطرفة والتي اشتهر منها «أرجون» و«شتيرن» ثم ظهرت «الدولة الإسرائيلية» لتكون أخطر مصدر لجميع صور «إرهاب الدولة» أو الإرهاب «المؤسسي» في المنطقة سواء ضد الفلسطينيين أو ضد القوى العربية الأخرى، وتلعب المخابرات الإسرائيلية دوراً أساسياً في هذا النمط من الإرهاب محلياً ودولياً، أيضاً، فإن الكيان الصهيوني يقدم صوراً عدة لجماعات إرهابية «طوعية» تحظى بالتأييد الضمني من الدولة الصهيونية، وتمارس أعمالها الإرهابية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي داخل الدولة الإسرائيلية على السواء، سواء فيما يرتبط بعمليات الاستيطان أو بعمليات إشاعة الذعر بين الفلسطينيين لكسر إرادة المقاومة لديهم أو لإرغامهم على مغادرة إسرائيل أو الأرض المحتلة، وليست حركة جوش إيمونيم ودعاوى الحاخام المتعصب «ماتير كاهانا» إلا أمثلة لذلك النوع من الإرهاب.

من الناحية الثانية، وفي حين يسهل إطلاق صفة «الإرهاب الثوري» على أعمال رجال المقاومة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني في الأرض المحتلة وخارجها، وإطلاق صفة «الإرهاب المضاد للثورة» على العنف الذي تمارسه الدولة الإسرائيلية والقوى الصهيونية ضد الفلسطينيين والعرب الواقعين تحت الاحتلال، فإن توصف صور أخرى من الإرهاب الذي تشهده المنطقة العربية يبدو أمراً غير يسير: فبأى معيار يمكن أن نصف بالثورية أو اللاثورية صور الإرهاب العديدة التي تلجأ إليها الطوائف والجماعات المتنازعة في لبنان، أو صور الإرهاب التي تمارسها نظم ترفع الشعارات «القومية» و«التقدمية» ضد معارضيها، أو الإرهاب الذي تقوم به جماعات معارضة ضد تنظيم الحكم في بلادها وتلقى تأييد قسم من البلاد العربية، ومعارضة قسم آخر؟

أما من حيث نطاق الفعل الإرهابي، فإن الإرهاب المنسوب إلى عناصر «عربية» اكتسب سمته الدولية منذ أواخر الستينات استنادا إلى وقوع الكثير من عمليات الإرهاب الثوري على أرض طرف ثالث، بل وإلحاق أطراف أخرى عديدة، مثلما بدا في حوادث خطف الطائرات على وجه الخصوص، على أن ماهو أخطر من ذلك، أن السمة الدولية للإرهاب في العالم العربي إنما ترتبط أساسا بحقيقة اصطناع كثير من القوى الخارجية لقوى أو جماعات محلية، تتولى - بالوكالة - ممارسة الصراع الخفي بين القوى المولكة لها، وفي هذا السياق، فإن الخطيط الرفيع الذي يفصل بين «الدعم الخارجي» الذي يحفظ للقوى المحلية حدا أدنى من الاستقلالية، وبين التحكم والسيطرة الكاملة من الخارج، يبدو واهيا للغاية، أو غير موجود، في كثير من الحالات.

إن هذه «الوفرة» و«التنوع» في أشكال الإرهاب التي يعرفها العالم العربي تظهر بجلاء أن هذه المنطقة لم تعد بعيدة عن مجمل التطورات العالمية التي ساعدت على ازدهار الإرهاب كشكل للعنف، من أواخر الستينات، كما سبقت الإشارة، بل يمكن القول - فوق ذلك - أن هناك من الظروف الخاصة بتلك المنطقة ما جعلها أكثر خصوبة لازدهار الإرهاب وابتداع أو تركية بعض الأشكال الجديدة له.

إن الوجود الصهيوني، بطابعه العنصري - الاستيطاني في المنطقة وما ترتب عليه من خلق المشكلة الفلسطينية بتداعياتها المتوالية، يمثل أبرز الظروف التي أفرخت العنف السياسي المعاصر في المنطقة، وإذا كنا نعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتقريب عن أسباب ظهور وازدهار أشكال جديدة للعنف السياسي فإن قيام إسرائيل، وطرد شعب فلسطين من أرضه، وغو المقاومة الفلسطينية كرد فعل لها، يبدو في مقدمة تلك الأسباب، وإذا كنا أيضا ننسب إلى أواخر الستينات ازدهار الموجة المعاصرة للإرهاب، فعلى أن نتذكر أن الفترة المذكورة شهدت تزامنا حقيقيتين: ابتلاع إسرائيل لبقية أرض فلسطين كلها فضلا عن احتلال أجزاء من أراضي بلاد عربية مجاورة عقب حرب ١٩٦٧، من ناحية والتفصل السريع بمخالات الكفاح المسلح أمام القوى الوطنية الفلسطينية وخاصة حرب العصابات انطلاقا من الدول العربية المجاورة أي مصر وسوريا والأردن، من ناحية أخرى. ولقد ظل جنوب لبنان لفترة قصيرة تالية يوفر الأرضية اللازمة لانطلاق الكفاح الفلسطيني المسلح، ولكن هذه الحقيقة نفسها تبرز في مقدمة أسباب تفجر الحرب اللبنانية والمشاركة الإسرائيلية السافرة والمقنعة فيها، وفيما بعد، صارت مأساة الحرب اللبنانية ذاتها ميدانا واسعا، ليس فقط لممارسة جميع صور العنف السياسي، بل وابتداع أشكال جديدة وفريدة له.

على أن الواقع العربي يتقاسم أيضا مع بلدان العالم الثالث الأخرى، تعثر عديد من النظم التي أعقبت الحكم الاستعماري في تحقيق أهدافها المعلنة في التنمية الاقتصادية أو الديمقراطية السياسية، فضلا عن وقوعها في برائن علاقات للتبعية لا تقل ضراوة ومرارة في بعض الأحيان عن فترة ما قبل الاستقلال، وحتى فإن النظم التي حققت منجزات اقتصادية معينة بسبب الثروة النفطية، لم تطرح أصلا «الديمقراطية» كمؤدج للحكم أو السياسة. وفي هذه الظروف فإن غو الإرهاب كأداة للحكم والحفاظ على السلطة أو للتعبير عن القوى المعارضة، يبدو احتمالا واردا دائما، وإذا كان الإرهاب يجد بعض أسباب ازدهاره المعاصر في مناخ توازن الرعب النووي، والحرب الباردة الجديدة كأحد أشكال العنف البديلة في الصراع بين المعسكرين الدوليين المتنافسين، فإن المنطقة العربية بأهميتها الاستراتيجية الفائقة تقع في مقدمة «موضوعات» هذا الصراع. ولم يكن غريبا أن ألقى الاستقطاب الدولي بظله الثقيل على المنطقة بحيث لم يترجم هذا الاستقطاب على مستوى «الدول» فقط بين دولة موالية للغرب وأخرى موالية للشرق، وإنما امتد الاستقطاب إلى داخل بعض «الدول» مهلدا وجودها ذاته، وفي الواقع، فإن التمزق الذي

حدث في بعض الحالات «لبنان والسودان» لم يعكس فقط الاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب، وإنما عكس أيضا نفوذ وأطماع وصراعات قوى إقليمية بل وعربية لها مصالحها الذاتية المتعارضة، وفي هذا المناخ مرة أخرى يبرز الإرهاب باعتباره السلاح الأكثر سهولة ويسرا.

وأخيرا، فإن العالم العربي لم يكن أبدا بعيدا عن تأثيرات الثورة الصناعية الثالثة، أو تأثيرات الحضارة ما بعد الصناعية، ولكن من موقع التلقي والاستقبال فقط. وعبر وسائل الاتصال المتقدمة تلتقي في المنطقة العربية نظم سياسية وتقاليد اجتماعية تنتمي للعصور الوسطى أو ما قبلها، مع آخر ما عمخضت عنه الحضارة ما بعد الصناعية من قيم مادية ومعنوية، وفي هذا المناخ على وجه الخصوص، تصدق أفكار برجينسكي في رصده للتطور المعاصر في مجال الاتصال وكيف أنه ساعد على زيادة الروابط بين الأمم مثلما ساعد على تفتيتها.. «بحيث وجدت الإنسانية نفسها أكثر وحدة وأكثر تشبها في الوقت نفسه»^(١٠). وهذا التشتت يحدث لأن الجماعات العرقية والدينية في مواجهة التهديد بالذوبان في المجتمع العالمي، والحضارة العالمية، تسعى إلى الانغلاق على نفسها، طلبا للحماية والانتماء، في هذا السياق، يبدو منطقيا أن يتزايد اللجوء إلى الإرهاب ويبدو منطقيا أكثر أن يحدث هذا بالذات على أيدي الجماعات الأصولية ذات النزعات الدينية المتطرفة أو القوى الطائفية والقبلية الباحثة عن الحفاظ على ذاتها وتأكيد نفوذها.

وبعد ذلك كله - بل وربما قبله - يظل النفط والثروة النفطية ليس فقط كعنصر حاسم في التغيرات السابقة جميعها، وإنما أيضا كعنصر له تأثيره المستقل، فالثروة الهائلة تشجع أكثر وأكثر على اللجوء إلى أشكال العمل الأكثر يسرا، مثلما تغري بالاعتماد على العملاء والمرتزة في بعض الأحيان، والثروة النفطية أيضا تقدم إمكانية هائلة «لتمويل» بعض أعمال العنف ذات الفروع الدولية والارتباطات المتشابكة.

على أن تفسير الإرهاب، لا يعني أبدا تبريره، وحتى في أكثر صوره مشروعية أى تلك المتجهة إلى القوى العنصرية أو الفاشية الظالمة، يظل سلاحا أوليا، وموقتا، ومحدود الفاعلية، وفي مقابل ذلك، فإن مواجهة «الإرهاب» باعتباره مشكلة «فنية» بدون محاصرة أسبابها العميقة، لن يفض إلى علاج جذري له، وإلى أن تحدث تلك المحاصرة لأسبابه الحقيقية، فسوف يظل علينا أن نتعاش لفترة طويلة قادمة مع الإرهاب، بل وأن نتوقع اتساع نطاقه وتنوع أشكاله.

2

الفصل الثاني

دراسة تحليلية

أساليب الإرهاب

من كتاب
الإرهاب السياسي
دراسة تحليلية

«عبد الناصر حوير»

مكتبة مدبولي ١٩٩٦

عبد الناصر حوير

2

دراسة تحليلية

أساليب الإرهاب

تعدد الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وغاياتها، كما تتطور تلك الأساليب وتختلف باختلاف المكان والزمان وباختلاف الإمكانيات والقيادات، تتفاوت بتفاوت وتباين الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوافر جميعها أو بعض منها، على أنه يمكن القول بوجود نمط عام مشترك من الأساليب الإرهابية يتركز بصورة أساسية في الآتي.^(*)

● اختطاف الطائرات Hijacking.

● اختطاف الأفراد Kidnapping وأخذ الرهائن Take hostage.

● زرع المتفجرات وإلقاء القنابل.

وسيكون تركيزنا على هذه الأساليب انطلاقاً من كونها أكثر الأساليب الإرهابية شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً.

(*) لا يعني هنا بحال من الأحوال أن الإرهاب يقف عند حدود هذه الأساليب بل إن الأمر أكبر من ذلك وأوسع حتى إن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بما يمكن أن يحمله مستقبل الإرهاب من مفاجآت قد تكون منهلة في الوسائل والأساليب والنتائج خاصة وقد تزايد الحديث عن احتمالات تلك المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الجماعي والشامل.

اختطاف الطائرات

يعتبر النقل الجوي في الوقت الراهن من أكثر سبل النقل تقدماً وأماناً وسرعة وتطوراً، فضلاً عن كونه إحدى الطرق أو السبل المؤثرة والفعالة في زيادة مستوى وآفاق التعاون فيما بين الدول.^(١)

وكثيرة من ثمار التعاون بين الدول في مجال الطيران المدني، قامت منظمات دولية عديدة لتطوير هذا التعاون ودفعه قدماً إلى الأمام وحماية مصالح الدول في هذا المجال الحيوي من مجالات التعاون فيما بينها^(٢)، هذا فضلاً عن قيام منظمات تتولى التنسيق وتطوير التعاون في هذا المجال على المستوى الإقليمي^(٣)، غير أن الرياح قد تأتي أحياناً بما لا تشتهي السفن، فقد تعرض هذا المجال الحيوي لأعمال تخريبية لجأت إليها العصابات والمجموعات الإرهابية كأسلوب من أساليب ممارساتها، وتمثل ذلك فيما يعرف باختطاف الطائرات Hijacking of Aircraft^(٤).

ويقصد باختطاف الطائرات «الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد للمنع باستخدام وسائل العنف وإجبار طاقمها على تغيير وجهة سيرها والتوجه نحو مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة»^(٥).

وقد حددت المادة ١/١١ من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ الأفعال التي تدخل في نطاق جريمة اختطاف الطائرات وهي:

● استخدام العنف أو التهديد باستخدامه على نحو غير مشروع على متن طائرة في حالة طيران.

● وذلك بهدف عرقلة رحلة الطائرة أو الاستيلاء أو فرض الرقابة عليها.

● الشروع في إتيان هذا التصرف دون وقوعه فعلاً^(٦).

ولم تكن حوادث اختطاف الطائرات تمثل في بدايتها تهديداً يذكر على حركة الملاحة الجوية العالمية حيث إنها كانت محاولات محدودة ومركزة في الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من الدول ومن ثم لم تشكل في ذلك الحين ظاهرة تمتد تأثيرها الخطير إلى الحركة الجوية للملاحة الدولية^(٧).

إلا أن العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن شهدت تزايداً مضطرباً وملحوظاً في حوادث تغيير مسار الطائرات المدنية بالقوة وتوجيهها إلى مسارات أخرى مخالفة لمسارها المحدد ولعل هذا يعود إلى الأسباب الآتية:

● زيادة واتساع نطاق استعمال وسيلة النقل الجوي مؤخراً.

● التقدم الفني الكبير الذي شهده ميدان النقل الجوي الأمر الذي أدى إلى اختصار المسافات الشاسعة إلى بضع ساعات أو حتى بضع دقائق.

(١) د. خيرى الحسينى مصطفى، التطورات الجديدة في قانون الطيران الدولي (القاهرة - دار وهذان للطباعة والنشر - ١٩٧٦) ص ٥.

(٢) من أمثلة المنظمات الدولية في هذا الخصوص:

– لجنة الملاحة الجوية الدولية I.C.A.N. International Commission for Air Navigation.

– المنظمة الدولية للطيران المدني International Civil Aviation Organization. A.C.A.O.

(٣) من المنظمات الإقليمية العاملة في هذا الإطار:

– مجلس الطيران المدني للدول العربية.

– مؤتمر الطيران المدني الأوروبي «فيما بين دول أوروبا الغربية» E.C.A.C. European Civil Conference.

– مؤتمر الطيران المدني الإقليمي بين بعض دول أمريكا اللاتينية Conference Regionale de l'Aviation Civile C.R.A.C.

(٤) د. صلاح الدين عامر مرجع سبق ذكره ص ٤٩٩. ٥. p. ٤٩٩. Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op cit

(٥) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٦) د. محمد منصور الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

(٧) د. جلال عبدالله معوض، مجلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

● التقدم الفني الذى لحق بوسائل الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة مما يجعل من اختطاف الطائرات وسيلة لنشر الإعلام بالقضية على أوسع نطاق.

● استمرار بقاء بؤر التوتر السياسى قائمة فى أجزاء كثيرة من عالم اليوم ومن ثم اللجوء إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم كوسيلة من وسائل الضغط السياسى.^(١)

وعملية الاختطاف قد تبدأ وتنتهى فى إقليم دولة واحدة كما قد تمتد لتشمل أقاليم عدة دول، كما تتنوع الانتماءات القومية والوطنية واللغوية والأينية والدينية للأفراد القائمين بعملية الاختطاف وتتفاوت بالتالى أهدافهم ومطالبهم وقد يكونون من أبناء دولة واحدة كما قد يقوم بعملية الاختطاف فرد واحد، هذا وتباين أساليب معالجة الدول لحوادث الاختطاف وتراوح هذه الأساليب ما بين الاتهام وتحرير الرهائن^(٢) والاستجابة لبعض أو كل مطالب المختطفين.^(٣) هذا ويمكننا أن نميز فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء عمليات اختطاف الطائرات وتحويل مسارها بالقوة بين نوعين من الدوافع.^(٤)

● دوافع ذاتية.

● دوافع سياسية.

الدوافع الذاتية؛

يمكن التحدث فيما يتعلق بالدوافع الذاتية على مستويين:

● المستوى الأول: ويتعلق بالجانب النفسى «السيكولوجى» لشخص أو لأشخاص المختطفين.

● المستوى الثانى: ويتعلق بالجانب المصلحي لذات أو ذوات الحاطفين.

المستوى النفسى «السيكولوجى»:

فيما يتعلق بهذا المستوى يمكن القول بأن عددا من محاولات الاختطاف قام بها إما أفراد توافقوا إلى حب الظهور والشهرة وذلك كنتيجة سلبية من نتائج اهتمام وسائل وأجهزة الإعلام الحكومية ووكالات الأنباء العالمية بتل الحوادث وتركيز الأضواء عليها مما يجذب البعض نحو إغراء الشهرة فيقدمون على هذه الحوادث تحقيقا لهذه الرغبة الجامحة فى نفوسهم والمسيطرة على كل جوارحهم وإما أفراد مصابون باختلالات عقلية^(٥) أو اضطرابات وجدانية تحت زعم أو تحت تأثير وهم بأنهم ينفذون أوامر وتعليمات صادرة إليهم من قوى غيبية خيالية ووهمية.^(٦)

(١) انظر فى هذا الخصوص: - هيثم أحمد حسن الناصرى، خطف الطائرات، دراسة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية (الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٨.

(٢) من أبرز الأمثلة على اتباع أسلوب الاتهام وتحرير الرهائن هو قيام الكيان الصهيونى فى ٣٠ يوليو ١٩٧٦ بإرسال مجموعة من قواته على متن طائرات نقل عسكرية - متهمكة بذلك السيادة الإقليمية لعدة دول - إلى مطار عتشي حيث توجد طائرة الخطوط الجوية الفرنسية المختطفة من قبل مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعلى متنها ١٠٥ من الإسرائيليين حيث تم تحرير الرهائن بعد معركة قصيرة قتل فيها جميع الحاطفين وعشرون جنديا أوغنديا.

انظر تفاصيل هذه العملية فى: د. عبد الوهاب الكيال وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٣) من الأمثلة على استجابة الدول لمطالب المختطفين هو قيام دولة الكويت بإطلاق سراح للمعتقلين السبعة استجابة لمطالب المجموعة الإرهابية التى اختطف طائرة الركاب الكويتية «الجابرية» فى الفترة من ٥ - ٢٠ أبريل ١٩٨٨، انظر تفاصيل هذه العملية فى:

- فتحي على حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٤) عبدالعزيز العجيزى «خطف الطائرات بين المنطق الثورى والأمن الدولى» مجلة السياسة الدولية (العدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠) ص ١٤١.

(٥) قامت امرأة فى ١١ مارس ١٩٧٢ باختطاف طائرة إيطالية كانت فى طريقها من روما إلى ميلانو وقد أرغمت قائد الطائرة على التوجه إلى ميوغ ثم استسلمت بعد هبوط الطائرة وتبين أنها مصابة باختلال عقلى. انظر:

- هيثم أحمد حسن الناصرى، مرجع سبق ذكره ص ١٢.

(٦) فتحي على حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

المسوى المصلحي:

يشتمل هذا المستوى في إقدام فرد أو مجموعة من الأفراد على اختطاف طائرة مدنية بغية تحقيق مصلحة ذاتية خاصة كأن تكون لديهم الرغبة في مغادرة إقليم دولة معينة واللجوء إلى إقليم دولة أخرى هرباً من ملاحقة جنائية تقوم بها سلطات الدولة ضد هؤلاء الأفراد بسبب جرم ارتكبه أو جنائية اقترفوها أو خيانة قاموا بها^(١)، أو بهدف ابتزاز الأموال والحصول على فدية.^(٢)

الدوافع السياسية:

تشكل البواعث السياسية الغالبة العظمى من الأسباب الكامنة وراء عمليات اختطاف الطائرات حيث تمثل نسبة ٦٤,٤٪ من حوادث الاختطاف وذلك وفقاً لتقرير أعدته منظمة الإتربول عن حوادث الاختطاف في عام ١٩٧٠^(٣) وتمثل الدوافع السياسية بصورة أساسية في:

- التعبير عن الاحتجاج على أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية غير مرضية تكرسها ممارسات حكومة معينة أو نظام حكم ما في مواجهة جماعات عرقية أو إثنية أو لغوية أو دينية تمثل أقلية في ذلك المجتمع.
- الإعلان عن قضية معينة والإعلام عنها على مستوى ونطاق متسع بحيث تدفع هذه القضية إلى دائرة الضوء لتوضيح الحقائق المتعلقة بها وكسب المزيد من المؤيدين لها واستقطاب التعاطف والتأييد من بعض القوى الدولية لهذه القضية وذلك استفادة من خطأ ترتكبه وسائل الإعلام الدولية التي تسارع إلى الاهتمام بمثل تلك الحوادث وتسلط الأضواء عليها ومتابعة تطوراتها بل ووضع الأخبار والأبناء المتعلقة بهذه الحوادث في أولوية اهتماماتها وإعطائها درجة كبيرة من الاهتمام والتركيز.^(٤)
- الضغط على حكومة دولة معينة أو نظام سياسي ما لتعديل سلوك معين يزعزع القيام به أو للترجع عن قرار سيقدم على اتخاذه ويمكن أن يلحق ضرراً بجماعات معينة مناوئة لتلك الحكومة أو لذلك النظام السياسي، أو للمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين.^(٥)

* * *

خطورة حوادث اختطاف الطائرات:

- اختطاف الطائرات يرتب خطورة كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد، إن وقوع حادث من هذا النوع يرتب آثاراً خطيرة في العديد من الاتجاهات والزوايا.
- فهو أولاً: يعرض ركاب الطائرة للخطر.

(١) اختطف شخص في ٣ يناير ١٩٦٩ طائرة تابعة للخطوط الجوية الأولمبية وأرغمها على الهبوط في القاهرة قصد التخلص من حكم بالسجن عليه من محكمة يونانية واختطف ثلاثة زواج في ١٧ نوفمبر ١٩٧١ طائرة تابعة للخطوط الجوية العالمية وأرغموها على الهبوط في كوبا وذلك بقصد الهروب من الشرطة الأمريكية التي كانت تطاردتهم لاتهمهم بقتل أحد رجال الأمن. انظر: هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٢) من أبرز الأمثلة على حوادث الاختطاف لهذا الغرض هو قيام المختطف الأمريكي كوبر في ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ باختطاف طائرة تابعة لشركة Northwest Orient Airline حيث هبط من الطائرة التي اختطفها بحظلة واقية ومعه فدية مقدارها ٢٠٠ ألف دولار، انظر: المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

(٤) د. جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩. Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op. cit. p.6.

(٥) من أبرز الأمثلة على ذلك طائرة الإير فرانس بويغ ٢٢٧ التي اختطفها منظمة الجهاد الإسلامي والتي طالبت بإطلاق سراح عدد من قيادات بعض المنظمات المتعصبة المحكوم عليهم بالإعدام والسجن لفترات طويلة في الكويت، انظر: Eric Morris et al. op. cit. p.166.

وثانيا: يعرض للمخطر الطائرة ذاتها.

وثالثا: يؤثر سلبا على حركة النقل الجوي.^(١)

أولا: تعريض حياة المسافرين وطاقم الطائرة للمخطر:

تعرض سلامة وحياة المسافرين على متن الطائرة وطاقمها للأخطار نتيجة لأحد الاحتمالات التالية أو بسببها بمجموعة:

● احتمال أن يبدى أحد المسافرين مقاومة للمختطف الأمر الذى يجعل من استعمال أداة من أدوات العنف أمراً وارداً من جانب المختطف كاستعمال سلاح ناري أو مدية.. إلخ، ويثور نفس الشيء إذا ما حاول أحد أفراد طاقم الطائرة المقاومة.

● فى أحسن الأحوال لو لم تبد أية مقاومة من جانب ركاب الطائرة فإن جو الفزع والرهبة والخوف من المصير المجهول الذى ينتظر الركاب يمكن أن يترتب عليه تأثيرات ضارة على الصحة النفسية والبدنية لهؤلاء المسافرين.

● كذلك قد ينجم عن الاختطاف نقص فى كميات المياه والأغذية التى توجد على متن الطائرة ويبدو ذلك مؤثرا وواضحا إذا ما رفض المختطفون إدخال أية أطعمة أو مشروبات إلى الطائرة فى حالة هبوطها فى أحد المطارات وذلك تحسبا لاحتمالات مهاجمة الطائرة من قبل سلطات الأمن ويتبع ذلك أيضا نقص فى إمكانيات علاج أى أمراض طارئة يمكن أن يصاب بها أحد المسافرين مما يؤثر على صحته أو يودى بحياته.

● إذا لم تحدث تلك الاحتمالات فقد يثور احتمال آخر يتمثل فى إمكانية إقدام المختطف أو مجموعة من المختطفين على قتل أحد الركاب كوسيلة للضغط على الحكومة الموجه إليها هذا العمل للاستجابة لمطالب المختطفين وللتأكيد على جدية مطالبهم وتصميمهم على تنفيذ تهديداتهم، وتزداد المأساة مع تردد الحكومة المعنية فى اتخاذ إجراء حاسم ينهى الأمر.

ثانيا: تعريض الطائرة ذاتها للمخطر:

تعرض الطائرة لاحتمالات خطر مؤكدة فى كل من أوضاع ومراحل عملية الاختطاف على النحو التالى:

● تعرض الطائرة للنسف إذا ما فشل الطرفان فى التوصل إلى حل وسط يلبي معظم مطالب المختطفين أو حتى مطالبهم الرئيسية.

● تعرض الطائرة للمخطر فى حالة ما إذا تم استخدام الأسلحة النارية حيث يمكن أن يخترق الرصاص جسم الطائرة فيترتب على ذلك حدوث تلفيات خاصة إذا أصابت الطلقات النارية أحد أجهزة الحركة الرئيسية فى الطائرة.^(٢)

● نفاذ الوقود أثناء التحليق فى الجو مع تعذر التزود بالوقود لسبب أو لآخر يودى إلى كارثة مؤكدة.

● قد لا يكون لقائد أو طاقم الطائرة خبرة وقدر على الطيران لمسافات طويلة وعبر القارات لاسيما إذا وقع الاختطاف لطائرة فى رحلة داخلية الأمر الذى يزيد من احتمالات الخطر الذى من المؤكد أن يواجهه الطائرة فى مثل هذه الظروف.^(٣)

(١) د. سمعان بطرس فرج الله «تغير مسار الطائرات بالقوة» مجلة المصرية للقانون الدولى «المجلد الخامس والعشرون» ص ١٦٧.

(٢) عبدالعزيز المعجيزى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٣) عادة ما تكون الطائرات المستخدمة فى الرحلات الداخلية أقل قدرة وتقنية من الطائرات التى تعمل على الخطوط الجوية الدولية هذا فضلا عن اختلاف أو الفارق فى الكفاءة والمهارة بين طاقم الطائرات العاملة على الخطوط الداخلية عن تلك العاملة على طائرات الخطوط الدولية.

هذا ناهيك عن احتمالات أن تحالف العوامل الطبيعية المتمثلة في سوء الأحوال الجوية والعوامل التقنية كحدوث خلل في أحد أجهزة أو محركات الطائرة مع العوامل البشرية المتمثلة في وقوع عملية الاختطاف بما يصاحبها من متغيرات، حينئذ تكون الكارثة أمراً محققاً ومؤكدًا.

ثالثاً: التأثير على حركة النقل الجوي:

تتأثر حركة النقل الجوي إلى حد كبير بالعمليات الإرهابية التي تستهدف تحويل مسار الطائرات بالقوة وذلك على النحو التالي:

(أ) قد تقلد حركة النقل الجوي قدراً كبيراً من إيراداتها نتيجة إغراض عدد لا بأس به من المسافرين عن استخدام الطائرات والتحول إلى استخدام وسائل أخرى أكثر أماناً واستقراراً.

(ب) قد يترتب على مثل تلك الحوادث رفع قيمة التأمين على الطائرات العاملة في النقل الجوي التجاري وهذا يمثل بدوره عبئاً إضافياً يضاف إلى تكلفة النقل الجوي مما يجعل البعض يتجه إلى استخدام وسائل نقل أخرى أقل تكلفة وأرخص سعراً^(١).

* * *

التدابير المتخذة للتعامل مع حوادث الاختطاف:

تقوم الدول والحكومات المختلفة باتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من عمليات الاختطاف إن لم يكن منع حدوثها تماماً، وهذه التدابير تمثل نوعاً من العمل الوقائي ضد احتمالات وقوع تلك الحوادث وتمثل هذه التدابير في نوعين أو مستويين:

● النوع الأول: ما يتم في المطار قبل إقلاع الطائرة.

● النوع الثاني: ما يتم على متن الطائرة وهي في حالة طيران.

وفيما يلي إطلالة سريعة على كل منها للإحاطة خبراً بالملامح الرئيسية لهذه التدابير أو الإجراءات الوقائية.

(أ) الإجراءات الوقائية في المطار قبل إقلاع الطائرة:

تتعدد الإجراءات الوقائية وتتنوع بتنوع أساليب العمل المستخدمة في شركات الطيران المختلفة ومن ثم تتفاوت كفاءة الإجراءات المتخذة بتفاوت الامكانيات الفنية والعلمية المتاحة أمام مؤسسات الملاحة الجوية وعلى ذلك فقد تأخذ بعض من تلك المؤسسات بأساليب وقائية دون أخرى وإن كانت الحاجة تستدعي الأخذ بهذه الأساليب مجتمعة حتى يمكن الوصول إلى أعلى نسبة من الوقاية للطائرات العاملة ضد حوادث الاختطاف.

وتتلو السبل الوقائية المتاحة حالياً والمستخدمه في الوقت الراهن في الإجراءات التالية:

● أسلوب مراقبة سلوك المسافرين أو الركاب.

● استخدام أجهزة أشعة إكس والمؤشرات المغناطيسية The Magnetometer.

● أسلوب التفتيش.

(١) راجع:

- خيري الحسيني مصطفى «مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات» مجلة السياسة الدولية «العدد ٢٥، يوليو ١٩٧١»، ص ٩٨.

- د. محمد منصور الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

- هشام أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

١ - أسلوب مراقبة سلوك المسافرين:

تقوم بعض شركات الطيران ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة سلوك بعض المسافرين الشاذ غير المألوف والذي يمكن أن يكون تعبيرا عن خصائص نفسية مضطربة يصبح معها احتمال ارتكاب ذلك الشخص لحادث اختطاف أمراً وارداً وذلك قياساً على ما توصل إليه متخصصون في علم النفس بعد دراسة الجوانب النفسية لعدد كبير من الأفراد الذين شاركوا في عمليات اختطاف طائرات حيث توصل هؤلاء المتخصصون إلى تحديد عدد من السمات الخارجية المنعكسة عن تلك الجوانب النفسية، هذا ويتم المراقبة عن طريق أفراد مدربون تدريباً جيداً على ذلك العمل، وهذا الأسلوب وإن كان يستند إلى أسس علمية إلا أنه لا يعد من الأساليب ذات الفعالية الواضحة في ضبط مرتكبي حوادث اختطاف الطائرات خاصة أنهم عادة ما يكونون من محترفي الاجرام ومن متمرسى الأنشطة الإرهابية.^(١)

٢ - استخدام أجهزة أشعة إكس والمؤشرات المغناطيسية:

تستخدم السلطات في كثير من المطارات إن لم يكن جميعها أساليب ووسائل تكنولوجية للكشف عما يمكن أن يحمله الراكب من أسلحة وذلك من خلال استخدام أجهزة أشعة إكس التي تحدد ما يمكن أن يكون بحوزة المسافرين من أسلحة وأجسام معدنية يمكن استخدامها في عمليات الاختطاف،^(٢) كما قد تلجأ تلك السلطات إلى استخدام مؤشرات مغناطيسية تؤدي نفس الغرض^(٣)، وهذه الأجهزة وإن كانت ذات فعالية في ضبط الأسلحة التي يمكن أن يخفيها الراكب بين طيات ملابسه أو في حقيبة يده أو في أى مكان آخر إلا أن فعاليتها تظل قاصرة فقط في حالات الأسلحة المعدنية ولتفادى هذه الثغرة تقوم سلطات المطارات باستخدام كلاب بوليسية مدربة لضبط المفرقات أو الأسلحة التي قد توجد بحوزة المسافرين أو في حقائبهم.^(٤)

٣ - أسلوب التفحيش:

هو أحد الأساليب التي تتبعها سلطات المطار في معظم الدول حيث يتم تفتيش الأفراد قبل دخولهم الطائرة كما تخضع أيضاً للتفتيش الدقيق أمتعتهم وحقائب اليد حتى علب السجائر يتم تفتيشها ولاسيما في حالة الاشتباه بأحد المسافرين حيث يخضع لتفتيش دقيق في غرف معدة لهذا الغرض، والتفتيش قد يتم ألياً بواسطة أجهزة إلكترونية تستخدم في هذا الشأن أو أجهزة تعمل بأشعة إكس أو أجهزة مغناطيسية، وقد يكون التفتيش يدوياً بواسطة أفراد من الشرطة أو الجمارك مدربين جيداً على هذه المهام وقد يتم التفتيش بالأسلوبين معا توخياً للمزيد من الدقة وإحكام الرقابة.^(٥)

وفضلاً عن الأساليب السابقة فعادة ما تتخذ إجراءات أمنية مشددة قبل إقلاع الطائرة نذكر منها:

● الفصل بين المسافرين وجموع المودعين.

● نقل المسافرين بسيارة حيث تكون الطائرة في مكان يبعد كثيراً عن صالة المودعين.

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٨ وما بعدها.

(٢) Eric Morris et al. op. p.70.

(٣) د. عبدالمعز عيصر عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.

(٤) عبدالحزيب العجيزي، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٥) أحمد جلال عز الدين «الإرهاب الدولي وانكساره على الأمن القومي المصري» (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٣٣٤).

● تواجد أفراد من الشرطة المسلحين والمدربين على مكافحة عمليات اختطاف الطائرات بالقرب من الطائرة
تحتسب لأية طوارئ.^(١)

● التحقق من هوية الأشخاص المشتبه فيهم ومراجعة بياناتهم مراجعة دقيقة.

● مراجعة بيانات الأمتعة والتأكد من وجود حائزها من المسافرين وإعادة ما لا يتم التعرف عليها
من جانب المسافرين.^(٢)

(ب) الإجراءات الوقائية على متن الطائرة في حالة الطيران:

تتمثل سبل الوقاية على متن الطائرة أساساً في تواجد عدد من رجال الأمن المسلحين والمدربين تدريباً خاصاً
يؤهلهم لمقاومة أية محاولة لاختطاف الطائرة وهؤلاء الحرس عادة ما يرتدون ملابس مدنية ولا يبدو منهم ما يمكن
أن يميزهم عن سائر الركاب^(٣)، وهذا الأسلوب فضلاً عن تعارضه وقوانين بعض الدول التي لا تجيز حمل السلاح
في أراضيها^(٤) فإنه يتعارض أيضاً مع متطلبات سلامة حياة المسافرين، إذ أن حدوث تبادل لإطلاق النار على متن
الطائرة بين حراس الطائرة والمختطفين قد يترتب عليه نتائج وخيمة على حياة الركاب وسلامة الطائرات^(٥)، ولتلافى
هذه المخاطر فكرت بعض شركات الطيران في إجراءات بديلة كإحكام قفل باب كابينة القيادة بحيث لا يمكن فتحه
إلا من جانب طاقم الطائرة^(٦)، إلا أن هذا الأسلوب غير عملي بالمرّة حيث يمكن استخدام وسائل الاتصال الداخلية
في إرسال تعليمات المختطفين إلى طاقم القيادة لذا فكرت بعض شركات الطيران في اتباع أساليب أخرى مثل
تخفيض الضغط في غرفة الركاب مما قد يصيبهم جميعاً ومعهم المختطفين بحالة من الإغماء بعدها يمكن السيطرة
على المختطفين أو اتباع أسلوب رش مغاليل مخدرة على المختطفين غير أن تلك الوسائل غير عملية كما قد تهدد حياة
بعض المسافرين من المرضى.^(٧)

التعرك الدولي لمواجهة اختطاف الطائرات:

إزاء تزايد حوادث اختطاف الطائرات اتجهت الدول إلى دعم التعاون فيما بينها في مجال مكافحة الاستيلاء غير
المشروع على الطائرات، فبناءً على مبادرات وتوصيات من المنظمة الدولية للطيران المدني تم التوقيع على ثلاث
اتفاقيات دولية في هذا الصدد هي:

● اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣
والتي أصبحت سارية المفعول في ديسمبر ١٩٦٩ بعد أن اكتمل النصاب القانوني اللازم لسريانها وهو
تصديق ١٢ دولة عليها.

● اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات والموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠.

● اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١.^(٨)

(١) د. عبدالعزيز خمير عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(٢) هشام أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٦.

(٣) د. عبدالعزيز خمير عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٤) عبدالعزيز العجيزي، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٥) فحني علي حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٦) د. عبدالعزيز خمير عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٧) هشام أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.

(٨) راجع نصوص هذه الاتفاقيات الثلاث في الملحق للرقعة بهذه الدراسة.

وفيما يلي عرض تقويمي موجز لتلك الاتفاقيات:

(١) اتفاقية طوكيو ١٩٦٣^(١):

هذه الاتفاقية وإن كانت قد حددت الملامح الأساسية المتعلقة بوجوب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمحاكمة محتطف الطائرة أو تسليمه إلى الدولة مالكة الطائرة إلا أنها لم تتخذ موقفا محددًا إزاء محاولة الاختطاف فضلا عن أنها قد تثير العديد من المشاكل القانونية الناجمة عن إمكانية تعارض بعض أحكامها مع القوانين الوطنية للدول التي تهبط على أرضها الطائرة المختطفة فعلى سبيل المثال قد يحدث نوع من التعارض إذا ما طلب المتهم بخطف إحدى الطائرات من الدولة التي هبطت على أرضها الطائرة المختطفة منحه حق اللجوء السياسي، أو قد يثور نوع من التعارض فيما يتعلق بأحقية دولة التسجيل في محاكمة المختطف ومساءلته جنائيا وبين حق الدولة التي هبطت على أرضها تلك الطائرة في هذه المسألة والمحاكمة والذي نصت عليه هذه الاتفاقية (٣/٣م، ٤م/د)^(٢).

هذا فضلا عن أنها استثنت من تطبيق أحكامها أفعال الاستيلاء ذات الطابع السياسي مع العلم بأن هذه الأفعال - وكما سبق توضيحه - تشكل النسبة العظمى من حوادث اختطاف الطائرات.^(٣)

(ب) اتفاقية لاهاي ١٩٧٠^(٤):

إزاء الثغرات التي لم تعالجها اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ بدأ الاهتمام يتجه نحو العمل على التوصل إلى صياغة معاهدة دولية تكون أكثر شمولاً في معالجة موضوع الاختطاف في مختلف جوانبه وأبعاده ولتلافي ما شاب أحكام الاتفاقية السابقة من قصور بعض الجوانب، وقد توجت جهود المنظمة الدولية للطيران المدني في هذا الصدد بالتوقيع على اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات والموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠.

وقد تضمنت أحكام هذه الاتفاقية تجريم كل حالات الاستيلاء غير المشروع التي تتم على متن الطائرة في حالة الطيران باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو بأية صورة أخرى من صور الإكراه فضلا عن تجريم الاشتراك في ارتكاب هذه الجرائم أو الشروع فيها (١م/أ)، ورغم هذه الشمولية في الأحكام إلا أن هذه الاتفاقية ظلت مقتصرة على حالات الاختطاف على متن الطائرة في حالة الطيران^(٥) فقط ولم تمتد لتدخل في نطاق التجريم أفعال الاشتراك والشروع التي تتم على الأرض، هذا فضلا عن أن الاتفاقية لم تنشر إلى اختصاص في حالات الجرائم التي ترتكب فوق البحار العالمية أو فوق الأقاليم التي لا تتبع دولة ما.^(٦)

أضاف إلى ذلك أن الاتفاقية لم تحدد فترة زمنية محددة تقوم خلالها الدولة المتعاقدة بما يجعل من قوانينها الوطنية متضمنة تجرماً للأفعال التي حددتها المادة الأولى من هذه الاتفاقية تحقيقاً للهدف العام المتوخى منها والمتمثل في

(١) حول هذه الاتفاقية انظر: Yonah Alexander, ed. op. cit. p.327.

(٢) عبدالعزيز المجيزي، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

- هشام أحمد حسن الناصري مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(٣) خيرى الحسيني مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٤) حول هذه الاتفاقية انظر: Yonah Alexander, ed. op. cit. p.327.

(٥) حددت الاتفاقية حالة الطيران بأنها تبدأ منذ اللحظة التي يتم فيها إغلاق كل أبواب الطائرة الخارجية عقب دخول الركاب حتى اللحظة التي يتم فيها فتح أى من هذه الأبواب بغرض نزولهم وفي حالة الهبوط الاضطرابي تظل الطائرة في حالة طيران حتى الوقت الذي تتولى فيه السلطات المختصة مباشرة مسئولياتها تجاه الطائرة والأشخاص والممتلكات الموجودة على متنها (١٣م).

(٦) خيرى الحسيني مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

مخاربة جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الأمر الذى قد يفتح ثغرة أمام بعض الدول لتعطيل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بعد الانضمام إليها.^(١)

وهذه الاتفاقية وإن نصت على مبدأ إلزام الدول المتعاقدة التى يتواجد المتهم بارتكاب جريمة الاختطاف فى أراضيها إما بتسليمه أو بإحالة إلى سلطاتها الوطنية لمحاكمته (المادة ٧) إلا أنها لم تحدد أو تعطى تعريفا محددا للبواعت السياسية التى تبرر للدولة منح مختطفى الطائرة حق اللجوء السياسى فى إقليمها.^(٢) كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لم تشر إلى قاعدة Non bis in idem التى تحرم توقيع العقوبة مرتين عن ذات الفعل^(٣)، فضلا عن أنها لم تتناول بيان سلطات قائد الطائرة فى حالة وقوع جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة.^(٤)

(ج) اتفاقية مونتريال ١٩٧١^(٥):

كان من الطبيعى أن تتجه الجهود نحو عقد اتفاقية دولية تكون أكثر شمولاً وتتفادى جوانب القصور التى تعترى أحكام الاتفاقيات الدولية السابقة ومن هنا جاءت اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى التى تم توقيعها بمدينة مونتريال بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ لتشمل فى أحكامها وتجريم أى شخص يرتكب عمدا وعلى وجه غير مشروع أى عمل من أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة فى حالة طيران وبصفة خاصة إذا كان هذا العمل من شأنه أن يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر أو أن يدمر طائرة فى الخدمة أو يحدث بها تلفا يجعلها عاجزة عن الطيران أو يحتمل أن يعرض سلامتها فى حالة الطيران للخطر أو أن يقوم بوضع أو التسبب فى وضع جهاز أو مادة فى طائرة فى الخدمة يترتب عليه تدمير الطائرة أو أن يحدث بها تلفا يعيقها عن الطيران أو يعرض سلامتها فى حالة الطيران للخطر.

وقد امتدت أحكام الاتفاقية فى التجريم إلى ما من شأنه أن يدمر أو يتلف تسهيلات الملاحة الجوية أو التدخل فى تشغيلها بما يمكن أن ينجم عنه من مخاطر على سلامة الطائرات فى حالة الطيران. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شمل التجريم أيضا القيام بإبلاغ معلومات كاذبة تعرض سلامة الطائرات للخطر فى حالة الطيران، هذا إضافة إلى تجريم المشاركة فى تلك الأفعال أو الشروع فى إتقانها.^(٦) من الواضح إذن أن هذه الاتفاقية جاءت لتسد الثغرات وتغطي أوجه القصور والنقص الذى لحق اتفاقيتى طوكيو ولاهاى.

وبما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن التعاون الدولى فى مجال مكافحة جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية لم يتوقف عند مستوى معين بل تعمل المنظمة الدولية للطيران المدنى بصفة مستمرة ومستلزمة ومتجددة من أجل توطيد أركان ودعائم التضامن والتعاون الدولى فى هذا الخصوص بوسائل وأساليب شتى كالمؤتمرات والأبحاث وتشكيل اللجان لإعداد التوصيات إلى الدول الأعضاء وإجراء الأبحاث العلمية.. إلخ، ذلك من السبل والأساليب.

* * *

(١) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢) هشام أحمد حسن الناصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(٣) Noemi Gal Or, op cit. p.129.

(٤) خيرى الحسينى مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٥) حول هذه الاتفاقية راجع: Yonah Alexander, ed, op. cit. p.327.

(٦) راجع نص الاتفاقية فى ملاحق هذه الدراسة.

بعد هذا العرض الموجز لوسائل وسبل مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات يبقى لنا أن نتساءل عن مدى فعالية التطبيق وفعالية التنفيذ لتلك الإجراءات والقواعد في الحد من محاولات الاختطاف وماذا يكون عليه الأمر إذا ما كان مرتكب إحدى أفعال جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات هو دولة عضو في المجتمع الدولي؟ إن استقرار الواقع الراهن يؤكد أن هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم في تلك الأمور حيث تتداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات المصلحية مع الميول العدوانية لبعض القوى الدولية لتشكل عقبة إزاء فعالية التطبيق وفعالية التنفيذ لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من حالات الاختطاف إن لم يكن القضاء عليها عماما وضمان عنصر السلامة والأمن لأهم مرفق من مرافق النقل الدولي خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار عدم التزام أكثر من نصف دول العالم بتلك الاتفاقيات فضلا عن قيام بعض الدول بارتكاب مثل هذه الجرائم ضد أمن وسلامة الطيران المدني.^(١)

اختطاف الأسراد وأخذ الرهائن

من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا والتي تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم وإن كانت تركز عملياتها بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية أسلوب اختطاف الأفراد واحتجازهم كرهائن.^(٢) واختطاف الأفراد يعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحميا لغرض معين، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة ومكافحة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩، جريمة أخذ الرهائن بأنها «اختطاف الأشخاص واحتجازهم والتهديد بقتلهم أو إيذائهم أو استمرار احتجازهم من أجل إكراه طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة».^(٣)

ويرجع بعض الباحثين البدايات الأولى لعمليات الاختطاف - بصورة عامة - إلى القرن الثاني عشر على الأقل عندما أخذ الملك الإنجليزي ريتشارد قلب الأسد رهينة في إحدى القلاع - قلعة Rhine - حتى يدفع رعاياه فدية الملك لآسريه.^(٤)

وقد تزايدت في العقدين الأخيرين عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن بدرجة ملحوظة حتى أن عاما واحدا - وهو عام ١٩٨٢ - شهد ٣١ عملية اختطاف كان نصيب أمريكا اللاتينية منها ١٢ عملية، و ١٨ عملية احتجاز رهائن منها ٧ عمليات في أمريكا اللاتينية.^(٥)

هذا ويترب على عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن نتائج خطيرة على أكثر من مستوى.

مستوى الضحية:

الخطر الأساسي يتركز في المعاناة الصحية والنفسية التي تكايدها الضحية بسبب التهديد المستمر بالقتل أو الإيذاء البدني من جانب المختطفين وخاصة عند دخول المفاوضات في مازق حرج، هذا فضلا عن إمكانية أن يفقد أحد

(١) نذكر هنا على سبيل المثال فقط قيام الطائرات الحربية الأمريكية في ١١/١٠/١٩٨٥ . بتحويل مسار إحدى الطائرات المدنية المصرية وإرغامها على الهبوط في قاعدة سيجونيلا وهي إحدى القواعد الجوية التابعة لحلف شمال الأطلسي بإحدى الجزر الإيطالية.

(٢) Eric Morris et al. op. cit. p.115.

(٣) Noemi Gal-Or, op. cit. p.85.

(٤) Eric Morris et al. op. cit. p.14.

(٥) د. أحمد جلال عز الدين «الإرهاب والعنف السياسي» مرجع سبق ذكره، ص ١١.

الضحايا حياته ككبش فداء يقدمه الإرهابيون على مذبح للتلليل على جلية تهديداتهم، أضف إلى ذلك ما يترتب على فقد الحرية من معاناة وآلام نفسية هذا فضلا عما يمكن أن ينجم عن محاولة الضحايا المقاومة خاصة في المراحل الأولى من عمليات الاختطاف، هذا بالإضافة إلى احتمالات أن تتأثر الضحية بآراء واتجاهات المختطفين لاسيما أن معظم المنظمات الإرهابية تجرى عمليات غسيل مخ مكثفة ومتقنة للضحايا للدرجة أن الضحية قد تنساق في تيار العمل الإرهابي بل قد تشارك في العمليات الإرهابية لصالح المجموعة التي قامت باختطافها.^(١)

مسعى الدول:

قد يترتب على حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن حدوث أزمات بين الدولة التي تنتمي إليها الضحية والدولة التي تقع فوق إقليمها عملية الاختطاف خاصة إذا لم تسفر الجهود التي تبذل في هذا الشأن عن نتائج إيجابية حيث تنظر الدولة الأولى إلى الثانية نظرة اتهام بالإهمال في اتخاذ تدابير الأمن والحماية بالدرجة التي تكفل عدم وقوع حوادث الاختطاف أو التراخي في معالجة الموقف بعد وقوع عملية الاختطاف، وهذه الأزمات قد تعبر عن نفسها في صورة قطع للعلاقات الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر، هذا فضلا عن احتمالات تصاعد الموقف إلى حد القيام بعمليات عدائية انتقامية مضادة.

المسعى العالمي:

حدوث الأزمات بين أعضاء المجتمع الدولي يرتب بالتالي خطورة - بدرجة أو أخرى - على الاستقرار العالمي ويؤثر سلبا على مجالات التعاون فيما بين أعضاء الأسرة الدولية ويخلق بؤرا إضافية للتوتر تساهم بدورها إلى جانب بؤر ومراكز التوتر التقليدية في تهديد أمن وسلامة العالم بأسره، وهذه النتيجة لا تنصرف فقط إلى عمليات الاختطاف بل تنسحب أيضا على سائر العمليات والأساليب الإرهابية جميعها مما يوضح مدى المعاناة والخطورة التي يمكن أن تنجم عن الممارسات الإرهابية خاصة إذا كانت الأطراف الضالعة في العمليات الإرهابية دولا أعضاء في المجتمع الدولي.

دوافع الاختطاف:

تكمن وراء عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن العديد من الدوافع والأسباب بعضها يعود إلى جوانب شخصية والبعض الآخر يعود إلى اعتبارات مادية بينما يمثل الشق الأكبر في الجوانب والاعتبارات السياسية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الدوافع:

● الدوافع الشخصية:

قد تكون الاعتبارات الشخصية هي السبب الرئيسي وراء بعض عمليات الاختطاف وتركز هذه الاعتبارات بصورة أساسية في الرغبة في الانتقام والثأر وتصفية الحسابات ومثل هذه الأعمال لا تدخل في عداد الأعمال والممارسات الإرهابية.^(٢)

● الدوافع والاعتبارات المادية:

قد تكون هذه الاعتبارات المادية هي المستولة عن نسبة لا بأس بها من العمليات التي تنفذها المنظمات الإرهابية خاصة بسبب الحاجة المتزايدة للتمويل اللازم لمواجهة متطلبات الأنشطة المتزايدة لهذه المنظمات وتوفير الإمكانات الضرورية لاستمرار وتطوير أنشطتها وتجنيد المزيد من الأفراد للانضمام إلى صفوفها

(١) Eric Morris et al. op. cit. p.49

(٢) Yonah Alexander, ed., op. cit. p.4

Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op. cit. p.5

ولتغطية نفقات توفير المزيد من الأسلحة والمعدات وإنشاء مراكز التدريب، وقد تكون هذه الاعتبارات مقترنة مع الاعتبارات السياسية حيث يكون الهدف من عملية الاختطاف متعدد الجوانب «جوانب سياسية وجوانب مادية»^(١)، هذا وباستقراء الواقع العملي لعمليات الاختطاف خاصة ذات الدوافع والاعتبارات المادية نجد أن نسبة كبيرة منها تتخذ من دول القارة الأمريكية اللاتينية مسرحا لها.^(٢)

● الدوافع والاعتبارات السياسية:

تشكل الدوافع والاعتبارات السياسية الغالبة العظمى من دوافع اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن وتمثل هذه الدوافع بصورة أساسية في:

● تحقيق صدى شعبي واسع من خلال العمل الإرهابي الذي يقوم على أو يستند إلى إحداث نوع من الصدمة لدى قطاع واسع من المجتمع بهدف طرح قضية الإرهابيين مقترنا ذلك بإحداث التأثير والصدى النفسى في المجتمع وهذا ما يجسد المبدأ الذى تأخذ به معظم المنظمات الإرهابية وهو مبدأ الدعاية بالفعل *Propaganda of the deed*.^(٣)

- ممارسة الضغوط على الدول والحكومات المعنية للاستجابة إلى مطالب الإرهابيين والتي تتمثل - بصورة رئيسية - فى أغلب الحالات - فى إطلاق سراح عناصر إرهابية فى سجون ومعتقلات تلك الدول.
- إرغام بعض الدول على التراجع عن قرار أو سياسة ما تعارض ومصالح المجموعة الإرهابية.
- التأثير على مواقف بعض الدول تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.
- إلزام دولة ما بالضغوط على دولة أخرى لاتخاذ مواقف مرنة تجاه مطالب الإرهابيين.^(٤)
- إرغام منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن فعل معين.^(٥)

* * *

ضحايا عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن:

يمكن تصنيف ضحايا عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن إلى فئات أربع تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة والمركز الذى يمثله والهدف الذى يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه من وراء اختيار كل فئة على حدة كهدف لعملية الاختطاف، وهذه الفئات تتمثل بصورة أساسية في:

- الدبلوماسيين ورموز المجتمع.
- الأفراد العاديين الذين يتم اختطافهم فى مواقف مخططة مسبقا.
- الأفراد خاصة أطفال المدارس الأولية.
- الأفراد العاديين الذين يتم اختطافهم فى مواقف غير مخططة ومحض الصدفة.

(١) Eric Morris et al., op. cit., p.45.

(٢) تشير بعض الإحصائيات التي أجريت فى هذا المجال إلى أنه ومنذ بدايات ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٨٦ فإن ما يقارب من ١٩٠ مجموعة إرهابية قد مارست عمليات اختطاف الأفراد حيث قامت بطلب فدية فى مواجهة ٥٦ دولة و٤٦ شركة تجارية، راجع: Ibid, p. 115.

(٣) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op. cit. p.10.

(٤) Yonah Alexander, ed., op. cit., p.5.

(٥) وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ فى صدد تعديدها لجرمة أخذ الرهائن.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل فئة من هذه الفئات.

١ - الدبلوماسيون ورموز المجتمع:

في الحالات التي يتقن فيها الإرهابيون أهدافهم يكون التركيز على أشخاص يحملون رمزا معنا ويتمتعون بثقل ووزن بارزين في مجتمعاتهم^(١)، ومن ثم فاختيارهم كأهداف للعمل الإرهابي يحقق للإرهابيين أكثر من هدف ويعود عليهم بأكثر من فائدة فمن ناحية تحظى قضيتهم بدرجة ذات وزن كبير من الشعبية ومن ناحية أخرى قد يحصل الإرهابيون على فدية مالية كبيرة تساهم في دفع أنشطتهم الإرهابية إلى الأمام، هؤلاء الرموز عادة ما يمثلهم الدبلوماسيون وكبار قيادات النظام القائم.

(١) الدبلوماسيون:

أصبح الدبلوماسيون في الآونة الأخيرة أكثر أهداف الإرهاب شيوعا وانتشارا، ولا غرو في ذلك إذ أن الدبلوماسي يحمل قيمة في حد ذاته، فاختطاف دبلوماسي أو أخذه كرهينة يثير صدى واسع النطاق ويشغل حيزا كبيرا من اهتمام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بما يتيح الفرصة للإرهابيين لنشر قضيتهم والدعاية لها على نطاق واسع وهذا هو محور العمل الإرهابي، هذا فضلا عن إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على مبالغ مالية ضخمة تتواءم مع وزن وثقل الدبلوماسي وموقعه بالنسبة لحكومة دولته، على أن ذلك بالطبع لا يمثل هدفا أساسيا لعملية الاختطاف، إذ أنه من النادر أن يؤخذ الدبلوماسيون رهائن لأسباب مالية فقط.^(٢)

(ب) رموز المجتمع والشخصيات البارزة فيه:

قد يعمد الإرهابيون إلى الهجوم على رموز المجتمع والشخصيات البارزة فيه وذلك لضرب الدولة مثلة في هؤلاء الرموز والأطباء الفاعلة في النظام القائم وذلك كأن يوجه الإرهابيون هجماتهم ضد زعماء الأحزاب السياسية^(٣) والمسؤولين الرسميين والقضاة والصحفيين وكبار رجال الأعمال والصناعة في المجتمع.^(٤)

٢ - الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم في مواقف غخططة مسبقا:

الفئة الثانية من الفئات التي تعرض للهجمات الإرهابية تتمثل في أفراد ليس لهم وزن يذكر ولا يحملون رمزا معنا وليس لهم قيمة ذاتية من وجهة نظر الإرهابيين ولكنهم يختطفون ويؤخذون كرهائن بمجرد أنهم يتمنون إلى دولة معينة تكسب الموقف بعدا إضافيا أو لكونهم يتمنون إلى فئات أو طوائف معينة ينظر إليها الإرهابيون نظرة كراهية وعداء.^(٥)

والمثل التقليدي لهذه الفئة هم ركاب الطائرات أو السفن أو غيرها من وسائل المواصلات التي يتم اختطافها، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء الأفراد يصبحون رهائن بمجرد تواجدهم على متن هذه الطائرة أو تلك السفينة أو وسيلة الانتقال المعنية والتي خطط الإرهابيون مسبقا لاختطافها.^(٦)

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op. cit. p12 (١)

Eric Morris et al., op. cit., p.165. (٢)

(٣) من أبرز الأمثلة على ذلك اختطاف ألبو مورو - زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي - في عام ١٩٧٨ وقتله على أيدي الآلوية الحمراء في إيطاليا.

(٤) من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد قيام منظمة بدر - مياهتوف الإرهابية باختطاف وقتل هانز مارتين شلاير - أحد رموز الصناعة في ألمانيا الغربية - في سبتمبر ١٩٧٧ انتقاما لموت بعض أعضاء المنظمة وأعضاء من الجيش الأحمر في سجن شتوتجرت وردا على الهجوم على طائرة لوفتهانزا

التي كانت غخططة في مقلشو، للمزيد انظر: Heid, P.64.

(٥) انظر في هذا الخصوص: Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.12.

Eric Morris et al., op. cit., p45. (٦)

٣ - الأطفال خاصة أطفال المدارس الأولية:

من بين الأهداف ذات الطابع الخاص والتي يركز الإرهابيون هجماتهم عليها هم الأطفال عامة وأطفال المدارس الأولية بصفة خاصة، وإذا تساءلنا لماذا الأطفال خاصة أطفال المدارس الأولية؟ الإجابة تكمن في أن الإرهابيين ينفذون عملياتهم وفقا للمنطق العام الذي يحكم العمليات الإرهابية وهو المنطق الذي يعتمد على إحداث الشعور بالصدمة بالرعب والفرع التاجمين عن تلك العمليات ومن ثم يختار الإرهابيون هذه النوعيات من الضحايا لتحقيق هذا الإحساس ونشر تلك الحالة النفسية السيئة لدى قطاعات عريضة من المواطنين أو لدى المجتمع بأسره.^(١)

٤ - الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم وأخذهم كرهائن في مواقف غير مخططة سلفا:

هذه الفئة من الأفراد عادة ما يصبحون رهائن على وجه الصدفة حيث يتواجدون في مكان حدوث العمل الإرهابي^(٢)، ويقترب هذا الموقف بعمليات السطو على البنوك ونهب المخازن والمستودعات فحين يكشف أمر هذا السطو أو النهب يضطر الإرهابيون إلى احتجاز بعض الأفراد الذين يتواجدون في مكان الحادث وذلك للمساومة بهم على الهروب من مكان الفعل الإرهابي، هذا ويرى البعض أن هذا الأمر هو أكثر ارتباطا بالأنشطة الإجرامية أكثر منه بالنسبة للأنشطة الإرهابية ومن ثم يخرجونه من نطاق دراسة الإرهاب.^(٣)

تطورات عملية الاختطاف وأخذ الرهائن:

عندما تتم عملية الاختطاف ويتحول الفرد أو مجموعة الأفراد إلى رهائن، توضع الرهينة في موقف ينطوي على المخاطرة على أكثر من مستوى^(٤)، فعمليات اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن - شأنها في ذلك شأن سائر أساليب الإرهاب - تتميز بالقسوة والعنف والبعد عن القيم والمعايير والاعتبارات الإنسانية^(٥)، حيث عادة ما لا يأخذ الإرهابيون في حساباتهم ظروف ضحاياهم وأوضاعهم الصحية ولا يلقون بالا إلى ما يمكن أن يترتب على عملية الخطف أو الاحتجاز من آثار ونتائج صحية أو نفسية ضارة بل قد يمارس الإرهابيون ضغوطا بدنية ونفسية على الرهائن لاستغلال ما تصل إليه حالتهم من تدهور وسوء في ممارسة المزيد من الضغط على الطرف المستهدف للرضوخ إلى مطالب وشروط الإرهابيين.

وعلى صعيد آخر فإن الإرهابيين قد يلجئون - وكما سلف أن أشرنا - إلى البدء في تقديم كياش الفداء على مذابح التذليل على جدية تهديداتهم وممسكهم بمطالبهم وشروطهم وهذا يمثل بدوره خطورة كبرى على حياة من تبقى من الرهائن خاصة عندما تصل المفاوضات إلى لحظات حرجية أو طريق مسدود، وعلى أى الأحوال فبعد أن تتم عملية الاختطاف تبدأ الأطراف المعنية بالاتصال بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عبر وسيط أو أكثر، الطريق المباشر يتم عبر ما يسمى بفريق التفاوض المحلي (L.N.T (Local Negotiating Team) الذي تشرف عليه لجنة إدارة الأزمات (C.M.C (Crisis Management Committee) وهي اللجنة التي عادة ما تقوم معظم الدول بتأسيسها للتعامل مع الأزمات الطارئة التي تواجهها الدولة وكذلك نجد مثل هذا التنظيم في الشركات الكبرى التي تواجه مثل هذه المواقف.^(٦)

(١) انظر في هذا الخصوص: Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op cit., p7.

(٢) راجع: Eric Morris et al., op. cit., p46.

(٣) Ibid., p.12.

(٤) د. عبد العزيز عجمي، عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٥) Idem

(٦) Eric Morris et al., op. cit., p147.

أما الطريق غير المباشر أو التفاوض عبر وسيط محايد فيتم عادة من خلال طرف ثالث محايد يلقى قبولا من الطرفين المعنيين، ومرحلة التفاوض بطبيعتها مرحلة صعبة وشاقة يحاول كل فريق فيها التمسك بأكثر قدر ممكن من شروطه ومطالبه محاولا الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات من الطرف الآخر، وهنا يكون وضع الدول والحكومات حرجا للغاية حيث التضارب والتضاد بين ضرورات الإفراج عن الرهائن، وتأمين سلامتهم عن طريق الاستجابة جزئيا أو كليا لطلبات الإرهابيين مع ما يحمله هذا الموقف من احتمالات لتشجيع الهجمات الإرهابية وتكرارها وبين ضرورات مناهضة الاعتداءات الإرهابية ورفض مطالب الإرهابيين مع ما يحمله مثل هذا الموقف من خطورة على حياة الرهائن^(١).

هذا وقد تطول فترات التفاوض وتستمر بالتالي عملية الاحتجاز وتستمر تبعا لذلك احتمالات الخطر قائمة^(٢) هذا وتفاوضت مواقف الدول إزاء مثل هذه الأزمات فبعض الدول تأخذ الإرهابيين على حين غرة عن طريق الهجوم المسلح المباغت على مكان تواجد الرهائن والبعض الآخر يوافق على بعض أو كل مطالب المختطفين وإن كانت هذه حالات قليلة أو نادرة.

التحرك الدولي لمواجهة الظاهرة:

إزاء تصاعد العمليات الإرهابية واتساع نطاقها خاصة عمليات اختطاف الأفراد وأخذهم كرهائن وما يقترن بمثل هذه العمليات من إزهاق لأرواح بريئة وإتلاف لكثير من الإمكانات وإهدار لكم لا بأس به من الموارد وإثارة التوترات بين أعضاء المجتمع الدولي لسبب أو لآخر، جاء التحرك الدولي على أكثر من مستوى وفي أكثر من اتجاه، فعلى المستوى الإقليمي أبرمت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية اتفاقية منع ومعاينة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية وما يتصل بتلك الجرائم من ابتزاز لعام ١٩٧١، وعلى المستوى الدولي عقدت الأمم المتحدة عدة اتفاقيات في هذا الخصوص منها:

● اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك الموظفون

الدبلوماسيون والمعاينة عليها ١٩٧٣.

● الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن الملامح الرئيسية لهذه الاتفاقيات.

أولا: اتفاقية منع ومعاينة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية وما يتصل بتلك الجرائم من ابتزاز ١٩٧١:

جاءت هذه الاتفاقية كتمرة للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وذلك بعد تزايد حدة موجة الاغتيالات والاختطاف وأخذ الرهائن التي تعرض لها السفراء وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين في أمريكا اللاتينية خلال العقد السابق على إبرام هذه الاتفاقية وذلك بهدف اتخاذ كل ما من شأنه توفير الحماية المناسبة لهم وردع أية محاولة تتم في هذا الصدد ودعم وتنسيق جهود الدول الأعضاء لمكافحة مثل هذه الاعتداءات.

(١) انظر: د. عبدالحزب عيصر عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٢) راجع: د. هيثم كيلاني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

وتتمثل الملامح الأساسية لهذه الاتفاقية فى الآتى:

(أ) النص على تعهد الدول الأطراف بالتعاون لمنع الهجمات الإرهابية والمعاقبة عليها بصفة خاصة عمليات الاختطاف والقتل وكل ما من شأنه أن يعرض حياة وسلامة الأشخاص الذين يتمتعون بحماية القانون الدولى والممثلين لدولهم للخطر.

(ب) التأكيد على ضرورة إدراج تلك الجرائم فى التشريعات الجنائية الداخلية للدول الأعضاء.

(ج) التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير وجميع الإجراءات لمنع الإعداد والتحضير لمثل تلك الجرائم فى الأقاليم الخاضعة لسلطانها.

(د) ضرورة تبادل المعلومات وبحث الإجراءات الكفيلة بتوفير حماية فعالة لهؤلاء الأشخاص. ويلاحظ على هذه الاتفاقية الملاحظات التالية:

- أنه ومنذ إبرام هذه الاتفاقية فى فبراير ١٩٧١ وحتى ١٩٧٦ لم توقع عليها سوى ثلاث دول فقط هى كوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا، وإذا كانت بعض الدول قد انضمت إليها فيما بعد إلا أن ذلك لا يعد مؤشرا على فعالية تطبيقها وتنفيذها وأصبحت قاصرة على ذلك العدد القليل من الدول التى وقعت عليها.
- أن عددا من الدول كالأرجنتين والبرازيل والأكوادور وجواتيمالا وأرجواى وهائى لم تشارك فى التصويت على تلك الاتفاقية نظرا لأنها كانت تقضل اتفاقية تعالج كل أعمال الإرهاب وليس فقط تلك الموجهة ضد المتمتعين بحماية خاصة والممثلين لدولهم.^(١)

ثانيا: اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فى ذلك الموظفون الدبلوماسيون والمعالجة عليها عام ١٩٧٣:

تعددت حوادث اختطاف والاعتداء على حياة الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية فى ظل القانون الدولى، وقد عانت معظم دول العالم من آثار هذا الأسلوب الإرهابى، وإزاء تزايد المحاولات الإرهابية للاعتداء على حياة ممثلى الدول ومبعوثيها الدبلوماسيين والقنصلين وأعضاء البعثات الخاصة كان الاهتمام الدولى بالعمل على توحيد الجهود فيما بين الدول وتنسيقها على المستوى الدولى لمواجهة هذه الحوادث بالغة الخطورة ولم يقف التعاون الدولى عند حد إقرار واتفاق على المكانة القانونية الخاصة التى يتمتع بها الدبلوماسيون والممثلون لدولهم وحكوماتهم من خلال مجموعة الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التى تنظمها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ واتفاقية نيويورك للبعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ بل طورت الدول جهودها فى هذا الشأن وصولا إلى درجة أعلى من الحماية لأشخاص المبعوثين الدبلوماسيين والممثلين الحكوميين فصدقت الغالبية العظمى من الدول - تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة - على اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فى ذلك الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ والتى نحن بصدد استعراض الملامح الأساسية لها.

(١) للمزيد من المعلومات حول اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهاب التى تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية لسنة ١٩٧١ والتى أبرمت فى إطار منظمة الدول الأمريكية راجع المصادر التالية:

Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op cit., p168.

Yonah Alexander, ed., op. cit., p.326 and aeg.

Noemi: Gal-or, op. cit., p.78.

- د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

- د. عبدالعزيز خمير عبدالهادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠، وما بعدها.

السمات الأساسية للاتفاقية:

(١) جرمت الاتفاقية الأفعال التالية:

- قتل أو خطف شخص يتمتع بحماية دولية أو أى اعتداء آخر موجه ضد شخصه أو حرته.
- أى اعتداء يتم بواسطة أعمال العنف على مقر العمل الرسمى لشخص يتمتع بحماية دولية أو على محل إقامته أو على وسائل نقله بما من شأنه أن يعرض شخصه أو حرته للخطر.
- التهديد باقتراح هذه الأفعال أو محاولة اقتراحها أو المشاركة فيها.
- (ب) حددت الاتفاقية فى مادتها الأولى المقصود بالشخص المتمتع بالحماية الدولية وهو:
 - رئيس الدولة أو أى عضو فى هيئة جماعية يتولى دستورياً مهام رئيس الدولة ورئيس الحكومة أو وزير الخارجية عندما يتواجد أى منهم فى دولة أجنبية وكذلك أفراد أسرهم الذين يكونون برفقتهم.
 - كل ممثل أو موظف أو شخصية رسمية للدولة وكل موظف أو شخصية رسمية أو أى شخص يمثل منظمة حكومية يتمتع بحماية القانون الدولى فى مكان وزمان ارتكاب جريمة ضد شخص أو المقر الرسمى له أو محل إقامته الخاص أو وسائل انتقاله أو ضد حرته وكرامته وكذلك ضد أعضاء أسرته.
- (ج) التأكيد على التزام كل دولة متعاقدة بإدخال الجرائم المنوه عنها آنفاً فى تشريعاتها الجنائية الداخلية.
- (د) التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الممكنة لمنع الإعدادات للجرائم السابقة فوق الإقليم أو الأقاليم لاختصاصها.

(هـ) التأكيد على ضرورة التعاون فيما بين الدول المتعاقدة لمكافحة تلك الجرائم وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الإدارية فى هذا الخصوص.

وبما تجدر ملاحظته فى هذا الخصوص أن بعض الدول أثارت التساؤلات حول مدى ملائمة وضع قواعد دولية جيدة لحماية الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة انطلاقاً من قواعد القانون الدولى، وقد رأت بعض الدول - كفرنسا مثلاً - أن المشكلة لا تكمن فى وضع قواعد جديدة لتوفير الحماية لهؤلاء الأشخاص بقدر ما تكمن فى التطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية القائمة.^(١)

ثالثاً: الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩:

إزاء تزايد الهجمات الإرهابية ضد الأبرياء بصفة عامة وتساعد عمليات اختطاف الأفراد وأخذهم كرهائن على وجه الخصوص كان لا بد من تحرك دولى فعال وتنسيق قوى لجهود الأسرة الدولية لمواجهة هذا النمط أو الأسلوب من أساليب الإرهاب والذي يتميز - شأنه فى ذلك شأن سائر الأساليب الإرهابية - بالقسوة والوحشية ومنافاة أبسط المبادئ الإنسانية ومناهضة أدنى مقتضيات الكرامة البشرية، إزاء هذا الوضع جاء التحرك الدولى - خاصة فى إطار هيئة الأمم المتحدة - متمثلاً فى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ وفيما يلى أهم سمات هذه الاتفاقية:

(١) للمزيد من المعلومات حول اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فى ذلك الموظفون الدبلوماسيون لعام ١٩٧٣ راجع المصدر التالية:

د - عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
د - عبدالعزيز عجمي عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣، وما بعدها.

Eric Morris et al., op. cit., p123

Yonah Alexander, ed., op. cit., p337.

Noemi: Gal-or, op. cit., p93.

(١) عرفت هذه الاتفاقية جريمة أخذ الرهائن بأنها:

اختطاف الأشخاص واحتجازهم والتهديد بقتلهم أو إيذائهم أو استمرار احتجازهم من أجل إكراه طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة.

(ب) جرمت الاتفاقية عمليات أخذ الرهائن والشروع في ارتكابها أو المساهمة فيها إلى جانب آخرين يرتكبون أو يشعرون في ارتكاب مثل تلك العمليات.

(ج) ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة بإدخال جريمة أخذ الرهائن المنوه عنها أعلاه والمساهمة فيها أو الشروع في ارتكابها في إطار تشريعاتها الجنائية الداخلية وتقرير ما يتناسب وخطورتها من عقوبات.

(د) أوجبت الاتفاقية على الدول المتعاقدة ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع الإعداد لارتكاب مثل تلك الجرائم داخل أو خارج أقاليمها.

(هـ) ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة أيضا بتبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما بينها لمنع ارتكاب تلك الجرائم.

(و) هذه الاتفاقية لا تسرى أحكامها على أعمال أخذ الرهائن التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة والتي عالجتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها بما في ذلك ما نصت عليه الفقرة ٤ من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ والمتعلقة بأعمال النضال المسلح التي تمارسها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والنظم العنصرية ممارسة لحقوقها الثابت في تقرير مصيرها الوطني.

وما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن أحكام هذه الاتفاقية لا تسرى إلا على جرائم أخذ الرهائن ذات البعد الدولي أي التي تتضمن عنصرا خارجيا أما تلك التي تحدث بجميع عناصرها داخل إقليم الدولة فتخضع كاملا للتشريع الداخلي وتخرج عن نطاق تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، كما أن مشروع هذه الاتفاقية لم يحظ بقبول بعض الدول خاصة فرنسا التي عبرت عن عدم رضاها عن هذا المشروع وبصفة خاصة ما يتعلق بالمطالبة بتطبيق عقوبة مشددة على جرائم أخذ الرهائن مما يقيد مرونة السلطات في حالات التفاوض مع محتجزى الرهائن مقترحة تخفيف العقوبات على الإرهابيين الذين يقومون بإطلاق سراح رهائنهم طواعية واختيارا.^(١)

* * *

إلقاء القنابل وزرع المتفجرات

أحد أقدم الأساليب الإرهابية وأوسعها انتشارا أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل فلقد استخدم الإرهابيون هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر، وتحديثا خبرة روسيا القيصرية والحركة الفرنسية آنذاك عن المدى الواسع الذي استخدم فيه الإرهابيون هذا الأسلوب المدمر في مواجهة خصومهم.^(٢)

(١) للمزيد من المعلومات والتفاصيل حول الاتفاقية الدولية لمنع أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ راجع المصادر التالية:

د. عبدالعزيز خمير عبدالهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١ وما بعدها.

Noemi: Gal-or, op. cit., p95 and seq.

د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., 170.

د. هشام كيلاني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) راجع في هذا الخصوص:

د. عبدالوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣ وما بعدها.

Noemi: Gal-or, op. cit., p20 and seq.

ويلجأ الإرهابيون إلى استخدام هذا الأسلوب على وجه متسع النطاق نظرا للاعتبارات التالية:

سهولة الاستخدام:

حيث عادة ما لا تحتاج عمليات إلقاء القنابل أو زرع المتفجرات إلى مهارات خاصة، بل إن قليلا من الخبرة والتدريب كافٍ للقيام بمثل هذا النمط من أنماط العمليات الإرهابية.

سهولة الحصول على المتفجرات:

حيث يتيسر للمنظمات الإرهابية الحصول على المتفجرات اللازمة للقيام بعملياتهم الإرهابية سواء عن طريق سرقتها من مصانع إنتاجها أو من المعسكرات^(١) أو عن طريق صناعتها وإنتاجها بأيدي مدربين من الإرهابيين الذين يتولون مهمة تركيب هذه المتفجرات وإنتاجها.^(٢)

كفاءة الاستخدام:

عادة ما تحقق عمليات التفجير وإلقاء القنابل درجة عالية من إصابة الأهداف وإلحاق قدر أكبر من الخسائر في الوسط المستهدف ومن ثم تتحقق للإرهابيين فرصة أكبر لإنجاز الأهداف التي يعملون من أجلها ويسعون إلى تحقيقها.

ردود الفعل:

إن الدوى الهائل وصوت الانفجارات المرعب يحقق للإرهابيين فرصة عظيمة لإحداث التأثير النفسي والشعور بالصدمة لدى قطاعات عريضة من المواطنين مما يحقق موجات متتالية ومتعاقبة من المؤثرات النفسية لدى المستهدفين بالعمل الإرهابي مما يجعلهم يعدلون عن مواقفهم أو يتراجعون عن قراراتهم لصالح المجموعات الإرهابية.^(٣)

درجة الأمان:

يحقق أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل للإرهابيين درجة عالية من الأمان حيث يتمكن الإرهابيون من النجاة بأنفسهم والهروب من مسرح العمليات، حيث تتبع معظم التنظيمات الإرهابية أسلوب زرع المتفجرات الموقوتة أو التفجير عن بُعد لاسلكيا^(٤) وهذا يتيح للفاعلين وقتا كافيا للهروب والنجاة.

وعمليات التفجير وإلقاء القنابل قد تتم فرديا أو بواسطة مجموعات صغيرة، ومثل هذه الأعمال إذا ما ارتكبت لأسباب شخصية تعد في هذه الحالة جرائم عادية وتخرج عن نطاق الفعل الإرهابي^(٥)، هذا وتتوزع أهداف عمليات التفجير بتنوع الغايات التي تسعى المجموعات الإرهابية إلى تحقيقها، وفيما يلي بعض النماذج المستهدفة بعمليات التفجير وإلقاء القنابل:

المقاهي ودور اللهو والمبادين العامة:

تمثل هذه الأماكن المجال الحيوي لممارسة هذا الأسلوب من أساليب الإرهاب نظرا لما ينجم عن ذلك الفعل من ردود عنيفة وما يتركه من مشاعر سخط لدى قطاع عريض من المواطنين وما ينشره من رعب

(١) ذكرت بعض تقارير الجيش الأمريكي أن أكثر من ١١ ألف قطعة سلاح قد سرقت من بينها صواريخ العين الحمراء أرض - جو في الفترة ما بين

١٩٧٠ - ١٩٧٥ راجع: Eric Morris et al., op. cit., p123

(٢) Ibid., p.86.

(٣) Ibid., p.87.

(٤) أحمد جلال عز الدين «الإرهاب الدولي وانمكساته على الأمن القومي المصري» مرجع سبق ذكره ص ٢٦٩.

(٥) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.5.

وخوف في صفوف المستهدفين بأنشطة المجموعات الإرهابية سعيا نحو تحقيق أهدافهم ذات الطابع السياسي على وجه العموم.^(١)

الطائرات ووسائل النقل:

تعرض الطائرات وغيرها من وسائل النقل للكثير من العمليات الإرهابية خاصة عمليات زرع المتفجرات وإلقاء القنابل خاصة عندما يكون الهدف ممارسة الضغوط على دولة ما لتعديل مواقفها تجاه قضية الإرهابيين.^(٢) المرافق الحيوية في الدول:

كثيرا ما يعمد الإرهابيون إلى مهاجمة المراكز والمرافق الحيوية في الدولة كالمطارات ومحطات توليد الكهرباء ومحطات المياه ومراكز تموين السيارات والمصانع.. إلخ، وذلك على وجه يعرض حياة الملايين للخطر وذلك بالنظر إلى الاعتماد الحيوي للحياة المعاصرة على خدمات تلك المرافق، وعادة ما يلجأ الإرهابيون إلى مهاجمة مثل هذه الأهداف عندما يكون المسعى متمثلا في العمل على تدمير القدرات الاقتصادية للدولة وإظهار النظام السياسي، معظهر العجز أمام المواطنين وهز صورته ومكانته على المستوى والنطاق الدولي.^(٣)

هذا وتباين كمية المتفجرات التي تستخدمها المجموعات الإرهابية بتفاوت وتباين الأهداف المختارة لعملياتهم الإرهابية، فالسعى إلى تدمير مكتب شركة طيران ما أو إحداث تفجير في مقهى أو دار عرض سينمائي أو ميدان عام لا يحتاج إلا إلى قدر وكمية محدودة قد لا تتجاوز قبيلة يدوية واحدة بينما تتطلب مهاجمة الأهداف الكبيرة كمية كبيرة من المواد المتفجرة كتدمير مقر سفارة أو تدمير معسكر لقوات معادية أو نسف مصنع ولتذكر على سبيل المثال أن كمية المتفجرات التي استخدمت في تدمير مقر المارينز في بيروت تجاوزت الألف كيلو جرام من مادة «تي. إن. تي» شديدة الانفجار.^(٤)

أما الحديث عن ضحايا التفجيرات وإلقاء القنابل فيقودنا إلى فئتين من الضحايا:

الضحايا المستهدفون أو المقصودون:

هذه النوعية من الضحايا عادة ما تمثل قيمة في حد ذاتها وعادة ما تكون مقصودة بالعمل الإرهابي لسبب أو لآخر كالدعاية مثلا للقضية الإرهابية من وراء الهجوم بالقنابل على هؤلاء الضحايا أو ضرب رموز الدولة ممثلة في ذلك الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو إزالة عقبة تحول دون التحول نحو موقف إيجابي معين تجاه قضية الإرهابيين، هذه الفئة إذن يتم التخطيط المسبق للهجوم عليها بالمتفجرات والقنابل سواء في مقر العمل أو محل الإقامة أو أثناء الانتقال من محل الإقامة إلى مقر العمل كتدمير مبنى وزارى معين أثناء تواجد وزير بعينه وعدد من كبار مساعديه أو تدمير كنيسة يقيم بها أحد كبار المسؤولين في نظام معين.. إلخ، وهذه الفئة لا تمثل سوى نسبة محدودة من ضحايا عمليات المتفجرات وإلقاء القنابل.

Noemi: Gal-or, op. cit., p5 (١)

(٢) نشر في هذا الصدد إلى عمليات الضجر التي تعرضت لها بعض الطائرات أثناء تحليقها في الجو وذلك مثلما حدث لطائرة الخطوط الجوية الهندية ٧٤٧ والتي كانت في طريقها من تورنتو إلى لندن بالقرب من الشاطئ الأيرلندي في يونيو ١٩٨٥ على أيدي متطرفين من الشيخ راجع في ذلك: Eric Morris et al., op. cit., p5

(٣) راجع في هذا الصدد:

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op. cit., p.40.

(٤) سعيد سلمان: ماذا بعد الإرهاب؟ «الطبعة الأولى»، بيروت، دار آزال، ١٩٨٧ ص ١٠٧.

هذه الفئة من الضحايا هم من الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا جريمة سوى أنهم تواجدوا بمحض الصدفة في مكان وزمان حدوث الانفجار، وهؤلاء الضحايا لا صلة لهم بقضايا الإرهابيين وقد لا يعلمون شيئا عنها ولا يمثلون، من وجهة نظر الإرهابيين، أى وزن أو رمز، وهؤلاء الضحايا لا ينتمون إلى سن أو جنس معين أو فئة أو طبقة محددة فقد يكون من بينهم الأطفال والشباب والشيوخ والنساء كما قد يكون من بينهم الفقراء والأغنياء وذلك بدون ضابط أو محدد معين اللهم إلا أن حظهم التعس قد قادهم إلى ذات مكان ونفس زمان حدوث الهجوم الإرهابي، وهذه الفئة من الضحايا عادة ما تمثل الغالبية العظمى من ضحايا عمليات إلقاء القنابل واستخدام المتفجرات.^(١)

القهرك الدولي لمواجهة الظاهرة:

تم تنسيق جهود الدول لمواجهة هذا الأسلوب المدمر من أساليب الإرهاب وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لمواجهة الإرهاب بصورة عامة، فقد جرت اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٣٧ في مادتها الثانية أعمال التخريب والإضرار العمدى للأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام والمملوكة لطرف متعاقد أو تخضع لإشرافه كما جرمت أيضا صنع أو مملك أو حيازة أو تقديم المفرقات بقصد ارتكاب أى فعل من أفعال الإرهاب^(٢)، كما جرت الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ في مادتها الأولى - من بين أفعال أخرى - استعمال المفرقات والقنابل والمتفجرات والرسائل المفخخة، كما جرمت أيضا محاولة ارتكاب ذلك أو الاشتراك مع آخرين في ارتكاب أو محاولة ارتكاب تلك الأفعال^(٣)، وبما لا يغرب عن الأذهان أن أسلوب وعمليات زرع المتفجرات وإلقاء القنابل وغير ذلك من العمليات الإرهابية هي أفعال مجرمة في معظم القوانين الوطنية لاسائر الدول ومنصوص على تجريمها وتجريمها ومحدد لها عقوبات رادعة تتواءم والمخاطر التي تنطوي عليها العمليات الإرهابية المختلفة.

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.12.

Eric Morris et al., op. cit., p.65.

(٢) انظر نص المادة الثانية من هذه الاتفاقية في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٣) راجع نص المادة الأولى من هذه الاتفاقية في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

3

الفصل الثالث

والمشاركة السياسية

الفصل الثاني
من كتاب
قاهرة الأرباب السياسيين
د. ماجدة غنيم
دار الثقافة العربية

د. ماجدة غنيم

والمشاركة السياسية

يشير اصطلاح المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة التي يقوم بها أفراد مجتمع ما بهدف التأثير على البناء الحكومي، وعلى عملية اختيار الحكام والسياسيين وعلى صياغة وتنفيذ السياسة العامة للدولة «كونواي، ١٩٨٥، ص ٢»، وقد تكون أنشطة المشاركة السياسية مساندة ومؤيدة للأبنية والسلطات والسياسات القائمة، وقد تسعى إلى تغيير بعضها أو تغييرها جميعا، ونظرا لأن المشاركة السياسية على اختلاف أنماطها تسمح بتمثيل وجهات نظر أفراد المجتمع في عملية صنع القرار السياسى ورسم السياسة العامة للدولة، فإنها عادة ما تكسب القائمين بها اتجاهات إيجابية حيال أنفسهم كأفراد، لهم دورهم المؤثر والفعال في توجيه دفة الأمور في مجتمعهم، كما تكسبهم اتجاهات إيجابية حيال النظام السياسى نفسه كنظام مرن يسمح لهم بالتفاعل الإيجابي داخله ويستجيب لمطالبهم.

وعادة ما يتم التمييز بين نمطين أساسيين من أنماط المشاركة السياسية: المشاركة السياسية المشروعة **Conventional** والمشاركة السياسية غير المشروعة **Unconventional** أما الأول فيشير إلى «تلك الأنشطة التي لا تتعارض مع قيم ومعايير وأعراف وقوانين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع» (جول وسميث، ١٩٨٠، ص ٧٧)، ومن نماذج المشاركة المشروعة: التصويت، مناقشة الأمور السياسية، المشاركة في الحملات الانتخابية، عضوية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، كتابة رسائل احتجاج أو شكوى أو مساندة للقادة السياسيين أو الصحف حضور الاجتماعات السياسية المشروعة، ويمكن أن يندرج أيضا تحت نمط المشاركة المشروعة تلك

الأنشطة الشعائرية Ceremonial التي يعبر من خلالها الأفراد عن مساندتهم للنظام مثل المشاركة في الاحتفالات القومية، أما المشاركة السياسية غير المشروعة فتشير إلى «تلك الأنشطة التي لا تتفق مع القوانين والمعايير المنظمة للنشاط السياسي في مجتمع معين» (كاس ومارش، ١٩٧٩، ص ٤١)، ومن ثم فإن ما يعتبر مشروعاً في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر والعكس صحيح، غير أنه عادة ما يندرج تحت غطاء المشاركة غير المشروعة أعمال الإرهاب والعنف السياسي، وأعمال الشغب والتخريب والاعتقالات وأحياناً الإضرابات.

الإرهاب هو إذن غطاء غير مشروع من أنماط المشاركة السياسية وسيتم تعريف الإرهاب في هذه الدراسة على أنه شكل خاص من أشكال العنف السياسي المفاعلي الذي يحدث داخل نطاق دولة واحدة، ويكون موجهاً ضد حكومة هذه الدولة بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة، أما الإرهابي فهو «مشارك في العملية السياسية، يحاول تحقيق أهداف سياسية من خلال حالة خلق من القلق الحاد داخل النظام السياسي» (هارولد لاسويل ١٩٧٨، ص ٢٥٥). وهناك مجموعة من الخصائص تميز الإرهاب عن أي غطاء آخر من أنماط المشاركة السياسية غير المشروعة، فالفعل السياسي حتى يمكن اعتباره إرهاباً لا بد وأن يكون له هدفاً سياسياً يراود تحقيقه، وأن يحدث بصورة مفاجئة أو غير متوقعة، وأن يكون فعلاً يتعارض مع القانون، وأن يقوم على استخدام أو التهديد باستخدام العنف، وأن يكون معادياً أو موجهاً ضد النظام القائم، وأخيراً أن يمتد في تنفيذه على خلق درجة حادة من الخوف والقلق بالنسبة للطرف الموجه إليه.

ويحدث الإرهاب السياسي في جميع أنواع النظم السياسية سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية، وإن كان بعض الباحثين يفضل أن يطلق على الإرهابيين اسم «المحاربين من أجل الحرية Freedom-Fighters» إذ ما كانوا يعملون في ظل نظم سلطوية ويسعون إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة، أما عندما يحدث الإرهاب في ظل نظم ديمقراطية، فيصفه الباحثون بأنه «عنف ليس له ما يبرره» موجه ضد حكومات توفر القدر الكافي من القنوات المشروعة للمشاركة السياسية (كرنشو، ١٩٨٣).

وغير العمل الإرهابي منذ مولده وحتى اكتماله بعدة مراحل تكتيكية، فعادة ما يبدأ العمل الإرهابي بمرحلة تمهيدية تتضمن التخطيط والتنظيم، ثم مرحلة التنفيذ، ثم تصاعد العمل الإرهابي ووصوله إلى قمته، ثم مرحلة خمود العمل وانتهائه، وأخيراً ظهور نتائج العمل (ميلر، ١٩٨٨)، ويتوقف نجاح العمل الإرهابي على مجموعة من العوامل منها وجود قائد لديه القدرة على التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ والتعبير عن مطالب الجماعة الإرهابية، توافر الموارد المادية الضرورية، القدرة على تطوير رموز أو أيديولوجية معينة تكون عنصراً موحداً لأعضاء الجماعة الإرهابية، ثم القدرة على حماية القائمين بالعمل الإرهابي من القوة القمعية للنظام السياسي (هانت وجول، ١٩٨٠).

الدراسات السابقة في موضوع الإرهاب

يمكن تصنيف دراسات الإرهاب بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين: دراسات تقليدية Traditional ودراسات سلوكية Behavioral ولعل الخاصية الأساسية التي تميز بين هذين النوعين من الدراسات هو أن النوع الأول يميل إلى دراسة عدد محدد من الحالات، بل إن أغلب الدراسات التقليدية تكاد تكون «دراسات حالة» ويرى «بل» (١٩٧٥) - (١٩٧٨) في هذا الصدد أن التنظير الحالي لظاهرة الإرهاب عام جداً بدرجة يصبح معها غير مفيد، لذلك فإنه من الأفضل اتباع منهج دراسة الحالة الذي يكشف بوضوح أن كل حالة تختلف عن الأخرى بدرجة كبيرة يصعب معها بناء نظرية عامة لتفسير ظاهرة الإرهاب، أما المدرسة السلوكية فيميل باحثوها إلى دراسة عدد كبير من الحالات في نفس الوقت، مع محاولة تحليل العلاقة التي تربط بين هذه الحالات بهدف الوصول إلى بناء نظرية عامة يمكن استخدامها في دراسة السلوك الإرهابي.

وتبنى كل من المدرستين التقليدية والسلوكية مناهج وأساليب بحثية مختلفة، فيميل أنصار المدرسة التقليدية إلى استخدام منهجين أساسيين: هما المنهج التاريخي **Historical Approache** والمنهج المعيارى **Approache Normative**، وفي دراسات الإرهاب التى تعتمد على المنهج التاريخي يكون السؤال الأساسى المطروح للبحث هو: من هم الإرهابيون؟ فالتركيز يكون عادة على شخصية قائد العمل الإرهابي، وهوية المجموعة الإرهابية وإيديولوجيتها، كذلك يحاول الباحثون الوقوف على الأسباب التاريخية والاجتماعية والسياسية التى دفعت الإرهابيين إلى بنى التكتيكات التى استخدموها لتنفيذ العمل الإرهابي دون غيرها (لاكد: ١٩٧٧، سترنج: ١٩٨١ - ١٩٨٣، بل: ١٩٧٥، وهورشم: ١٩٨٦)، أما الدراسات المعتمدة على المنهج المعيارى فتركز على الجوانب القانونية والقضائية للإرهاب الدولى، وتدرس الإرهاب كعمل إجرامى ينبغى معاقبة القائمين به وفقا للقواعد القانونية، وتحدد الكيفية التى يجب أن تتصدى بها الحكومات لأعمال الإرهاب السياسى، وتبحث هذه الدراسات أيضا فى موقف القانون الدولى من الإرهاب الذى يتعدى حدود الدولة الواحدة إلى رعايا وممتلكات دول أخرى (بسيونى: ١٩٧٥، فرايد لاندر: ١٩٧٦، كوبرمان وترنت: ١٩٧٩، مارجولين: ١٩٧٧، ميرفى: ١٩٨٥).

أما المدرسة السلوكية، والتى تدخل فى نطاقها دراسات المشاركة السياسية بصفة عامة فإنها تسعى إلى تفسير السلوك الإنسانى باستخدام أساليب علمية فى محاولة لبناء نظريات عامة يمكن فى إطارها دراسة ظاهرة الإرهاب، ويستخدم أنصار هذه المدرسة العديد من مناهج البحث التى طوروها لتحليل التجمعات وقيم ودوافع الأفراد الذين ينخرطون فى أعمال إرهابية، ويمكن تقسيم الدراسات السلوكية إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى هى الدراسات النفسية **Psychological studies** والتى تركز على دراسة دوافع واتجاهات وخصائص الشخصية للأفراد الذين يقومون بأعمال إرهابية، وتكون الدراسة عادة على المستوى الماكرو للتحليل (هاكر: ١٩٧٨، مارجولين: ١٩٧٧، كابلان: ١٩٨١)، أما المجموعة الثانية فتتمثل فى الدراسات الاقتصادية/ الاجتماعية **socio-economic** للدول التى تشهد أحداث عنف اجتماعى وسياسى (جر: ١٩٧١، إيكستين: ١٩٦٥، هيتشنسن: ١٩٧٣، ويليكنسون: ١٩٧٧)، وعادة ما تتضمن هذه الدراسات مقارنات بين الدول المختلفة التى تعاني من ظاهرة الإرهاب السياسى، أما المجموعة الأخيرة فتتمثل فى دراسات السياسة العامة **Pulitic policy** وتختص هذه الدراسات بتحليل السياسات والقرارات الحكومية التى تتخذ لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه، وعادة ما تجمع دراسات السياسة العامة بين مستوى التحليل الماكرو والميكرو.

أسباب اللجوء إلى الإرهاب كأسلوب للمشاركة السياسية

تعدد وتنوع الأسباب التى تدفع بالأفراد والجماعات إلى اللجوء إلى الإرهاب كأسلوب للمشاركة السياسية، ولقد توصل الباحثون إلى العديد من الاقتراحات التى تحاول أن تقدم تحليلات علمية مبنية على دراسات ميدانية للأسباب التى تقف وراء اختيار المواطن العادى لأن يشارك سياسيا، وأن تأخذ مشاركته شكلا عنيفا بعيدا عن الأنماط المألوفة والمشروعة للمشاركة، فهناك من يفسر السلوك الإرهابي فى ضوء العوامل النفسية الفردية، وهناك من يقدم تفسيرات اقتصادية/ اجتماعية، وفريق ثالث يركز إلى العوامل التاريخية لشرح ظاهرة الإرهاب، ويقدم فريق رابع العوامل للحظية الموقفية كأفضل مفسر للسلوك الإرهابي، ويستخدم فريق خامس نظريات التعلم لتفسير لجوء الأفراد إلى العنف السياسى لإشباع مطالبهم، وفى هذه الجزئية سنعرض لأهم الاقتراحات السائدة فى أدبيات المشاركة السياسية، والمستخدمة كأطر لتفسير لجوء الأفراد إلى العنف أو ما يسمى بالإرهاب كتعبير عن مشاركتهم السياسية.

تحدد طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية للنظام مدى إقدام مواطنيه على المشاركة السياسية والأسلوب الذى يستخدمه لممارسة التأثير السياسى، فعلى سبيل المثال تؤكد الدراسات وجود علاقة إيجابية بين لجوء الأفراد إلى العنف السياسى وبين انتشار عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية (جر: ١٩٧٠، هانتجتون: ١٩٦٨، روست: ١٩٧٢) فقد وجد «روست» أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين عدم المساواة فى ملكية الأرض الزراعية وبين عدد الوفيات نتيجة للعنف السياسى وذلك فى ٤٧ دولة مختلفة (معامل الارتباط = ٠.١٦)، وقد كان معامل الارتباط أقوى فى الدول الفقيرة، كما وجد كل من (تانتير وميد لارسكى: ١٩٦٧) أن معدل حدوث الثورات فى الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٠ كان أكبر فى الدول التى كانت تعاني من معدلات مرتفعة فى عدم المساواة الاقتصادية، ويؤكد الباحثون أن ارتباط عدم المساواة الاقتصادية بوجود انقسامات دينية، أو عرقية، أو أيديولوجية يزيد من احتمالات وقوع العنف السياسى (فون دير ميلن: ١٩٧٣) ولعل من أبرز الأمثلة فى هذا الصدد هو العنف العنصرى بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل الأخرى التى تشجع الأفراد على اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة للتأثير السياسى هو عدم توافر قنوات مشروعة للمشاركة السياسية، فمن الثابت وجود علاقة عكسية بين وجود المنظمات التطوعية والنقابات المهنية وبين قيام هذه الفئات بأعمال عنف سياسى، فممن إنشاء نقابات العمال انخفضت نسبة مشاركة العمال فى أعمال الإرهاب السياسى على مستوى العالم كله (تافت وروس: ١٩٦٩)، ويرى (هانتجتون: ١٩٦٨) فى هذا الصدد أن مستوى المؤسسة Institutionalization فى أى مجتمع - وبصفة خاصة وجود الأحزاب السياسية - يرتبط بصورة عكسية مع العنف وعدم الاستقرار السياسى. إذ أنه مع توافر قنوات مشروعة يمكن للجماهير أن تعمل من خلالها لتوصيل مطالبها إلى صانعى السياسة يختفى أى مبرر منطقي للجوء إلى الإرهاب السياسى، خاصة إذا ما كان النظام يستجيب لمطالب الجماهير التى تصله من خلال هذه القنوات، فعدم الاستجابة لمطالب الجماهير يدفعها إلى اللجوء إلى العنف كوسيلة لوضع ضغوط على النظام تضطره للاستجابة لهذه المطالب.

وتعتبر شرعية النظام من المتغيرات المهمة التى تحدد إقدام الأفراد على استخدام العنف كأسلوب للمشاركة السياسية، إذ تقل احتمالات الإرهاب السياسى كلما زادت شرعية النظام (البراشى وولكر: ١٩٧٠، الموند وفيربا: ١٩٦٣، جر: ١٩٧٠) ويعتبر النظام شرعياً إذا ما أقر غالبية مواطنيه بحق الصفوة الحاكمة فى امتلاك ناصية الحكم، وتدعم شرعية النظام كلما زاد عدد المواطنين الذين يعتقدون أن النظام يعمل بصورة مرضية وأنه جدير بالمساندة أما إذا ما ساندت الجماهير النظام خوفاً من قوته القمعية فإن مثل هذا النظام لا يعتبر شرعياً (هانت وجول: ١٩٨٠).

وتلعب مرونة النظام السياسى وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة دوراً مهماً فى تحديد درجة العنف السياسى داخله، فتاريخياً كان ظهور طبقة التجار، ثم الطبقة العاملة فى أوروبا، مع ما صاحب ذلك من ظهور مطالب اقتصادية وسياسية جديدة، وظهور جماعات جديدة تطالب بحقوقها فى المشاركة فى الحكم، كان ذلك بمثابة اختبار لمدى مرونة الحكومات الأوروبية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، ويبدو أن الاستقرار السياسى الذى تميزت به الحكومة الإنجليزية تاريخياً إذا ما قورنت بالحكومة الفرنسية مثلاً إنما يرجع إلى مرونة الحكومة الإنجليزية وقدرتها العالمية على التكيف فالحكومة الفرنسية لم تسمح بتكوين نقابات العمال بصورة قانونية إلا عام ١٨٨٤، كما لم تسمح بالمساواة الجماعية إلا عام ١٩٣٦ متأخرة حوالى خمسين عاماً عن

إنجلترا، ولعل هذا يفسر لنا لماذا كان النشاط السياسي للطبقة العاملة في فرنسا متطرفاً إذا ما قورن بنظيره في إنجلترا (هانتجتون: ١٩٦٨)، إن مرونة النظام السياسي تختبر دائماً في ظل ظروف معينة مثل أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، أو عند ظهور جماعات قوية تفرض مطالب جديدة على النظام السياسي، أو عند حدوث كوارث طبيعية (ليست: ١٩٦٣، ومور: ١٩٦٦).

ويرتبط الإرهاب السياسي أيضاً بمدى لجوء النظام إلى أساليب الإكراه والقمع والقصر في معاملة مواطنيه، فقد أثبتت الدراسات أنه كلما زاد اعتماد النظام على القمع كأسلوب للحكم كان أكثر تعرضاً لأعمال العنف السياسي، فاحتمالات حدوث الإرهاب تكون أكبر حينما يلجأ النظام دائماً إلى قمع وجهات النظر المعارضة، وحينما يكون رد فعل النظام غير متكافئ مع حجم التهديد الذي يمثله المعارضة، لذلك ينبغي على النظام أن يستخدم الأساليب القمعية بدرجة تتناسب مع خطورة السلوك المعارض حتى لا يأتي استخدام هذه الأساليب بنتيجة عكسية، ويتحقق هذا التوازن حينما يراعى النظام مجموعة من الأمور منها: أن يكون هناك اتفاق بين أعضاء النخبة الحاكمة حول ضرورة استخدام الإكراه المادي، وأن يدين كل من الجيش والبوليس بالولاء الكامل للنظام، وأن يتأكد النظام من عدم وجود ملاذ يمكن أن تختفى به العناصر المعارضة بعيداً عن أعين النظام، وأن يتأكد النظام من عدم وجود اتصالات وتعاون بين الجماعات الإرهابية وبين قوى خارجية تعمل من دول أجنبية (جر: ١٩٧٠، ولف: ١٩٦٩).

إن الإرهاب السياسي في أي شكل من أشكاله هو نتاج عملية التفاعل بين السلطة السياسية من جانب والجماهير من جانب آخر، ولعل أبرز المتغيرات في هذه العملية هو مدى ثقة الجماهير في السلطة السياسية، وبالتالي نوعية الأساليب التي تختارها لممارسة التأثير السياسي، ثم مدى تصورهم لامكانيات النجاح في محاولة التأثير تلك، وعلى الجانب الآخر مدى مرونة السلطة السياسية واستجابتها لمطالب الجماهير، ثم مدى تقبلها للأساليب التي تختارها الجماهير لممارسة التأثير السياسي.

٢ - الظروف المرتبطة بعملية التنمية:

يربط كثير من الباحثين بين الظروف التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين ظهور الإرهاب كمنطق من أنماط المشاركة السياسية ففي مرحلة التحول التي تنهار خلالها الأطر الاجتماعية والثقافية القديمة، وتكون الأطر الجديدة المفروض أن تحمل عليها في مرحلة التكوين يكون للناس ميلاً للعنف السياسي، إذ يرى كل من (أولسن: ١٩٦٣)، (هانتجتون: ١٩٦٨) أنه عادة ما يترتب على التغيير الاقتصادي السريع حالة من عدم الاستقرار والعنف السياسي، فالتمتع، والتحضر، وانتشار وسائل الاتصال، وانتشار التعليم.. كلها أمور عندما تحدث بسرعة تؤدي إلى حدوث خلل في التركيبة الاجتماعية على نحو يؤدي إلى تزايد الشعور بالاغتراب، وانعدام الثقة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وثورة في التطلعات لا يستطيع النظام في معظم الأحيان مواجهتها.

إلا أن المجتمعات النامية تختلف من حيث مدى ودرجة وكثافة الأنشطة العنيفة التي تتعرض لها نتيجة لعملية التحديث، وقد خلص الباحثون إلى أن إمكانية حدوث العنف السياسي خلال عملية التنمية تردّد في الحالات التالية:

١ - عندما يحدث التغيير بسرعة قبل أن يتمكن المجتمع من تكوين هوية قومية أو قبل أن يظهر قائد قومي يستطيع توحيد الشعب حوله (نوردلنجر: ١٩٦٨، سكيت: ١٩٧٤).

٢ - عندما تحدث عملية التنمية بصورة متقطعة على نحو يؤدي إلى خلق حالة من التوتر بين مؤيدي الأوضاع القديمة ومؤيدي عملية التحديث (جامر: ١٩٧٦، جرين: ١٩٧٤).

٣ - عندما تتعاضد جماعات ذات ثقافات مختلفة بجوار بعضها البعض، حيث يؤدي ذلك إلى خلق مشكلة عدم تكامل واندماج بين الجماعات المختلفة التي تعيش داخل النظام السياسي (انلوى: ١٩٧٣، باى: ١٩٦٦).

٤ - عندما تحدث التنمية الصناعية والتجارية بسرعة تفوق قدرة المواطنين على التكيف على الأوضاع الجديدة (فيرابند وفيرابند: ١٩٧٢، ليست: ١٩٦٠).

٥ - عندما يتزامن حدوث أزمات التنمية، بدلا من حدوث كل أزمة على حدة على نحو يعطى النظام الفرصة لحلها (بايندر: ١٩٧١، جرين: ١٩٧٤).

٦ - عندما لا تتطور المؤسسات السياسية بنفس السرعة التي تتزايد بها مطالب وطموحات الشعب (هانتجتون: ١٩٦٨، ليزيد: ١٩٥٨).

٣- الخصائص الاجتماعية للفرد:

تلعب الخصائص الاجتماعية للفرد دورا أساسيا في تحديد مدى إقدامه على المشاركة السياسية، وأيضاً في تحديد الأسلوب الذى يستخدمه للمشاركة (كونواى: ١٩٨٥)، ومن ثم يعتمد الباحثون فى تفسير ظاهرة الإرهاب على تحليل الخصائص والصفات الشخصية للأفراد الذين يشاركون فى أعمال العنف السياسى، ويؤكد الباحثون على وجود صفات مشتركة تجمع بين الأفراد الذين ينخرطون فى أعمال إرهابية، فعادة ما يكون لهؤلاء خبرة فى أعمال الإرهاب تجعلهم على دراية بالفرص المتاحة أمامهم، والعقبات التى تقف فى طريقهم وكيفية التغلب عليها كما يتوافر لديهم دائما من الموارد المادية ما يتيح لهم القيام بالنشاط الإرهابى، ويأتى الإرهابيون عادة من أسر متوسطة أو فوق المتوسطة، ويكونون على قسط معقول من التعليم، وترجع أهمية متغير التعليم فى التمييز بين المشاركين وغير المشاركين فى العنف السياسى، إلى أن التعليم عادة ما يجعل الفرد أكثر قدرة على استيعاب المعايير الاجتماعية السائدة، وأكثر حساسية للفروق بين الطبقات الاجتماعية، وأكثر قدرة على التفاعل مع من هم أعلى أو أقل منه فى السلم الاجتماعى، يضاف إلى ذلك أن التعليم العالى، خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية يساعد على تنمية قدرة الأفراد على انتقاد الأوضاع القائمة (إنكليز وسميث: ١٩٧٤) لذلك فمن الطبيعى أن نجد طلبة الجامعة فى مقدمة الصفوف فى حركات العنف السياسى.

ويتميز أيضا الذين يشاركون فى أعمال الإرهاب بأنهم من ذوى التطلعات المرتفعة إذ تؤكد (ويلز: ١٩٦٨) فى دراستها عن الشخصية الكاريزمية لقادة الثورات على أن أحد المميزات الرئيسية لهؤلاء القادة هو تطلعاتهم وطموحاتهم غير العادية، ويفسر ذلك بأن معظم هؤلاء القادة ينحدرون من أسر تقيم بمناطق يكون سكانها مختلفين فى أمور جوهرية مثل الدين، ومستوى التعليم، والأحوال العرقية، وتذهب «ويلز» إلى أن هذه الاختلافات تخلق نوعا من التوتر بين أفراد هذه الأسر، وعادة ما يترجم الطفل هذا التوتر إلى تطلعات ورغبة فى أن يكون أفضل من أفراد الأسر الأخرى، كذلك تشير الدراسات إلى أن غالبية القادة المنظرين ينحدرون من أسر كثيرة التمثل على نحو يتيح لأفرادها التعرض لبيئات مختلفة، إذ يأتى معظم هؤلاء القادة من مناطق معروفة تاريخيا بانتشار العنف السياسى، وغالبا ما تكون هذه المناطق إما مناطق ساحلية أو مناطق تقع على الحدود مع دول أخرى ومن ثم تكون أول أجزاء الدولة تعرضا للغزو الخارجى (فلاكس: ١٩٧٠، ولف: ١٩٧١)، والواقع أن هذا المتغير كان من المتغيرات الأساسية التى ميزت بين الطلبة الأمريكين الذين شاركوا فى أعمال العنف التى اندلعت فى الستينات وهؤلاء الذين لم يشاركوا (ماركس وود، ١٩٧٥).

وتؤثر مهنة الفرد أيضا على مدى مشاركته فى أعمال العنف السياسى، فيلاحظ مثلا أن الاستثناء هو أن يشارك الفلاحون فى أعمال الإرهاب، وعادة ما يتميز من يشارك منهم بوضعه المتوسط، فلا هو من الأغنياء الذين يمتلكون

مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ولا هو من المعلمين تماما، ويتميز الفلاحون الذين يشاركون في أعمال العنف بتمسكهم الشديد بتقاليدهم ورتابهم، بعبارة أخرى يتميزون بأصالتهم الشديدة، إلا أنهم حين يتعرضون لضغوط تهدد مصالحهم فإن ذلك يدفعهم إلى العنف كعبير عن احتجاجهم (ولف: ١٩٦٩)، أما بالنسبة للعمال فعادة ما يكون المشاركون منهم في أعمال العنف من ذوى المهارات للتوسطة، إذ لا يميل العمال المهرة المؤهلين للحصول على دخول اقتصادية معقولة إلى المشاركة في أعمال الإرهاب السياسي.

ومن المتغيرات الأخرى المهمة التي تؤثر على مدى مشاركة الفرد في أنشطة العنف الموجهة ضد النظام متغير السن، فالشباب يميل إلى المشاركة من خلال الأنماط غير المشروعة، ولعل تفسير ذلك يكمن في الحيوية التي يشعر بها الشباب بحكم صغر السن، وتحرر الشباب من المسئوليات الأسرية والمهنية، التي قد تجعل الفرد يتردد في أن يشارك في أى عمل إرهابي، فضلا عن امتلاك الشباب للوقت الذى يمكن أن يخصصه لذلك، وتتسم أيضا مرحلة الشباب بالتيارات الأيديولوجية المتطرفة التي قد تقود إلى الثورة أو التمرد على الأوضاع القائمة، فضلا عن حالة الرفض التي تميز مرحلة الشباب، فالشباب رافض لكل القيم والتقاليد والأوضاع القائمة، ويجعله تكوينه النفسى يعتقد في قدرته على الإصلاح والإتيان بالجديد، وأن العنف هو أسرع وسيلة تمكنه من تحقيق هذا الهدف.

٤. التوجهات النفسية للفرد:

تؤثر التوجهات النفسية للفرد بصورة واضحة على مدى ونمط مشاركته السياسية، ولعل من أبرز هذه التوجهات النفسية: الاتجاهات والمعتقدات والقيم، أيضا من المتغيرات الأساسية لفهم المشاركة السياسية دراسة الشخصية، وبصفة خاصة الدوافع التي تقف وراء قيام الفرد بأى نشاط سياسى.

أما الاتجاه فيمكن تعريفه بأنه «ميل للاستجابة لثير معين بطريقة معينة (واجتر: ١٩٦٩، ص ٢)، إنه تنظيم ثابت نسبيا لمجموعة متداخلة من المعتقدات التي تصف، وتقيم، وتحذ التصرف بطريقة معينة استجابة لموقف معين» (كاتز: ١٩٧١، ص ٢٠١)، ولعل من أهم الاتجاهات التي تفسر أسباب إقدام الفرد على المشاركة في أنشطة الإرهاب السياسى مدى إحساس الفرد بالفعالية السياسية **Political Efficacy** ويتكون مفهوم الفعالية السياسية من شقين، الفعالية الداخلية **Internal Efficacy**، والفعالية الخارجية **External Efficacy**، أما الأولى فتشير إلى اعتقاد الفرد بأنه يمتلك الوسائل التي تمكنه من ممارسة التأثير السياسى أما الفعالية الخارجية فتشير إلى اعتقاد الفرد بأن النظام يتجاوب معه، أو بعبارة أخرى بأن النظام سيستجيب لمحاولاته للتأثير عليه (بالش: ١٩٧٤)، وتكون احتمالات قيام الفرد بأعمال إرهابية أكبر إذا ما كان لديه إحساس مرتفع بالفعالية الداخلية وفي نفس الوقت إحساس منخفض بالفعالية الخارجية، وتفسير ذلك أن شعور الفرد بأن لديه القوة والكفاءة التي تمكنه من التأثير على مجريات الأمور السياسية، ثم إحساسه فى نفس الوقت بأن النظام السياسى لا يتمتع بالمرونة ولا يستجيب لمطالب الجماهير ومحاولاتهم للتأثير عليه، من الممكن أن يجعل ذلك الفرد يفكر فى العنف كوسيلة قوية يمكن أن تضع من الضغوط على الحكومة ما يضطرها للاستجابة لمطالب الجماهير.

ومن بين الاتجاهات الأخرى المهمة التي تؤثر على مشاركة الفرد في أعمال الإرهاب مجموعة الاتجاهات التي يشار إليها عادة باسم الاغتراب السياسى **Political Alienation** (انعدام الولاء، اللامعيارية السياسية، انعدام الإحساس بالقوة السياسية، الأنومية.. إلخ)، ورغم كثرة التعريفات التي قدمت لاصطلاح الاغتراب السياسى وأبعاده المختلفة، فإن كثيراً من الكتاب قد ركزوا على اثنين فقط من هذه الأبعاد: اللامعيارية السياسية وتشير إلى رفض المؤسسات والمبادئ الأساسية التي تحكم العملية السياسية فى مجتمع معين، وانعدام الثقة

السياسية وتشير إلى عدم الشعور بالارتياح، بل ورفض القيادة السياسية أو السياسات التي تسعى إلى تحقيقها هذه القيادة ويضيف بعض الكتاب، بعدا ثالثا للاغتراب السياسي وهو انعدام الإحساس بالقوة السياسية.. بمعنى شعور المواطن بأن رأيه لا يؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسة العامة للدولة، وأن مشاركته تؤثر بدرجة محدودة جدا على المخرجات السياسية.

والواقع أن إحساس المواطن بالاغتراب السياسي قد يدفعه إلى أحد تقيضين، إما المشاركة السياسية النشطة والتي عادة ما تتسم بالعنف، أو إلى الانسحاب التام من الحياة السياسية، فإذا ما ارتبط إحساس الفرد بانعدام الثقة (أحد أبعاد الاغتراب) مع إحساس بالفعالية الداخلية (قدرته على التأثير) فإن ذلك قد يقوده إلى القيام بأنشطة سياسية إرهابية معادية للنظام القائم، أما إذا ارتبط إحساس الفرد بانعدام الثقة السياسية مع الإحساس بانعدام القوة أو ضعف الفعالية الداخلية فمن المتوقع أن يقوده ذلك إلى الانسحاب الكامل من الحياة السياسية (ملبراث وجول: ١٩٧٧).

ويؤكد الباحثون في موضوع للمشاركة السياسية أيضا على أهمية دراسة الشخصية كأحد المتغيرات المحددة لمدى إقدام الفرد على المشاركة في أعمال العنف السياسي، ويشير اصطلاح الشخصية «إلى التفاعل الديناميكي للنظم السيكولوجية الداخلية للفرد والتي تحدد تكيفه المتميز مع البيئة المحيطة به» (كونواي: ١٩٨٥، ص ٤٩)، ولعل من أبرز خصائص شخصية الأفراد الذين يشاركون في أعمال الارهاب هو استعدادهم للتضحية بحياتهم، وعدم اهتمامهم بالمحافظة على حياة ضحاياهم، وتصورهم لأنفسهم كأصحاب رسالة، يضحون بحياتهم في سبيل مبادئ سامية وأنهم محاربون شرعيون من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية نبيلة (ويلكنسون: ١٩٨٦).

ورغم تعدد الاقترابات الخاصة بدراسة الشخصية، فلعل من أهم هذه الاقترابات وأكثرها نفعا في مجال دراسات المشاركة السياسية هي تلك المبينة على نظرية الاحتياجات «لماسلو» Maslows needs Theory وفقا لهذه النظرية فإن هناك خمسة احتياجات أساسية يسعى كل فرد إلى إشباعها: الاحتياجات الجسدية physical، والاحتياج إلى الشعور بالأمان safety والاحتياج إلى الشعور بالارتباط الاجتماعي social-affection، والاحتياج إلى الإحساس بقيمة الذات self-esteem، والاحتياج إلى تحقيق الذات self-actualization، وقد رتب «ماسلو» هذه الاحتياجات الخمسة ترتيبا تنازليا وفقا لأهميتها، ولأشك أن فشل الانسان في إشباع واحدة أو أكثر من هذه الاحتياجات قد يدفعه إلى المشاركة العنيفة من أجل أن يحقق الإشباع المفقود، ويرى دافيز (١٩٧٣) أنه من المتوقع دائما أن يشور الفقراء من أجل إشباع حاجاتهم المادية، أما الأغنياء فإنهم يشورون لإشباع الحاجات العليا مثل الحاجة إلى تحقيق الذات من خلال الحصول على مركز اجتماعي مرموق أو مطلب يراه الفرد ملائما لمواهبه وإمكاناته.

ويرى الباحثون الذين اهتموا بدراسة الأنماط المختلفة للشخصية وتصنيفها أن أكثر أنواع الشخصية ميلا إلى العنف السياسي هو ما أسماهوا بالشخصية السلطوية (أدورنو وآخرون: ١٩٥٠)، فالفرد الذي يمتلك هذا النمط من الشخصية يكون دائما قاسيا، شكাকা، لا يستطيع الثقة في الآخرين وتكوين الشخصية السلطوية في جانب كبير منها تاجا لقسوة الوالدين في معاملة الطفل خلال عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تنمي هذه القسوة لدى الطفل شعورا بالعداء ضد أي رمز للسلطة سواء كان اجتماعيا أو سياسيا، كما تؤكد الدراسات النفسية أنه كلما كانت طفولة الفرد حافلة بالآلام والحرمان والتجارب القاسية، أظهر الفرد الكثير من مشاعر القلق وعدم الاستقرار النفسي والميل إلى العنف والعدوان عند معاملة الآخرين (باندورا وولترز: ١٩٥٩).

ويرى فريق آخر من الباحثين في ميدان علم النفس السياسي أن السبب الرئيسي لاشتراك الفرد في الأعمال الإرهابية إنما يكمن في غريزة العدوان المتواجدة داخل كل انسان (اردر: ١٩٧٦، لورنس: ١٩٦٧، ستور: ١٩٧٠)، إذ يزعم هؤلاء الباحثون أن مصدر العنف إنما يكمن في الطبيعة البشرية وليس في البيئة المحيطة بالإنسان، فهم يعتقدون أن العنف هو غريزة طبيعية تدفع الإنسان إلى التصرف بطريقة معينة شأنها في ذلك شأن غرائز الجوع والعطش والجنس، ويرفض هؤلاء الباحثون الرأي القائل بأن العنف يحدث نتيجة للظروف الاجتماعية (رينولدس: ١٩٧٤)، ولعل أكثر وجهات النظر تطرفا في هذه المدرسة هو ما يقوله «فرويد» عن «غريزة الموت» (فرويد: ١٩٦١) وفقا لفرويد فإن غريزة الموت هي جزء من شخصية الإنسان يدفعه إلى القيام بأعمال عنيفة ومدمرة فالإنسان لديه الرغبة في التدمير بنفس قدر رغبته في خلق الأشياء والمحافظة عليها، إلا أن هذه الرغبة التدميرية تكون مخفية داخل الإنسان، وما الحياة إلا صراع مستمر بين غريزتي الموت والبقاء.

إلا أن هذا الاتجاه الفكري قد تعرض للنقد اللاذع فهو شديد العمومية، ولا يمد الباحث بالمعلومات الكافية التي تفسر لماذا ينخرط البعض في أعمال العنف والإرهاب بينما يتعد الآخرون تماما عن مثل هذا السلوك المدمر، فضلا عن أنه بعيد عن التجارب العملية ويعتمد اعتماداً كبيراً في نتائجه على أبحاث أجريت على الحيوانات وليس البشر.

وهناك اتجاه آخر داخل الدراسات المتعلقة بالإرهاب السياسي يعتبر أن الإرهاب «مرض نفسي» وأن الشخص الذي يقوم بأعمال الإرهاب إنما هو شخص مريض، إذ عادة ما يعاني الإرهابيون من درجات مرتفعة من الاكتئاب والقلق وفقدان الأمل والعزلة والاغتراب (مارجولين: ١٩٧٧)، وتساهم هذه المشاعر في حدوث نوع من عدم الاستقرار النفسي والعقلي يؤثر على قدرة الشخص على التفكير المنطقي، والفكرة الأساسية التي يستند إليها أنصار هذا الرأي هو أن من يتمتعون بقواهم العقلية لا يهاجمون أشخاصاً أبرياء ولا يتسببون في قتل أطفال ونساء أبرياء لا دخل لهم بالأسباب التي ارتكب من أجلها العمل الإرهابي (هاسل: ١٩٧٧)، ولقد وجد «هاسل» أن الأسس النفسية للإرهاب إنما تكمن في الإحساس بالسادية والمساوشية واشتهاء الموت، إلا أن العديد من الكتاب يتفقون الكتابات التي تنظر إلى الإرهاب على أنه مرض، فالشخص المختل عقليا لا يستطيع أن يكمل عملا إرهابي، ويرره، ويعلن مسؤوليته الكاملة عنه، بل ويساند عمليات الإرهاب الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهداف مشابهة (ميلر: ١٩٨٨) فالإرهابي إنسان عاقل، يعي تماما ما يفعل، ويرتكب أعمال العنف بهدف تحقيق غايات محددة، ويدعم وجهة النظر هذه النجاح الذي تحققه الكثير من الأنشطة الإرهابية، فالإرهابيون يخططون لأعمالهم بدراسة وعي، ويدربون من سيقومون بهذه الأعمال، ويحسبون المخاطر التي تحيط بالعمل والمكاسب التي يمكن أن تتحقق من ورائه، بعبارة أخرى، فإن الإرهابي يأخذ الوقت الكافي للتفكير والتخطيط وتقدير المخاطر قبل أن يقدم على العمل الإرهابي، ولعل حوادث اختطاف الطائرات تدعم ذلك، فمخطفي الطائرات يتفاوضون ويسامون الجهات المستولة من أجل تحقيق مطالبهم، وكلها عمليات عقلية ومنطقية عليا، فمثلا عمليات مثل الهجوم على القرية الأوليمبية في ميونخ عام ١٩٧٢، واختطاف قطار واحتجازه لمدة ٥٠ يوما في هولندا عام ١٩٧٥. ليست إلا نماذج بسيطة توضح مدى امتلاك الإرهابيين للملكة العقل والمنطق.

وعلى أي حال يظل السؤال قائما.. هل الإرهاب عمل عقلي أم لا؟

إلا أن كل ما نستطيع ذكره هنا هو أن غالبية دول العالم تنظر إلى الإرهاب على أنه عمل عقلي يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية (إيفانز: ١٩٧٩) وأنه رغم أهمية الدراسات النفسية، ورغم أننا لا نستطيع أن ننكر أهمية العوامل

النفسية الداخلية في دفع الإنسان للمشاركة في أعمال الإرهاب السياسي، إلا أننا لا نستطيع أن نقول بأن العوامل النفسية الداخلية وحدها هي المسؤولة عن السلوك الإرهابي (دوغترى وقلاتز جراف: ١٩٨١).

٥- الشعور بالإحباط والحرمان النسبي:

إن أحد الافتراضات الرئيسية المفسرة للنشاط الإرهابي هو أنه يحدث كرد فعل لشعور الفرد بالإحباط Frustration والإحباط هو الشعور الذي ينتاب الفرد نتيجة عدم قدرته على تحقيق هدف معين يعتقد أنه قادر على تحقيقه (هانت وجول: ١٩٨٠، ص ١٤٥). ففي كتابه الشهير «الإحباط والعنف» يرى (دولارد: ١٩٣٩) بأن حدوث العنف يكون دائما مسبوقا بالشعور بالإحباط، وأن الشعور بالإحباط عادة ما يقوم إلى نوع من أنواع العنف، وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين مفهومين، الأول هو التوقعات المشروعة، أما الثاني فهو الطموحات أو التطلعات، ويشير المفهوم الأول إلى الأهداف التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها وهو قادر على ذلك لأنه يمتلك الإمكانيات والمهارات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، أما الطموحات فإنها تشير إلى الأهداف التي يطمح إليها الإنسان أن يحققها وقد لا يستطيع لأنه قد لا يمتلك المهارات والإمكانيات المطلوبة لتحقيقها ولذا أن الشعور بالإحباط الناجم عن عدم القدرة على تحقيق التوقعات المشروعة يكون أقوى من ذلك الناجم عن عدم القدرة على تحقيق التطلعات.

وتنقسم الأسباب التي تقف وراء شعور الفرد بالإحباط إلى أسباب شخصية وأسباب تتعلق بالنظام السياسي، أما الأسباب الشخصية فهي كثيرة ومنها شعور الفرد بالإهانة، أو عدم القدرة على تحقيق أهدافه، أو الفشل في تجربة كان يطمح النجاح فيه، وتلك الأسباب الشخصية لا تعود عادة إلى المشاركة في أعمال العنف السياسي، أما الأسباب المتعلقة بالنظام السياسي فإن معظمها يحدث خلال فترات التغير الاقتصادي/ الاجتماعي السريع، وعادة ما يتولد الشعور بالإحباط خلال فترات التغير السريع في الحالات التالية:

١ - حينما يحدث تحسن مفاجئ في الظروف المعيشية للمواطن يترتب عليه ارتفاع في مستوى التطلعات والطموحات بدرجة أكبر من درجة التحسن الفعلي في الظروف المعيشية.

٢ - عندما يحدث تحسن مفاجئ في الظروف المعيشية للمواطن يعقبه تدهور سريع لتلك الظروف المحسنة، فيفقد الفرد المكاسب التي حصل عليها.

٣ - عندما تسوء الظروف المعيشية للمواطن.

٤ - عندما تشعر جماعة بتحسن في أحوالها المعيشية، لكنها تلاحظ في الوقت نفسه وجود جماعة أخرى تتحسن أحوالها بدرجة أسرع، الأمر الذي يصيب أفراد الجماعة الأولى بالإحباط.

ويرتبط بالإحباط أيضا الشعور بالحرمان النسبي Relative Deprivation الذي يعتبر كذلك من الأسباب الرئيسية للسلوك المتطرف، ويشير الحرمان إلى «التعارض أو عدم التوافق بين تطلعات الأفراد وبين قدراتهم الفعلية» (أوب واقرات وهنر تشر: ١٩٨١، ص ١٤٩).

ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الشعور بكل من الإحباط أو الحرمان وبين المشاركة في أعمال العنف السياسي، إلا أن الأفراد الذين يشعرون بتلك المشاعر لا ينخرطون في أعمال الإرهاب السياسي إلا في حالة تأكدهم من أن النظام السياسي هو المسئول عن شعورهم بالإحباط «الحرمان» بعبارة أخرى لا يمكن افتراض وجود علاقة إيجابية بين الإحباط «الحرمان» وبين العنف السياسي إلا إذا افتراضنا في نفس الوقت أن الفرد الذي يشعر بالإحباط «الحرمان» يربط بين هذا الشعور وبين الكيفية التي تؤدي بها الأبنية السياسية وظافتها، فعلى سبيل المثال إذا كان شعور الفرد بالإحباط «الحرمان» ناجما عن انتشار عدم المساواة الاقتصادية أو ناجما عن عدم قدرة النظام

على إمداد الفرد بحاجاته الأساسية من مسكن وطعام ورعاية طبية.. إلخ، فإنه من المتوقع أن يدفع هذا الشعور بالفرد إلى المشاركة العنيفة.

إلا أنه حتى مع الشعور بالإحباط أو الحرمان، وإدراك أن النظام السياسى هو المسئول عن تولد هذا الشعور، فإن ذلك لا يقود دائما إلى مشاركة الفرد فى أنشطة الإرهاب السياسى، فالفرد لا ينخرط فى أعمال العنف إلا إذا كان متأكدا من أن العنف السياسى سيؤدى إلى تقليل شعوره بالإحباط أو الحرمان، بعبارة أخرى كلما زاد شعور الفرد بالإحباط «الحرمان»، وكلما زادت توقعاته بأن المشاركة العنيفة ستقلل من هذا الشعور، كانت احتمالات مشاركته فى أعمال العنف السياسى أكبر، ومن الأمور الجديرة بالذكر أيضا فى هذا الصدد أنه فى بعض الأحيان قد يحجم الفرد عن المشاركة فى أعمال الإرهاب السياسى رغم شعوره بالإحباط «الحرمان»، ورغم تأكده من أن النظام السياسى مسئول عن هذا الشعور، وأن المشاركة العنيفة ستسهم فى تخفيف حدة هذا الشعور، وسبب الإحجام يكون فى العادة نتيجة النظر إلى الإرهاب على أنه عمل غير أخلاقى لذلك فمن المهم عند محاولة تفسير أسباب مشاركة المواطن فى أعمال العنف، أن يأخذ الباحث فى الاعتبار مدى تقبل الفرد للإرهاب كأسلوب للمشاركة السياسية، وإلى أى مدى يراه غير متعارض مع المعايير الأخلاقية التى يؤمن بها، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من المعايير: المعايير الذاتية أو الداخلية **Internalized Norms** وهى المعايير التى يقبلها الفرد ويؤمن بها وتصبح دوافع حركة لسلوكه المؤسسية **Institutionalized Norms** وهى تشير إلى توقعات الآخرين، فإذا تصور الفرد أن الآخرين ليس لديهم أى توقعات تتعلق بسلوكه، أو إذا كان لا يعنيه ما يقوله الآخرون عنه أو ما يتوقعونه منه، فإن المعايير المؤسسية لن يكون لها تأثير على قراره بالمشاركة أو عدم المشاركة فى أعمال العنف السياسى، أما إذا ما اعتقد الفرد بأن الآخرين سوف يلومونه على القيام بأعمال العنف أو أن قيامه بمثل هذه الأعمال سيقبل من احترام وتقدير الآخرين له، فرمّا تصبح توقعات الآخرين عاملا محددًا لمدى استعداد الفرد للمشاركة فى أعمال الإرهاب السياسى.

٦ - تقدير الفرد لتكلفة السلوك الإرهابى والعائد من ورائه:

إن أحد المتغيرات المحددة لقرارات الإنسان بأن يقوم بنشاط معين أو أن يتمتع عن القيام به هو تكلفة هذا النشاط والعائد من وراء القيام به، فإذا ما زاد العائد عن التكلفة كانت احتمالات القيام بالنشاط كبيرة، والعكس صحيح، ومن ثم فإن قرار المواطن بالمشاركة أو الامتناع عنها عادة ما يبنى على أساس عاملين.

أولهما: كم للموارد المتاحة له.

وثانيهما: العائد المتوقع من وراء هذه المشاركة.

وترجع أهمية اقتراب حساب التكلفة والعائد فى تفسير السلوك السياسى العنيف إلى أن العنف يعتبر سلوكا مكلفا فى معظم الأحيان، لذلك فإن أحد الأسباب الرئيسية التى تفسر إجماع الكثيرين عن إقتراف أعمال إرهابية هو أن هؤلاء عادة ما ينظرون إلى الإرهاب على أنه نشاط غير مجزى بمقاييس حساب التكلفة والعائد، فمهما كان العائد من وراء القيام بالعمل العنيف كبيراً، فإن التكلفة تكون أكبر، فتكلفة العمل الإرهابى قد تكون التضحية بحياة الفرد الذى قد يتعرض للموت أثناء قيامه بالعمل الإرهابى، أو يتعرض لعقوبات قاسية كالسجن مدى الحياة، أو الحرمان من بعض الحقوق الأساسية للمواطنة، أو التضحية بحياة أرباء يفقدون حياتهم نتيجة العمل الإرهابى.

ومن ثم فإنه وفقا لنظرية الاختيار العقلانى **Rational - choice theory** فإن الإرهاب عادة ما ينظر إليه كعمل يخرج عن نطاق العقل والمنطق لأن تكلفة العمل تكون فى معظم الأحيان أكبر من العائد من ورائه.

٧- السلوك الإرهابي كنتيجة لعملية التعليم:

يرى الباحثون في موضوع التنشئة الاجتماعية والسياسية أن العنف هو سلوك يتعلمه الفرد خلال عملية التنشئة، فقد يتعلم الفرد منذ نعومة أظفاره أن يلجأ إلى العنف لإشباع حاجاته، وقد يتعلم العنف نتيجة لمشاهدة من هم أكبر منه سناً يسلكون هذا السلوك، ومن ثم فإن الفرد يتعلم العنف كما يتعلم أنماط السلوك الأخرى، وتحدث عملية التعليم عادة عندما يكافأ الفرد على السلوك الذي قام به، ففي كثير من الثقافات يكافئ الوالدان الطفل إذا ما قام بعمل عنيف من أجل إشباع حاجاته، كذلك قد ينجح الطفل في جذب انتباه والديه وأصدقائه إذا ما تصرف بعنف، ومن ثم يتعلم الطفل أن العنف هو أسلوب ناجح للحصول على ما يريد.

ويعتبر التقليد شكلاً آخر من أشكال التعليم، فالأفراد يتعلمون من خلال ملاحظة وتقليد سلوك الآخرين، ولعل برامج العنف التي تقدم في التلفزيون تمثل أحد النماذج المؤثرة التي يقلدها الأطفال ويتعلمون منها. ويرى أنصار الرأي القائل بأن العنف هو سلوك يتعلمه الفرد أثناء عملية التنشئة، أن عملية التعليم أكثر أهمية كسب مفسر لارتكاب الأعمال الإرهابية من الشعور مثلاً بالإحباط أو الحرمان (لويشا: ١٩٧١) إلا أنه في الواقع فإن كلا من النظريتين (نظرية التعليم كمفسر للعنف ونظرية الإحباط كمفسر للعنف) تكملان بعضهما البعض، فالشعور بالإحباط قد يساعد على إظهار أنماط السلوك العنيفة التي تتعلمها الفرد خلال عملية التنشئة.

٨- السلوك الإرهابي كنتيجة للمواقف المفاجئة:

يحدث الإرهاب في كثير من الأحيان نتيجة لظروف ومواقف تحدث فجأة وتضطر الفرد إلى الاستجابة العنيفة لها، ومن الصعوبة بمكان تقديم قائمة بهذه المواقف المفاجئة، إلا أن من أبرز هذه المواقف الأحداث الدرامية مثل هزيمة الدولة في حرب من الحروب، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية المفاجئة (هاجويان: ١٩٧٤)، وعادة ما يكون تأثير هذه المواقف الدرامية أقوى إذا ما حدثت بعد فترة انتعاش أو تحسن في الأحوال المعيشية للأفراد، فعلى سبيل المثال حدوث أزمة اقتصادية مفاجئة بعد مرحلة انتعاش اقتصادي يجعل رد فعل المواطنين لهذه الأزمة متسماً بالعنف أحياناً، أيضاً اتخاذ الحكومة لإجراءات مفاجئة لتحقيق إصلاح سياسي أو اقتصادي، أو فرض الحكومة لحلول قمعية لمواجهة أزمة سياسية عادة ما يرتبط بأعمال العنف السياسي، فضلاً عن ذلك فإن العنف يعتبر ظاهرة معدية سريعة الانتشار، فإذا ما قام الطلبة مثلاً بأعمال عنف وإرهاب في إحدى الجامعات فمن المتوقع أن تنتقل عدوى العنف والشغب إلى غيرها من الجامعات.. وهكذا.

وتعتبر التكنولوجيا الحديثة نفسها أحد العوامل المهمة التي سهلت لجوء الأفراد إلى أعمال الإرهاب السياسي، فانتشار الأسلحة الحديثة، وتطور نظم المواصلات والاتصالات، كلها عوامل هيأت الظروف أكثر لأعمال العنف، فقد أصبح من السهل تدفق الأسلحة والمساعدات المادية والمعلومات من الحكومات الراديكالية إلى الجماعات الثورية التي تعيش داخل حدود دول أخرى، ومن ثم تمكنت هذه الجماعات من كسر احتكار حكومات دولهم للأسلحة والتكنولوجيا الحديثة على نحو ساعد على انتشار الإرهاب.

الفتائج القريبة على استخدام الإرهاب كمنهج للمشاركة السياسية:

إن الأسئلة التي نطرحها للمناقشة في هذه الجزئية تتعلق بالنتائج التي تترتب على اللجوء إلى الإرهاب كمنهج أنماط المشاركة السياسية، ولعل أهم هذه الأسئلة هي: هل يؤدي الإرهاب إلى إحداث تغيير ما؟ وإذا حدث فعلاً التغيير، ماذا يكون اتجاهه؟ وما هي كفافته؟ وما هي السرعة التي يحدث بها؟

الواقع أن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ليست بالأمر السهل، فظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة لا يمكن عزلها عن غيرها والتحدث عن نتائجها، إذ عادة ما تتفاعل الظاهرة الإرهابية مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع فضلا عن ذلك فإن الإرهاب ظاهرة ديناميكية، فليس فقط من الصعب عزل الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب، والنتائج المباشرة التي تترتب عليه، بل أيضا من الصعوبة بمكان تحديد الآثار البعيدة التي يمكن أن تترتب على العملية الإرهابية، والتي عادة ما تكون أكثر خطورة من النتائج المباشرة والسريعة التي تثير اهتمام وقلق الناس لحظة وقوع العمل الإرهابي.

إن كل ما نستطيع تقديمه هنا هو عرض عام لأهم الآثار الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تترتب على العمل الإرهابي، إذ من الممكن أن يغير الإرهاب بصورة تامة الخصائص الأساسية المميزة للحكومة والمجتمع من خلال التغييرات الثورية التي يحدثها، ومن الممكن أيضا أن يترتب عليه تغييرات تبدو في شكلها ثانوية، إلا أنها في جوهرها من الممكن أن تغير تماما من الشخصية المميزة للدولة، كما تؤثر نتائج الإرهاب عن طريق عملية التغذية الراجعة على مستقبل العمل الإرهابي، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الإرهاب إلى لجوء الحكومة إلى أعمال قمعية لمواجهة، مما يؤدي إلى حدوث مزيد من الإرهاب، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى مزيد من القمع.. وهكذا.

١ - النتائج السياسية للإرهاب:

من أبرز النتائج السياسية التي عادة ما تترتب على الإرهاب هي التغييرات التي تحدث في أربعة أمور أساسية: التوزيع الكلي للقوة داخل النظام السياسي، السياسات الحكومية، الاتجاهات السياسية للمواطنين، والاحتمالات المستقبلية لاستمرار أعمال العنف السياسي.

(١) توزيع القوة السياسية:

تقود أعمال الإرهاب في بعض الأحيان إلى تغييرات جوهرية في علاقات القوة داخل النظام السياسي، فقد يؤدي الإرهاب إلى تغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة تحل محل المخلوعة، كما قد يؤدي إلى تغيير في المبادئ الدستورية والقواعد التي تحكم بها الدولة، إلا أن التأثير الأكثر شيوعا للإرهاب هو أن يؤدي إلى إعادة توزيع القوة بين أفراد النخبة الحاكمة، خاصة عندما تمنح بعض الجماعات مثل الجيش والبوليس مزيداً من القوة لكي يتمكنوا من قمع أعمال الإرهاب، كذلك عادة ما يؤدي الإرهاب إلى حدوث تغييرات محدودة في توازن القوى بين الإرهابيين والنظام والقائم.

ولعل أبرز تأثير للإرهاب كعامل محدد لمن يمتلك القوة السياسية هو دوره أثناء حروب التحرير، فقد كان الإرهاب عنصراً أساسياً وراء تحرر كثير من دول العالم الثالث ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد إنهاء بريطانيا للانتداب على فلسطين، وانسحاب فرنسا من الجزائر، فقد فضلت حكومة المستعمر في كلتا الحالتين إنهاء الاحتلال والرحيل بدلا من الدخول في حروب لا نهاية لها مع الإرهابيين، خاصة أن أعمال الإرهاب حينما تتزامن مع حروب العصابات وتكون الجماهير معبأة ضد الاستعمار، يصبح كسب المعركة بالنسبة للحكومات الاستعمارية أمراً أقرب إلى المستحيل، ومن الأمثلة الأخرى المؤكدة لوجهة النظر هذه ما حدث في كينيا، وقبرص، وعدن، وفيتنام.

كما تسهم أعمال الإرهاب في تغيير الحكومة من خلال تمهيد الطريق لتدخل القوى الخارجية، ولعل النموذج الحي في هذا الصدد هو حالة لبنان، كذلك أثبتت الدراسات أن الإرهاب كان عاملاً مهماً لوقوع الثورات في كثير من دول العالم، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في روسيا وإيران ونيكاراجوا.

(ب) السياسات الحكومية:

أن أحد الأهداف الرئيسية لأي حكومة هو القضاء التام على ظاهرة الإرهاب التي ترزعزع استقرار الدولة، خاصة أن الحكومة تكون دائما هي هدف الإرهابيين وهي المتلفة الأساسية لأعمال الإرهاب (ويلكنسون: ١٩٨٦)، ولعل الاقتراض الأساسي هنا هو أنه لا توجد حكومة ترغب في أن تواجه تحديا يهدد شرعيتها وأدائها لوظائفها، لذلك عندما تعرض الحكومة لمثل هذا الموقف، فإنها ترى أن مسؤوليتها تحتم عليها أن ترد على أعمال الإرهاب وأن تختار السياسة التي يجب تبنيها لتقويض العمل الإرهابي (كوبرمان وترنت: ١٩٧٩).

والواقع أن التزام الحكومة بضرورة مواجهة الإرهاب يضعها أحيانا في موقف متأزم فالحكومات التي تتبنى سياسات متشددة في مواجهة الإرهاب تفقد أحيانا تأييد ومساندة الجماهير خاصة إذا ما كانت مطالب الإرهابيين مشروعة، أو إذا ما ترتب على تشدد الحكومة التضحية بحياة مواطنين أبرياء، مما قد يفسر على أنه استهانة من جانب الحكومة بحياة المواطنين، وعلى الجانب الآخر، إذا لم ترد الحكومة على تهديدات الإرهابيين، أو إذا ما قبلت التفاوض معهم، فإن ذلك قد يفسر على أنه ضعف من جانب الحكومة أو عدم قدرة على مواجهة الإرهاب (ويلكنسون: ١٩٨٦)، مما يعطى الإرهابيين سلاحا قويا للطن في قدرات الحكومة وشرعيتها، بل إن بعض الباحثين يؤكد أن استجابة الحكومة لمطالب الإرهابيين يشجع دائما على حدوث مزيد من الإرهاب.

ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا هو أن أى ساسية تتبناها الحكومة لمواجهة الإرهاب لا بد أن يكون لها تكلفتها الاجتماعية والسياسية، لقد أثبتت الدراسات أن كل السياسات التي توضع لمواجهة الإرهاب يكون لها تأثيرها السلبي على الحريات المدنية التي يتمتع بها المواطنون، وينطبق ذلك على الدول الديمقراطية، وأيضا النظم السلطوية التي يتمتع فيها الأفراد بقدر أقل من الحرية، إذ عادة ما تضطر الحكومات المهددة بالإرهاب إلى تبني استراتيجيات دفاعية مثل تحسين قدرات أجهزة المخابرات، وزيادة الصلاحيات المنوطة بها قوات الجيش والبوليس، وفرض قيود على كيفية تغطية أجهزة الإعلام لأعمال الإرهاب، وزيادة الموارد المخصصة للوظائف الأمنية، وتشديد الحراسة على الأماكن الحيوية، وتوفير مزيد من الحماية للقادة السياسيين، والتدقيق في عمليات تفتيش المواطنين المسافرين بالطائرات، وتشكيل قوات خاصة مدربة لمواجهة الإرهاب، وإن كان وجود هذه القوات لا يعكس دائما الرغبة في استعمالها، فعلى سبيل المثال، فإن الحكومة الفرنسية لديها ثلاثة أنواع مختلفة من الفرق الخاصة المدربة تدريباً عاليا على مواجهة أعمال الإرهاب، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تلجأ أبداً إلى استخدام هذه القوات لقمع الأعمال الإرهابية، ودائما كان البوليس الفرنسي يتولى عمليات مواجهة الإرهاب.

وعادة ما يكتنف الغموض محتوى سياسات مواجهة الإرهاب التي تعلنها الحكومة، الأمر الذي يتيح للحكومة أن تفسرها كما تريد ووفقا لظروف الأحداث الإرهابية، فمثلا تتضمن السياسة التي وضعتها الحكومة الإنجليزية لمواجهة الإرهاب أربع نقاط رئيسية هي:

- ١ - المحافظة على شرعية الحكومة.
- ٢ - التحكم في الأزمة.
- ٣ - منع أى أحداث إرهابية في المستقبل.
- ٤ - المحافظة على الأرواح.

ولكن يلاحظ أن الغموض يكشف بنود هذه السياسة فماذا يعنى التحكم فى الأزمة أو منع أى أحداث إرهابية فى المستقبل أو المحافظة على الأرواح؟ إن السياسة الإنجليزية المعلنة تتسم بالغموض وتقبل العديد من التفسيرات، والواقع أن ذلك يهدف إلى تحقيق أمرين:

أولاهما: عدم تمكين الإرهابيين من أن يعرفوا مسبقاً ماذا سيكون رد فعل الحكومة على مواجهة أعمالهم الإرهابية. ثانيهما: أن تتيح للحكومة الفرصة لمساومة ومفاوضة الإرهابيين دون أن تفقد شرعيتها أو مصداقيتها. إلا أنه مهما كانت السياسة التى تتبناها الحكومة، فإن هدف واضع السياسة هو أن يضمنوا النجاح لسياستهم على المدى القصير والطويل، والواقع أن نجاح السياسة العامة التى توضع لمواجهة الإرهاب على المدى القصير له مميزاته، فهو من جانب يزيد من شرعية ومصداقية وقوة الحكومة فى أعين الجماهير، فضلاً عن أنه يعطى الحكومة الفرصة لتطوير سياسات طويلة المدى لمواجهة الإرهاب، إلا أن تنفيذ السياسات طويلة المدى عادة ما يتطلب تغيير أو إعادة بناء النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول المتأثرة بأعمال الإرهاب، لأن الجنود الحقيقة للإرهاب إنما تكمن فى شعور المواطنين بعدم العدالة والتمييز والإحباط.

وتلعب أجهزة الإعلام دوراً أساسياً فى تحديد ما إذا كان النجاح سيحالف الحكومة فى محاولاتها لمواجهة الإرهاب أم لا؟ إذ تعتبر أجهزة الإعلام سلاحاً ذا حدين، فهى إن أحسنت الحكومة استخدامها فإنها تكون سلاحاً قوياً موجهاً ضد الإرهابيين، أما إذا ما تبنت أجهزة الإعلام مطالب الإرهابيين، ويحدث ذلك فى المجتمعات الحرة فقط، فإنها من الممكن أن تكون سلاحاً تستخلمه القوى الإرهابية ضد الحكومة.

(ج) الاتجاهات السياسية للمواطنين:

إن لجوء الأفراد أو الجماعات إلى ممارسة الإرهاب كأسلوب للتأثير السياسى تكون له آثاره على الاتجاهات السياسية وأنماط المشاركة لأفراد الشعب الآخرين، إذ تؤثر الحياة فى جو من الرعب والخوف والتهديد المستمر نتيجة لأعمال الإرهاب على تصور الأفراد لطبيعة العلاقة التى يجب أن تربطهم بالسلطة السياسية، وأيضاً تصورهم للدور المفروض أن يلعبوه فى الحياة السياسية مجتمعهم، فيقلل التعرض للتهديد من رغبة المواطن العادى فى التعاون مع السلطات السياسية، ويفضل أن يتعد عن العمل السياسى بكل ما قد يترتب عليه من مشاكل، كما أن الهجوم على من يشغلون المناصب السياسية الحساسة قد يقلل من اقبال المواطنين على تولى هذه الوظائف فعلى سبيل المثال، تأثر التعيين فى البعثات الدبلوماسية وبصفة خاصة البعثات الأمريكية نتيجة لأعمال الإرهاب التى يتعرض لها الدبلوماسيون فى الخارج.

وبصرف النظر عن التهديد الشخصى، يؤدى الإرهاب إلى نوع من الاستقطاب للاتجاهات السياسية للمواطنين، فحينما تكون هناك أعمال إرهابية تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، يصبح من الصعب على المواطن أن يتخذ موقفاً محايداً، وكلما زادت حدة الإرهاب زادت صعوبة تكوين الاتجاهات المحايدة، وتوضح ظاهرة الاستقبال بصورة أكبر فى المجتمعات التى تعاني من انقسامات عرقية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية، إذ عادة ما يساند الفرد الجماعة الارهابية التى تمثل الخلفية الاجتماعية التى ينتمى إليها.

أما فى المجتمعات المتجانسة التى ترتبط فيها أعمال الإرهاب بوجود أقلية معينة، فقد تؤدى أعمال الإرهاب بواسطة الأقلية إلى زيادة مساندة الأغلبية للحكومة، وقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى القول بأن الإرهاب تكون له مميزات عملية فى الدول التى تحتاج حكوماتها إلى مزيد من التأييد الشعبى، ولكن على الرغم من أن الأزمات والخوف والتهديد، كلها أمور قد تعمق من ولاء المواطنين للنظام القائم، إلا أن ذلك قد يضيق

في نفس الوقت من الدور المفروض أن تلعبه المعارضة السياسية حيث يرتبط كل انتقاد للنظام، في أذهان العامة، بأعمال العنف والإرهاب.

(د) احتمالات العنف المستقبلية:

إن طبيعة العمل الإرهابي من الممكن أن تزيد أو تقلل من اتساع نطاق العنف واستمراره، وفي هذا الصدد يهتما مناقشة ثلاثة أسئلة رئيسية: هل يولد الارهاب مزيدا من الارهاب تقوم به نفس المنظمة الإرهابية أو منظمة إرهابية أخرى تقيم في نفس الدولة أو في دولة أخرى؟ هل يؤدي الإرهاب إلى حدوث ردود فعل عنيفة من جانب الحكومة أو أي جماعة أخرى تعمل لمواجهة الإرهاب داخل النظام السياسي؟ هل يؤدي الإرهاب بطريق مباشر أو غير مباشر إلى توسيع نطاق العنف والدفع بأعداد أكبر من الجماهير للمشاركة في العمل الإرهابي؟

إن الإرهاب ظاهرة معقدة (ميدلارسكي، كرنشو، ويوشيدا: ١٩٨٠) تتنقل بسرعة شديدة من مكان إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، بل ومن دولة إلى دولة، فقد تدفع أعمال الإرهاب في دولة معينة الجماهير في دولة أخرى إلى تقليدها، وعادة ما يكون للجماعات الإرهابية داخل دولة معينة اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بجماعات مماثلة في دولة أجنبية ويمتد التعاون بين هذه الجماعات إلى شراء الأسلحة، وإيجاد ملاذ يلوذون به وقت الحاجة، والحصول على جوازات سفر مزورة، والحصول على تمويل مادي، وأحيانا الحصول على مساعدات في عمليات تخطيط وتنفيذ العمليات الإرهابية وأحيانا تصبح الجماعات الإرهابية في دولة ما نموذجاً تحذى به الجماعات الإرهابية في الدول الأخرى، أيضا يعد الارهاب من أكثر الظواهر قابلية للمحاكاة، فمن الممكن تقليد التكتيكات التي تستخدم في تنفيذ العمليات الإرهابية، وكيفية تنفيذ العمل الإرهابي بأقل تكلفة ممكنة، وأفضل الأماكن للقيام بالعمل الإرهابي.. إلخ، ومن ثم فإن النماذج الناجحة للارهاب يمكن تقليدها وانتخاذها كنموذج يحتذى به حتى دون وجود اتصال مباشر بين هذه النماذج وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تحاكيها.

وتؤكد الدراسات أن الإرهاب يولد مزيدا من الإرهاب في الدول التي لا توجد بها حكومة مركزية قوية، إذ يساعد عدم وجود قوات قوية من الجيش والبوليس مع ضعف الحكومة المركزية على استمرار كل من أعمال العنف والعنف المضاد، فالعمليات المضادة للإرهاب تساعد حينما تأتي من أكثر من مصدر سواء كان عاما أو خاصا، على إيجاد حلقة مفرغة تدور فيها أعمال الإرهاب، حيث تدفع الرغبة في الثأر كل طرف إلى القيام بمزيد من أعمال العنف، ولعل أفضل الأمثلة على ذلك ما كان يحدث في الأرجنتين وتركيا والجزائر وأيرلندا الشمالية.

إلا أن وجود حكومة مركزية قوية لا يعني دائما أن الإرهاب لن يولد مزيدا من الإرهاب إذ تواجه نفس المشكلة بعض النظم التي تتسم بقدر كبير من المركزية والاستقرار، فاستخدام الأساليب القمعية العنيفة لمواجهة الإرهاب قد يولد مزيدا من الإرهاب لذلك فإن الاعتماد على القمع ولكن بشكل معتدل يبعد عن التطرف، يعتبر هو أفضل الحلول العملية لمواجهة الإرهاب، والواقع أن هذا هو الأسلوب المتبع في معظم الدول الديمقراطية.

إن العمل الإرهابي بمجرد أن يبدأ لا بد وأن يستمر لفترة زمنية معينة وذلك بحكم الديناميكية الداخلية للعمل نفسه، وخلال هذه الفترة الحرجة لا بد وأن تصرف الحكومة بحكمة حتى لا تعطي الإرهابيين أي فرصة لتوسيع نطاق أعمالهم العنيفة، فتشدد الحكومة في مواجهة الإرهاب، والذي قد يترتب عليه قتل الإرهابيين

بواسطة قوات البوليس، أو إصدار أحكام الإعدام ضدهم، أو وضعهم فى السجن لفترات طويلة، يعطى دافعا قويا لبقية الإرهابيين للاستمرار فى أعمال الارهاب من أجل الثأر لزملائهم الذين ماتوا أو سجنوا، أيضا قد تقوم الحكومة نتيجة فشلها فى الحصول على معلومات كافية عن المؤامرة الإرهابية، أو نتيجة لعدم قدرتها على التعرف على أشخاص الإرهابيين، بإلقاء القبض على جميع معارضيه دون تمييز، وكثير من هؤلاء المعارضين لا تكون لهم فى الحقيقة أى صلة بالعمل الإرهابي، الأمر الذى يترتب عليه تحول هؤلاء المعارضين إلى مساندة الجماعات الإرهابية نتيجة لإحساسهم بظلم الحكومة، لهم فيترتب على ذلك زيادة أعداد المؤيدين والمناصرين للأعمال الإرهابية.

وأخيرا فإن تأثير الإرهاب على الثقافة السياسية السائدة - القيم والتقاليد والمعتقدات - من الممكن أن يخلق بالترجيح ظروفًا مواتية لأعمال الإرهاب فحينما يصبح الخوف من الإرهاب أمراً روتينياً يتكرر كثيرا، فقد يؤثر ذلك على مدى تقبل الجماهير لأعمال الإرهاب، فالتعرض المستمر لأعمال العنف قد يزيد من تسامح الجماهير إلى درجة يصبح معها الإرهاب أمراً عاديا وجزءا مقبولا من روتين الحياة اليومية للمواطن، ويجادل بعض الباحثين بأن الاهتمام الكبير الذى يعطيه الباحثون وصانعو السياسة للظاهرة الإرهابية من الممكن أن يجعل الناس يتصورون الإرهاب كأمر طبيعي شأنه شأن أى مشكلة أخرى يعانى منها المجتمع، فعلى سبيل المثال يرى «ديفيد أبت» «أن تعلم الأفراد أن يعيشوا مع وجود الإرهاب سيجعله أمرا طبيعيا شأنه شأن الجرائم أو الفقر أو القمامة التى لا يتم التخلص منها» (أبت: ١٩٧٩، ص ١٦٧).

٢- النتائج الاجتماعية للإرهاب:

تختلف الآثار الاجتماعية للإرهاب، شأنها فى ذلك شأن الآثار السياسية، وفقا للكثافة ونوعية الأعمال الإرهابية، فمثلا يصعب مقارنة المجتمع الأمريكي الذى لا يعانى إلا نادرا من أعمال الإرهاب، بإيرلندا الشمالية، إلا أن الإرهاب عموما يكون مصدرا للتوتر الاجتماعى فى جميع النظم السياسية، ويكون تأثيره أقوى فى المجتمعات الصغيرة حيث يمتد تأثيره إلى جميع السكان تقريبا، كذلك يكون تأثيره قويا فى المجتمعات المتجانسة حيث تميل الجماهير إلى التعاطف مع الإرهابيين ومع ضحايا الأعمال الإرهابية.

والواقع أنه عند الحديث عن الآثار الاجتماعية للإرهاب، فإننا لا نعنى الحديث عن تغيرات نظامية شاملة تحدث فى البنية الاجتماعية، وإنما نقصد تغيرات محددة تحدث بصورة تراكمية خلال فترة زمنية طويلة، فالنظام الاجتماعى دائما ما يكون نظاما قويا ليس من السهل تغييره، ومن ثم يكون قادرا على التعايش مع الضغوط المترتبة على الإرهاب، بل إن بعض الباحثين يجادلون بأن الإرهاب كاد أن يصبح أحد حقائق الحياة اليومية، ولم يعد يمثل مصدرا مستمرا للقلق والخوف.

ورغم الاستقرار النسبى للنظام الاجتماعى، فإن أحد النتائج الاجتماعية للإرهاب الذى تقوم به إحدى الجماعات العرقية أو الدينية ضد جماعة أخرى هو توسيع وتعميق الفجوة التى تفصل بين هاتين الجماعتين، وفى نفس الوقت زيادة درجة التماسك بين أعضاء كل جماعة فضلا عن ذلك فإن للإرهاب آثار بعيدة المدى على العلاقات الاجتماعية نتيجة الإقامة لفترات طويلة تحت ظروف حافلة بالخوف والشك والكراهية والخطر، فسكان مجتمعات مثل إيرلندا الشمالية، حيث يوجد الإرهاب بشكل مكثف، يعانون من الآثار السلبية للإرهاب على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للصغار، فالإرهاب وما يثيره من ظروف مضطربة يؤدى إلى خلق أجيال تعاني من انعدام الثقة والشك والخوف، بل وقد يدفع السكان إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا واستقرارا.

وتؤثر أيضا النتائج الاجتماعية للإرهاب، بصورة مباشرة، على المخرجات السياسية إذ أن انعدام الثقة في العلاقات الاجتماعية، وانعدام الاستقرار، ومحاولة التكيف مع الظروف التي يخلقها الإرهاب، وفقدان الخصوصية الشخصية، كلها أمور قد تؤدي إلى تقويض أركان الدولة الديمقراطية، فضعف الأسس الاجتماعية للديمقراطية، يجعل النظام السياسي الديمقراطي هشاً، ويرى «أبتر» أنه في مثل هذه الظروف الاجتماعية والسياسية، تستطيع المنظمات الإرهابية تحقيق مزيد من المكاسب، كما تزداد قدرتها على استقطاب مزيد من المؤيدين.

إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن نتائج الإرهاب ليست دائما سلبية، إذ يؤدي الإرهاب أحيانا وظائف اجتماعية إيجابية مثل خلق والمحافظة على التماسك الاجتماعية.

فاعلية الإرهاب كأداة للتغيير السياسي؛

من الممكن تقييم مدى فاعلية الإرهاب استنادا إلى أمرين:

أولهما: هل نجح الإرهابيون في تحقيق الأهداف التي حددوها لأنفسهم؟

ثانيهما: هل ترتب على العمل الإرهابي حدوث تغيير سياسي، بصرف النظر عما إذا كان هذا التغيير قد قصدت الجماعة الإرهابية تحقيقه أم لا؟ والواقع أن الهدف من وراء تحليل النتائج المقصودة وغير المقصودة للأعمال الإرهابية، هو معرفة لماذا يهدد الإرهاب - في بعض الحالات فقط - وجود المبادئ الديمقراطية ويهدد بصورة خطيرة الاستقرار السياسي حتى حينما لا يقصد الإرهابيون ذلك؟

تدخل جميع المنظمات الإرهابية في صراع من أجل الحصول على القوة السياسية مع الحكومة التي يرغبون التأثير عليها أو تغييرها، ونظرا لأن الجماعة الإرهابية لا تستطيع أن تتحدى الحكومة على مستوى القوة العسكرية، يلجأ الإرهابيون إلى محاولة اكتساب تأييد أكبر عدد من الجماهير عن طريق إظهار الحكومة بمظهر الضعيف، غير القادر على الوفاء باحتياجات الجماهير، خاصة الحاجة إلى الشعور بالأمان، من أجل إضعاف شرعية الحكومة وزعزعة الثقة فيها.

إن فاعلية العمل الإرهابي تتوقف على مجموعة متفاعلة من العوامل، يأتي في مقدمتها خصائص الجماعة الإرهابية بما في ذلك تنظيم الجماعة، وحجمها، وقيادتها، ومدى ولاء أعضائها والتكثيف الذي تستخدمه، وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فمن الأمور المسلم بها أنه كلما كانت الجماعة الإرهابية على درجة عالية من التنظيم، لديها قيادة مؤهلة، ويتميز أعضاؤها بالكفاءة، زادت فرص نجاح الجماعة في تحقيق أهدافها، أيضا فإن الجماعات الإرهابية التي تكون على صلة بجماعات أجنبية عادة ما تتوافر لها موارد مادية أكثر من الجماعات التي تعتمد على مواردها المحلية فقط، وبالإضافة إلى ذلك يتطلب نجاح العمل الإرهابي تخطيطاً دقيقاً للعمل واستعداداً للمخاطرة الشديدة حتى بالحياة من جانب أعضاء الجماعة.

ولإضعاف شيء، من المشروعية على العمل الإرهابي لا بد أن يكون هناك توافق بين الغايات التي تسعى إلى تحقيقها الجماعة الإرهابية وبين الوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الغايات، فاللجوء إلى الإرهاب، ثم الشكل الذي يأخذه العمل الإرهابي لا بد وأن يكون مناسباً للقضية التي يعالجها الإرهاب، وتؤثر الامكانيات المتاحة للجماعة الإرهابية على أسلوب تحقيق الهدف فالجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وقدر وفير من الموارد هي فقط التي تستطيع تنفيذ أهدافها بدقة.

وتعتبر ظروف البيئة المحلية والدولية التي يحدث في إطارها العمل الإرهابي من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد مدى فاعليته، فمثلا وجود صحافة حرة قادرة على أن تعبر عن مطالب الإرهابيين يعتبر أمرا جوهريا

يزيد من قدرة الإرهابيين على الوصول إلى عدد أكبر من الجماهير، إذ مما لاشك فيه أن الكيفية التي تقدم بها أخبار الأعمال الإرهابية تؤثر بصورة كبيرة على استقبال الجماهير للرسالة الموجهة إليهم عبر أجهزة الإعلام، لذلك فإن سيطرة الحكومة على أجهزة الإعلام يضيّع على الإرهابيين فرصة الوصول إلى أكبر عدد من الناس مما يضعف من قدرة المنظمات الإرهابية على تحقيق أهدافها، وإذا كانت طبيعة العمل الإرهابي وأيضاً الإطار أو البيئة التي تتم فيها هذه الأفعال تعد من العناصر المهمة المحددة لنتيجة العمل الإرهابي، فإن رد فعل الحكومة على هذه الأعمال الإرهابية يعد كذلك من العناصر الحيوية المحددة لمدى فاعلية الإرهاب، فرد فعل الحكومة قد يكون عقبة وقد يكون عنصراً مساعداً على نجاح الإرهاب، وعادة ما يتحدد رد فعل الحكومة في ضوء المبادرات التي يقوم بها الإرهابيون وأيضاً بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للموقف، ويجب أن يكون رد فعل الحكومة على الإرهابيين قانونياً ولعل من أهم الأمور التي تساعد الحكومة على النجاح في مواجهة الإرهاب هو أن تكون متحركة في جميع وسائل مواجهة الإرهاب، لأن تفويض السلطة لمنظمات خاصة أو أجهزة بيروقراطية تقلل من سرعة النظام السياسي ويزيد من فرص نجاح الإرهابيين، إن فشل الحكومة في مواجهة الإرهاب يهز من صورتها في أعين الجماهير، فالفشل يكون مكلفاً جداً بالنسبة للحكومة، لذلك يجب على الحكومة وهي تواجه الإرهاب أن تحافظ على شرعيتها، وتحاول أن تحد من إمكانية اتساع أعمال العنف، وتقلل قدر الإمكان من أعداد المساندين للجماعات الإرهابية، لأن أقوى عنصر يحدد فاعلية المنظمة الإرهابية هو قدرتها على أن تصبح سياسية مشروعة داخل النظام.

إن الإرهاب يعد مصدراً خطياً لعدم الاستقرار السياسي، وتزداد خطورته في الدول غير الديمقراطية، حيث تسهم الأساليب القمعية التي تستخدمها الحكومة لمواجهة الإرهاب في إبعاد هذه النظم عن الديمقراطية وإن كان تأثير الإرهاب أقوى في الأنظمة غير المستقرة بطبيعتها حيث تصبح هذه النظم عرضة للانتهاب تحت ضغط العمليات الإرهابية.

إن الإرهاب هو أحد المشاكل المتباعدة التي مازالت الحكومات تقف عاجزة عن حلها، ولكن رغم خطورة الجماعات الإرهابية وتساعد نشاطها فما تزال الدولة هي رمز الشرعية السياسية، وهي مركز الولاء، وهي أساس النظام الدولي.

4

الفصل الرابع

الإرهاب

الفصل السادس من كتاب
الإرهاب السياسي
دراسة تحليلية
« عهد الناصر حريز »
مكتبة مدبولي ١٩٩٦

والنضال من أجل الحرية
والكفاح من أجل الاستقلال

عبد الناصر حريز

4

والنضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال

درجت بعض أبواق الدعاية ووسائل الإعلام الغربية على وصف عمليات التحرير والكفاح الوطنى التى تقوم بها منظمات شعبية أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من ربة التواجد العسكرى الأجنبى فوق ترابها الوطنى بالإرهاب، ولا غرو فى ذلك فهذه الحركات التحريرية وأنشطتها المسلحة إنما تمثل فى المقام الأول تهديدا لهذا التواجد الأجنبى وتهديدا لسيطرته وامتصاصاً لدماء الشعوب المغلوبة على أمرها ومن ثم يكون من الطبيعى أن تصف تلك القوى الاستعمارية نضال الشعوب فى سبيل تحرير أوطانها بصفة الإرهاب محاولة أن تنزع عنهم طابع المشروعية الذى اعترف به لهم المجتمع الدولى ومنظماته الدولية العاملة فى مختلف المجالات وكفلت حقوقهم - أى هذه الشعوب - فى المقاومة والنضال بشتى الصور وجميع السبل الموائيق والمعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولى العرفى والاتفاقي.

قد يتشابه الإرهاب مع النضال الذى تقوده مجموعات النضال الوطنى فى كون كل منهما يحمل درجة أو أخرى من العنف المنظم كما قد يتشابهها فى الطابع السياسى الذى يغلف أنشطة كل منهما لكن البون شاسع بينهما والفرق كبير، وحتى تكتمل الصورة وتتضح الفوارق القائمة فى هذا المجال نبدأ بالتعرف على طبيعة المقاومة التى تقودها المجموعات الشعبية المسلحة لتحقيق التحرر الوطنى ومدى مشروعية هذه المقاومة المسلحة فى ضوء أحكام القانون الدولى العام وذلك لكى نضع أيدينا على أوجه التباين والاختلاف والتمايز بين الإرهاب وأنشطة التحرير ذات الطابع المسلح.

طبيعة المقاومة الشعبية المسلحة والتعريف بها:

المقاومة الشعبية المسلحة هي ذلك النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن أو احتلاله^(١)، وهذا التعريف رغم ضيقه وعدم شموليته إلا أنه يعتبر تعريفا دقيقا لهذه الظاهرة التي اعتمدتها شتى الأمم وسائر الشعوب كوسيلة للخلاص الوطني والتحرر من نير المستعمر والأجنبي.

ويعرف د. صلاح الدين عامر للمقاومة الشعبية المسلحة بأنها «عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناء على مبادراتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج هذا الإقليم»^(٢).

والمقاومة الشعبية المسلحة بهذا المعنى قديمة قدم التاريخ البشري، ففي كل حملة عدوانية تشن على شعب من الشعوب سجل التاريخ وعلى مر العصور نماذج خالدة من المقاومة الشعبية المسلحة ضد المعتدى والمحتل الغاصب ومن ثم فقد ظهرت حركات المقاومة الشعبية في كنف الحروب الدفاعية في مواجهة الحروب العدوانية حيث ينهض الشعب بعد هزيمة جيشه النظامي لمقاتلة القوات الغازية، وعليه فالمقاومة الشعبية هي نتيجة منطقية لقيام حالة غزو عسكري عدواني لإقليم من الأقاليم.

هذا وتتعدد وتتوزع صور المقاومة الشعبية فمنها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي منظم ومنها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر ومنها ما هو مسلح ومنها ما هو سلمي ويحكمها جميعا إطار واحد وينظم أنشطتها هدف محدد يتمثل في التطلع الصادق لاتتصار وسيادة الحق والعدل وتحرير الأرض المحتلة وإعادة الحقوق السليبة إلى الشعب صاحب الأرض والحق وإعادة المشردين إلى ديارهم والتأكيد على استقلال الهوية الوطنية.^(٣)

هذا وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - على وجه الخصوص - اتساع نطاق حركات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي، وبصودر إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ بدأت جذوة المقاومة الشعبية تزداد لهيبا وانتشارا حيث هبت معظم الشعوب المغلوبة على أمرها تنظم صفوفها وتوحد جماعاتها لتخوض حرب شعبية طويلة المدى للخلاص من الهيمنة الاستعمارية والتسلط العسكري الأجنبي.

هذا وتسم المقاومة الشعبية المسلحة بعدد من السمات والخصائص منها:

- النشاط الشعبي حيث يشترك المدنيون في تلك المقاومة في إطار مفهوم الجماعة الإقليمية والذين تربطهم روابط تاريخية وثقافية وحضارية مشتركة ويتطلعون إلى غاية واحدة.
- تستخدم المقاومة الشعبية السلاح في مواجهة العدو المشترك وعادة ما تنفذ عملياتها وفقا لأسلوب حرب العصابات وإن كان هذا لا يمثل بالضرورة الأسلوب الأوحى في عمليات المقاومة الشعبية.

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١.

(٣) انظر في أهداف وغايات المقاومة الشعبية.

- أحمد صدقي الجباني، من المقاومة إلى الثورة الشعبية في فلسطين (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ١٤٧.

- أبو همام، المقاومة عسكريا (الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة ١٩٧١) ص ١٤.

- معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩.

● القوة التي تجرى ضدها المقاومة حيث تثور المقاومة في وقت وتهدد فيه الأخطار أرض الوطن من قبل معتد أجنبي دخيل يسعى إلى إخضاع الوطن والسيطرة على مقدراته ومن ثم تسعى تلك المقاومة إلى رد الاعتداء وتحريم الأرض فالدافع هنا هو دافع وطني لا دافع مصلحي وهنا تغلب المصلحة الوطنية العامة على سواها من المصالح الفردية الضيقة أو النفعية المحدودة.^(١)

ولتسائل الآن عن الأسباب والظروف التي تدعو إلى قيام المقاومة الشعبية المسلحة، الإجابة على مثل هذا التساؤل تكمن بصورة أساسية في العناصر التالية:

(أ) قيام حالة من الغزو المسلح لإقليم من الأقاليم وانهايار المقاومة النظامية المسلحة.

(ب) خروج المحتل على قواعد قانون الاحتلال الحربي.

(ج) فشل الجهود السياسية العادلة التي تقوم بها الأطراف بما في ذلك جهود هيئة الأمم المتحدة.^(٢)

وفيما يلي الملامح الرئيسية لكل عنصر من هذه العناصر:

(أ) قيام حالة من الغزو المسلح:

على الرغم من تحريم التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة من الدول، وعلى الرغم من منافاة ذلك لجميع المواثيق والأعراف الدولية^(٣)، على الرغم من ذلك نجد من تسوغ له أطماعه التوسعية وميوله العدوانية وطبيعته الهمجية القيام بشن حرب عدوانية ضاربا بكل القيم والمبادئ والأعراف والقوانين عرض الحائط مهدداً بذلك الأمن والسلم والاستقرار الدولي، قيام مثل هذا العمل العدواني يولد الشعور الوطني العام والجارف لدى قطاعات عريضة واسعة من فئات الشعب الذين يهبون فرادى أو مجتمعين - خاصة بعد انهيار مقاومتهم النظامية - يحملون السلاح لمقاومة المعتدي الدخيل ومنعه من التمتع بثمار عمله الإجرامي هذا وإرغامه على الجلاء من الأراضي التي استولى عليها عنوة وقهراً.^(٤)

(ب) خروج المحتل على قواعد قانون الاحتلال الحربي:

ما المقصود بقانون الاحتلال الحربي؟ من أين نبتت وكيف تحددت قواعده وأحكامه؟ لماذا يقضى قانون الاحتلال الحربي؟ وما هي الأعباء التي تلقى على عاتق سلطات الاحتلال الحربي تجاه الإقليم المحتل وتجاه المدنيين في الأراضي المحتلة؟ الإجابة على هذه التساؤلات تشكل محور الموضوع وتلقى الضوء على بعض الظروف التي تدعو إلى قيام المقاومة الشعبية المسلحة.

قانون الاحتلال الحربي يعني مجموعة القواعد القانونية الدولية التي أقرها المجتمع الدولي والتي تنظم العلاقة بين سلطات الاحتلال الحربي وبين الإقليم المحتل والمدنيين القاطنين فيه والدولة الأم مالكة الإقليم وصاحبة

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) (١) إيلاس حنا، الوضع القانوني للمقاومة العربية في الأرض المحتلة (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨) ص ٧٢.

(٣) فقدت حروب المدونان مشروعيتها في القانون الدولي الحديث وذلك بالنظر إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الرئيسية التالية:

- مشروع معاهدة للعودة للتباعدة سبتمبر ١٩٢٣ والذي نص على اعتبار حرب الاعتداء جريمة دولية.

- بروتوكول جنيف في أكتوبر ١٩٢٤ والذي أخذ بفكرة تحريم حرب الاعتداء ووصفها بأنها جريمة دولية.

- اتفاقيات لوكارنو ١٩٢٦ التي أكدت على أن أي حرب تكون إخلالاً بنصوصه تختر حرب اعتداء.

- قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم بتحريم حرب الاعتداء في ١٩٢٧.

- ميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨ والذي يعد أحد المواثيق المهمة التي امتنعت للجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية كما كان له أثر كبير

في نبذ الحرب باعتبارها أداة لتنفيذ سياسات الدولة القومية، راجع نص الميثاق في:

League of Nations Treaty Series vol. 194. 1929. p.57

(٤) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

السيادة القانونية عليه^(١)، وتتحدد الملامح الرئيسية لقواعد الاحتلال الحربى فى أعماق ومقررات مؤتمر بروكسل ١٨٧٤ وفى نصوص الفصل الثالث من اللائحة الملحق باتفاقية لاهى الخاصة بالحرب البرية (المواد من ٤٢ - ٥٦) بالإضافة إلى نصوص القسم الثالث من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب (المواد من ٤٧ - ٧٨) وهذه القواعد لها صفة آمرة ملزمة لكل الدول سواء الأطراف فيها أم غير الأطراف.^(٢)

هذا وتسعى قواعد قانون الاحتلال الحربى إلى تحقيق الآتى:

- التأكيد على الطابع الفعلى المؤقت لحالة الاحتلال الحربى وهذا يقضى بدوره إلى التأكيد على حقيقة عدم جواز قيام سلطات الاحتلال الحربى بضم الإقليم أو الأقاليم المحتلة بالإرادة المنفردة من جانب واحد.
- تعيين صلاحيات واختصاصات وسلطات دولة الاحتلال وقواتها العسكرية فى مواجهة الأقاليم المحتلة وفى مواجهة الدولة صاحبة السيادة القانونية على تلك الأقاليم المحتلة.
- التركيز على الاعتبارات الإنسانية والحضارية التى يجب أن تضعها سلطات الاحتلال الحربى فى حساباتها فى تعاملها مع الأقاليم المحتلة والأهلين القاطنين بها.^(٣)

ولنتنقل الآن إلى محاولة التعرف على مسئوليات سلطات الاحتلال الحربى تجاه كل من الإقليم أو الأراضى المحتلة، المدنيين القاطنين بها، دولة الأصل صاحبة الإقليم المحتل.

١ - مسئوليات سلطات الاحتلال تجاه الإقليم المحتل:

إن يحمل المسئوليات الملقة على عاتق سلطات الاحتلال الحربى فى هذا المقام تتمثل بصورة رئيسية فى تحريم ضم الأراضى المحتلة بالإرادة المنفردة وقت الحرب وما يتبع ذلك من الالتزام بالحفاظ على الأوضاع القائمة فيها وعدم إجراء أية تغييرات إقليمية فى الأراضى المحتلة والحفاظ على السمات والملامح الطبيعية والآثار التاريخية القائمة فيها، وفى هذا الصدد أكد ميثاق بريان - كيلوج ١٩٢٨ على وجوب عدم الاعتراف بإجراء أية تغييرات إقليمية فى الأقاليم المحتلة من جانب سلطات الاحتلال، ووفقا لما ورد فى القسم الثالث من لائحة لاهى للحرب البرية فإنه لا يجوز إعلان ضم الإقليم المحتل إلى الدولة التى قامت باحتلاله ولا تنتقل ملكيته إليها إلا بموجب صلح نهائى شامل^(٤)، كما ذهبت المادة ٥٦ من لائحة لاهى إلى النص بوجود عدم تعرض سلطات الاحتلال للآثار التاريخية والتحف الفنية الموجودة بالأراضى المحتلة، كما أن مبدأ رفض نتائج العدوان هو من المبادئ القانونية الدولية المعترف بها من قبل المجتمع الدولى وأكدته جميع الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية^(٥)، وما جرى عليه العمل الدولى إزاء مختلف القضايا خاصة إزاء عمليات الضم واستغلال الموارد التى قامت بها ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية بعد

(١) د. عز الدين فودة، الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام «بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٩» ص ٦٣.

(٢) انظر تفصيلا فى هذا الخصوص:

د. محيى الدين على عثمانوى، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى «القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣» ص ١٩٥ وما بعدها.

(٣) انظر فى تفصيل هذه الحقائق التى يسميها قانون الاحتلال الحربى إلى تقريرها:

د. عز الدين فودة.. مرجع سبق ذكره، ص ٦٤ وما بعدها.

(٤) للمستشار على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٥) إلياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

اجتياحها لعظم أراضي القارة الأوروبية^(١) إذ أنه ما بنى على باطل فهو باطل وعليه فإنه لا يجوز للمجرم أن يحتفظ أو يتمتع بشمار إجرامه وعدوانه "No Fruits of Aggression".

٢ - مسؤوليات سلطات الاحتلال تجاه المدنيين في الأراضي المحتلة:

ذهبت المادة ٤٥ من لوائح لاهاي إلى أن سلطة الاحتلال الحربى لا تستطيع أن تجبر سكان الأراضي المحتلة على أداء قسم الولاء لأن هذا الولاء يظل قائماً للدولة الأم صاحبة السيادة على الأراضي المحتلة على الرغم من قيام هذه الحالة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربى، وإذا كانت المادة ٦٤ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين تقضى بحواز إخضاع دولة الاحتلال سكان الأراضي المحتلة للأحكام التى تراها ضرورية لتمكين من ضمان أمن منشآت وممتلكات قوات الاحتلال فإن هذا الأمر - وكما ذهب إلى ذلك د. محيى الدين عشناوى - يكون متلائماً وحالات الاحتلال الحربى المشروعة أما فيما يتعلق بحروب العدوان فإن ما تقضى به المادة المذكورة لا يخول لدولة الاحتلال أية حقوق لغرض واجب الطاعة على سكان المناطق المحتلة لضمان أمن وسلامة منشآت القوات المحتلة^(٢) ومن ثم فأخروج على طاعة أوامر وتعليمات قوات الاحتلال الحربى ورفض تنفيذها لا يدخل فى عداد جرائم الحرب War Crimes وقد أكد هذا الاتجاه العمل الدولى ولاسيما فى نطاق محاكمات نورمبرج العسكرية حيث رفضت المحكمة العسكرية الأمريكية فى نورمبرج أن تأخذها بعين الاعتبار فى صدد وصف أعمال البولنديين الأحرار بالخيانة^(٣).

وفى حدود علاقة سلطات الاحتلال بالموظفين العموميين فى الأراضي المحتلة فإن المادة ٥٤ من اتفاقية المدنيين تقضى بعدم جواز تغيير حالة الموظفين العموميين والقضاة وحظر توقيع العقوبات عليهم أو اتخاذ أى إجراءات تصفية ضدهم إذا امتنعوا عن تأدية واجباتهم بدافع من ضمائرهم^(٤)، وفيما يختص بالقوانين والنظم القانونية القائمة فى الأراضي المحتلة فتتص المادة ٦٤ فقرة ١ من اتفاقية المدنيين على مايلى:

«يستمر العمل بالقوانين الجنائية القائمة فى الإقليم المحتل ومع ذلك يجوز إلغاء تلك القوانين أو إيقاف تنفيذها فى الحالات التى تكون فيها خطر أعلى أمنها أو عقبة فى سبيل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وتستمر المحاكم الجنائية للإقليم المحتل فى الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى تلك القوانين» من هنا يتبين لنا أنه لا يحق لسلطات الاحتلال الحربى أن تلغى أو توقف العمل بالقوانين والأنظمة القانونية القائمة فى الأراضي المحتلة كما أن عليها أن تبقى على عمل المحاكم الجنائية فى الأقاليم المحتلة وأن أى تغيير فى تلك الأوضاع يعد من قبيل الخروج على أحكام وقواعد القانون الدولى^(٥).

(١) نذكر على سبيل المثال تأكيد الولايات المتحدة على هذا اللبأ فى أكثر من موقف تجاه قضايا عالمية مختلفة منها ما ورد فى خطاب الرئيس الأمريكى روزفلت إلى رئيس الوزراء الفرنسى رينو من أنه «انسجاماً مع السياسة الأمريكية القاضية بالاعتراف بنتائج احتلال أرض تكسب نتيجة عدوان عسكري فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تعتبر شرعية أية محاولات للتعدى بالقوة على استقلال فرنسا وكيانها الإقليمى». انظر:

- المرجع السابق، ص ٧٥ نقلاً عن:

Department of state File 740. 0011 European War 1939/3790. -

- وانظر أمثلة لأحكام بعض المحاكم الوطنية والدولية فى هذا الخصوص:

- د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) د. محيى الدين على عشناوى، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٤) د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(٥) د. محيى الدين على عشناوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠ وما بعدها.

(٦) د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية لأهالي وسكان المناطق المحتلة فقد أكدت اتفاقية المدنيين في أكثر من موضع على الحق الكامل لهؤلاء السكان في ممارسة شعائرهم الدينية وفي وجوب احترام سلطات الاحتلال لذلك الحق إضافة إلى حق احترام المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد القائمة^(١)، فقد أشارت المادة ٥٨ منها إلى مايلي:

«تسمح دولة الاحتلال لرجال الدين بإسداء معاونتهم الروحية إلى أفراد طوائفهم الدينية وتقبل دولة الاحتلال رسالات الكتب والأدوات اللازمة للاحتياجات الدينية وتسهل توزيعها في الأراضي المحتلة»، ويضيف نص المادة ١٧ إلى حق هؤلاء السكان في احترام عاداتهم وتقاليدهم حق الاحترام لعقائدهم الدينية وممارستها، ويقصد بالعادات «سلوك الإنسان الذي يظهر في مجالات حياته المختلفة»، ويقصد بالتقاليد الأعراف المتفق عليها في مجتمع خاص تعود عليها وأصبحت لازمة من لوازمه^(٢).

وفيما يخص احتمالات قيام سلطات الاحتلال الحربي بإكراه سكان المناطق المحتلة على العمل الإجباري في الأشغال العسكرية أو الأعمال الملحقة بها فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٥١ من تلك الاتفاقية - الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف الخاصة بحقوق المدنيين وقت الحرب - على أنه «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المساعدة كما لا يسمح بأي ضغط أو دعاية بقصد تطوعهم» وأكدت المادة ١٤٧ منها على أنه «يعتبر من المخلفات الخطيرة التي تلزم الأطراف المتعاقدة باتخاذ أى تشريع يلزم لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقرّفون هذه المخالفات»^(٣).

كما أكدت هذه الاتفاقية في مادتها التاسعة والأربعين الفقرة الأولى على أن «النقل الإجباري الفردي أو الجماعي وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين من أراضي محتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أى دولة أخرى محتلة أو غير محتلة معطّور بغض النظر عن دواعيه، وأضافت المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج بأن الترحيل بغرض الإغرام على العمل أو لأى غرض آخر يعتبر جريمة حرب»^(٤).

وقد أكد العمل الدولي متمثلاً فيما أقرته المحكمة العسكرية الدولية من مبادئ على أن أعمال الاستيلاء والنهب والسلب للأموال الخاصة في الأراضي المحتلة تشكل جرائم حرب تستوجب توقيع العقاب على مرتكبي هذه الجرائم، وجاءت اتفاقية المدنيين لتقرر تلك الحقوق خاصة الفقرة الثانية من المادة ٣٣ منها ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أوجبت على سلطات الاحتلال الحربي أن تعمل على حماية كافة الأموال الخاصة من أى عمل من شأنه أن يؤدى إلى سلب أو نهب أى من هذه الأموال فضلاً عن ضرورة العمل على إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لضمان الحماية اللازمة لتلك الأموال ومعاقبة مرتكبي أعمال السلب حتى لو كانوا من أفراد قوات الاحتلال ذاتها^(٥)، كما قررت المادة ٥٥ من اتفاقية المدنيين مسؤولية دولة الاحتلال عن تعويض سكان الأراضي المحتلة عن كافة ما تعرض له الممتلكات الخاصة من أضرار نتيجة الاستيلاء أو النهب أو السلب أو التدمير إبان فترة الاحتلال الحربي وبالإضافة إلى ما سبق فإنه لا يجوز لسلطات الاحتلال توقيع جزاءات جماعية تأسيساً على مسؤولية السكان

(١) للرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) المستشار على منصور «الشرعية الإسلامية والقانون الدولي العام»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(٣) للمزيد من المعلومات في هذا الخصوص راجع:

د. د. محي الدين علي عشموي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٩ وما بعدها.

(٤) راجع الفقرة ب من المادة السادسة من ميثاق محكمة نورمبرج العسكرية في ملاحق الكتاب.

(٥) د. د. محي الدين علي عشموي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٧ وما بعدها.

- المستشار على منصور، الشرعية الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨.

بالتضامن عن أعمال بعضهم (م ٥٠ من لائحة لاهاي والمواد ٣، ٥ من اتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى)، هذا فضلا عن أنه لا يجوز إصدار حكم بالإعدام ضد أى شخص إلا بعد توجيه نظر المحكمة بأنه من رعايا دولة الاحتلال وأنه غير ملزم بواجب الولاء نحوها^(١) وقد أشارت إلى ذلك الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من اتفاقية المدنيين، كما أنه لا يجوز القبض على الأشخاص المدنيين أو محاكمتهم بسبب مخالفات سابقة على الاحتلال فضلا عن ضرورة توافر ضمانات المحاكمة القانونية للأشخاص المدنيين المقدمين إلى المحاكمة مع وجوب ضمان حق المعاملة الحسنة للمتهمين أو المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية (م ٧٦ من اتفاقية المدنيين)، وفيما يتعلق بالحقوق التي يجب أن يتمتع بها المعتقلون فقد قررت المادة ٨٠ من اتفاقية المدنيين «أن المعتقلين يحتفظون بكامل أهليتهم المدنية وعمارسون الحقوق المترتبة على ذلك بقدر ما تسمح به حالة الاعتقال»^(٢)، أضف إلى ذلك أيضا ما قصت به اتفاقية المدنيين من حظر لارتكاب أعمال التعذيب أو إجراء التجارب الطبية أو العلمية على سكان الأراضي المحتلة^(٣).

٣- مسؤوليات دولة الاحتلال تجاه دولة الأصل صاحبة الإقليم المحتل:

الاحتلال الحربي ليس حالة قانونية بل هو حالة فعلية مؤقتة أوجدتها القوة القاهرة الناتجة عن وجود القوات المسلحة الأجنبية في الأراضي المحتلة ومن ثم فالاحتلال الحربي لا يعني نقل السيادة لدولة الاحتلال على الأراضي التي تديرها أو تشرف عليها وما يترتب على ذلك فقط هو تعطيل دولة السيادة صاحبة الإقليم - خلال فترة الاحتلال - عن ممارسة حقوقها السيادية وكل ما يمكن أن يكون في هذا النطاق هو بعض السلطات المحدودة فيما يتعلق بحفظ النظام في الأراضي المحتلة وتأمين جيش الاحتلال على النحو المشار إليه آنفاً وتعتبر آخر فإن سيادة الدولة المحتلة أراضيها تشكل عملاً ولكنها تستمر قانوناً فالقوة لا تخلق القانون وعليه فليس لسلطات الاحتلال أن تمارس تصرفاً لا يكون إلا لصاحب السيادة القانونية والسلطة الشرعية على الإقليم المحتل وفي هذا الصدد يقول فقهاء القانون الدولي العام د. عز الدين فودة «القانون الدولي الحديث لا يعترف للغزو والاحتلال إلا بمجرد حالة فعلية Pur Fait مؤقتة Essentiellement Temporaire لا أثر لها على حقوق السيادة التي يحتفظ بها للدولة الأصل صاحبة الإقليم على الرغم من توقف ممارستها اختصاصات تلك السيادة نتيجة قيام الاحتلال كحالة مادية قاهرة»^(٤).



(ج) فشل الحلول السياسية العادلة:

حين تقشل الوساطات والجهود السلمية التي تقوم بها أطراف أخرى محايدة أو تحمل مسؤولياتها المنظمات الإقليمية أو الدولية بسبب تعنت سلطات الاحتلال ومغادبتها في ادعاءاتها الباطلة تجاه الإقليم المحتل، وحين يفقد الأهليون وقيادتهم الروحية أو الاجتماعية أو السياسية الأمل في إمكانية معالجة الوضع معالجة سلمية لا يجد المدنيون مقراً من اللجوء إلى تنظيم أنفسهم وتوحيد صفوفهم لمقاومة المحتل أما مقاومة سلمية Passive resistance غير عنيفة Non Violent والتي متفاوتت درجاتها ومظاهرها بدءاً من إبداء مشاعر السخط والاحتجاج والمقاطعة ومروراً بالمظاهرات وانتهاء بالإضراب عن العمل ومقاطعة سلطات الاحتلال^(٥) وإما مقاومة مسلحة عنيفة يهب

(١) د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢) د. محي الدين علي عسماوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٨ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٩ وما بعدها.

(٤) د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٥) د. صلاح الدين عمر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

فيها السكان يحملون ما يتوافر لديهم من أسلحة وعتاد وينظمون صفوفهم في جماعات أو منظمات ويمارسون عملياتهم ضد التواجد العسكري الأجنبي على أراضيهم تطهير الترابهم الوطني ودفاعاً عن حقوقهم في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن أسس مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة من منظور القواعد القانونية الدولية التي أقرها المجتمع الدولي وارتضاها كمجموعة من المبادئ الراسخة التي تقوم على تنظيم الحياة والعلاقات فيما بين أفرادها.

أسس وركائز مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة؛

فقدت حرب العدوان وما تتمخض عنه من نتائج مشروعيتها في القانون الدولي المعاصر، وفقدان المشروعية هذا يربط نتيجة متلازمة ومقرنة بهذا الوضع، وهذه النتيجة هي إضفاء صفة المشروعية على الحركات الشعبية المقاومة والمناوئة للاحتلال الحربي ومن ثم فإن للمقاومة الشعبية المسلحة تستمد مشروعيتها الدولية من الاتجاهات الحديثة في نطاق القانون الدولي والتي تهدف إلى توسيع نطاق حماية قانون الحرب^(١) ليشمل أفراد المقاومة الشعبية المسلحة وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على أفرادها بدون قيود أو شروط، وتقصيلاً يمكن القول بأن مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة في الأراضي المحتلة أو خارجها تركز على الأسس التالية:

● أسس تستند إلى قواعد القانون الدولي وتمثل على وجه الخصوص في لوائح لاهاي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩^(٢).

● أسس تستند إلى ما ذهب إليه الفقه الدولي.

● أسس تستند إلى ما جرى عليه العمل الدولي.

● أسس تستند إلى الحق في تقرير المصير.

● أسس تستند إلى الحق في الدفاع الشرعي عن النفس.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل من هذه الأسس.

١- قواعد القانون الدولي ومشروعية حركات المقاومة:

أقرت قواعد القانون الدولي بحق سكان الأراضي والمناطق التي تخضع لسلطات الاحتلال الحربي في الثورة عليها ومقاومتها وبحقوقهم في التمتع بوصف المقاتل القانوني واعتبار من يقع منهم في يد العدو المحتل أسير حرب، هذه الحقيقة قائمة وإن اختلفت قواعد القانون الدولي في تقريرها فوفقاً للوائح الملحق باتفاقية لاهاي الرابعة بشأن الحرب البرية عام ١٨٩٩، ١٩٠٧، خاصة المادة الثانية منها فإن «سكان الأراضي التي لم تحتل بعد والذين يحملون أسلحتهم عند اقتراب العدو ويهيئون لمقاومة القوات الغازية دون أن يكون لديهم الوقت الكافي لتنظيم أنفسهم على

(١) قانون الحرب هو الذي ينظم مركز الدول المتحاربة والدول المحايدة ويفرق بين الحرب المشروعة وغير المشروعة وطرق إعلان الحرب وبين الأسلحة المرمية استخدامها وينظم كيفية معاملة أسرى الحرب وجرحاها والمدنيين في المناطق التي يتم احتلالها نتيجة الحرب وينظم اتفاقيات الهدنة والصلح وإنهاء حالة الحرب، انظر: د. نعمان خليل جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) عقد مؤتمر جنيف الدبلوماسي بناءً على دعوة مجلس الاتحاد السوفياتي بمدينة جنيف في الفترة الواقعة بين ٢١ إبريل و ١٢ أغسطس ١٩٤٩ وأقر المؤتمر في نهاية الأمر نصوص أربع اتفاقيات هي:

١- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.

٢- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والفرق بالقوات المسلحة في البحار.

٣- اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

٤- اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات في ٢ أغسطس ١٩٤٩ وصلحت عليها الدول الوقعة وانضمت إليها الغالبية الساحقة من دول العالم.

النحو الوارد في المادة ١ من هذه اللوائح يجب أن يعاملوا باعتبارهم محاربين وذلك إذا ما حملوا السلاح علانية وإذا احترموا قوانين وأعراف الحرب^(١)، وفي هذا الخصوص يقول د. محي الدين عشموي «إن هذه المادة وإن كانت تقتصر على الاعتراف بحق المقاومة المسلحة في مرحلة الغزو وقبل الاحتلال إلا أننا نرى أن المبدأ الذي تقره ينطبق أيضاً على حالة الاحتلال الحربي باعتبارها مرحلة تلي الغزو مباشرة واستمرارا للحرب الاعتداء وبالتالي يستمر حق المدنيين في المقاومة المسلحة من لحظة بدء الغزو المسلح حتى مرحلة الاحتلال الحربي وإلى أن يتم طرد القوات المعتدية من الأراضي المحتلة»^(٢).

أما بالنسبة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فقد أقرت الفقرة (٢/أ) من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والفقرة (٢/أ) من المادة الثالثة عشرة من الاتفاقيتين الأولى والثانية بصلد معاملة المرضى والجرحى في الميدان والبحار، أقرت بالحق المنوه عنه أعلاه على النحو التالي:

«أفراد المليشيا وأفراد الوحدات المتطوعة الأخرى بما في ذلك الذين يقومون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج أراضيها حتى ولو كانت هذه الأراضي المحتلة بشرط أن تتوافر في هذه المليشيا أو الوحدات المتطوعة بما فيها تلك للمقاومات المنظمة الشروط التالية:

(١) أن تكون تحت قيادة شخص مسئول عن مرعوسيه.

(ب) أن يكون لها علامة مميزة معينة يمكن تمييزها عن بُعد.

(ج) أن تحمل السلاح بصورة ظاهرة.

(د) أن تقوم بعملياتها طبقا لقوانين وأعراف الحرب.

وفي تعليق له على هذه الشروط يقول د. محي الدين عشموي: في الواقع إن هذه الشروط لا تتناسب مع الحق المشروع للسكان المدنيين في المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال غير الشرعي لأراضيها ويعتبر صياغة هذه المواد معييا من هذه الناحية ويلزم إعادة النظر فيها مساهمة لتطور قواعد القانون الدولي التي تحرم الحروب وتحرم الاحتلال الحربي في المجتمع الدولي المعاصر»^(٣).

كما قضت المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب بعدم التفرقة في المعاملة الإنسانية بين المدنيين الذين يقومون بالثورة على العدو وغيرهم كما تنص المادة (١/٥٤) على حق الموظفين العموميين من أهالي المناطق المحتلة في العصيان المدني ومعارضة سلطات الاحتلال وإضافة إلى هذا فإن اتفاقيات جنيف - بصفة عامة - توجب معاملة الأسرى والجرحى من الثوار معاملة إنسانية دونما تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون^(٤).

٢ - الفقه الدولي ومشروعية حركات المقاومة:

ذهب غالبية فقهاء القانون الدولي إلى الاعتراف بحق مواطني الأراضي المحتلة في المقاومة المسلحة لقوات الاحتلال الحربي مستثنين في هذا إلى الطبيعة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربي وما يترتب على هذه الطبيعة من نتائج متمثلة - بصورة أساسية - في عدم مشروعية مطالبة دولة الاحتلال للأهلين في الأراضي المحتلة بواجب الولاء والطاعة لها حيث يستمر انتمائهم وولاؤهم للدولة الأم صاحبة السيادة القانونية على الإقليم المحتل^(٥).

(١) أوبري ديكون وأوتو هيلون، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

(٢) د. محي الدين عشموي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٠ - ٥٤١.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٤٢.

(٤) إبليس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٩١.

هذه السيادة وإن توقفت أو شكلت عملاً نتيجة قيام حالة الاحتلال الحربى الفعلية المؤقتة إلا أن علاقة الولاء والتبعية تبقى قائمة بين مواطنى الإقليم المحتل والدولة الأم صاحبة ذلك الإقليم، وفى هذا الخصوص قول الفقيه أ.د. عز الدين فودة «إنه بالقدر الذى عارض به المجتمع الدولى مثلاً فى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجان ومؤتمرات حقوق الإنسان خروج سلطات الاحتلال الحربى عن حدود سلطتها الفعلية فى الأراضي المحتلة وقيامها بالضم الفعلى تلك الأراضي وإهدار حقوق المواطنين تتضح مشروعية موقف حركات المقاومة والمنظمات السرية فى تأمين حقوق المدنيين خاصة حقهم بل واجبه فى الدفاع عن سيادتهم واستقلالهم وحقهم فى تقرير المصير»^(١)، ويضيف إلى ذلك قوله «إنه لا توجد فى القانون الدولى علاقة أو قاعدة تحول بين السكان فى الأراضي المحتلة وبين القيام بأعمال المقاومة الوطنية المسلحة بل هناك من الواجب ما يحتم عليهم ذلك دفاعاً عن الوطن وحرمة وانتصاراً بالشرف عن مجرد الرضوخ وقبول أحكام الحماية المدنية مقابل عدم الاشتراك الإيجابى فى مقاومة المحتل» ويؤكد على أنه «سلطة تقوم على القوة لا القانون كما هو شأن سلطات الاحتلال عموماً لا تقاوم إلا بالقوة»^(٢).. ونحى هذا المنحى فقهاء كثيرون من أمثال هال وشارل دى فيشر وكالفو وهينس تايلور الذين ذهبوا إلى القول بأن لسكان المناطق المحتلة حق الثورة بل ربما كان عليهم واجب الثورة المفروض عليهم انطلاقاً من علاقة الولاء القائمة بينهم وبين دولتهم الأم^(٣).

٣- العمل الدولى ومشروعية حركات المقاومة:

أكدت ممارسات الشعوب المختلفة فى فترات زمنية متباينة فى مواجهة الحروب العدوانية أكدت أحقية المدنيين فى المناطق المحتلة فى الثورة على الوضع غير المشروع الذى يقوم بقيام حالة الاحتلال الحربى واستخدام القوة العسكرية لإنهاء ذلك الوضع ومقاومته وإزالته، وقد مارست شوب عدة هذا الحق وبصفة خاصة إبان الاحتلال النازى لمعظم أراضى القارة الأوروبية حيث نهضت غالبية شعوب القارة الأوروبية تنظم نفسها فى صورة مقاومة شعبية مسلحة وتحمل السلاح لتفض مضاجع قوات الاحتلال النازى وتنهك قواه وتضعف من إمكاناته العسكرية لتصل فى النهاية إلى مرحلة التحرير الكامل لترابها الوطنى، وقد اعترفت حكومات الدول الحليفة ومحكمها بالصفة الحربية وبالتالي بحق المحاربين لتلك الحركات الشعبية المسلحة وذلك على الرغم من عدم توافر الشروط الأربعة المنوه عنها سابقاً واللازمة لإسباغ صفة المقاتل القانونى على أفراد المقاومة الشعبية^(٤). كما أكدت وكرست محاكمات مجرمى الحرب فى نورمبرج مبدأ منح أعضاء المقاومة الشعبية حقوق المحاربين النظاميين وامتيازاتهم^(٥).. كما أكدت الهيئات والمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها على أحقية تلك الحركات فى الكفاح فى سبيل استعادة الحق واسترجاع الأرض المختصة واستخدام كافة السبل لتحقيق تلك الأهداف^(٦).

(١) د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠ - ١٥٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٤) د. محمد المجذوب «تطبيق أحكام أسرى الحرب على أفراد المقاومة»، مجلة شئون فلسطينية «العدد الأول»، مارس ١٩٧١، ص ٢٠٠.

(٥) إلياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٦) د. عبدالواحد محمد يوسف الفار، أسرى الحرب، دراسة فقهية وتطبيقية فى نطاق القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية «القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٥»، ص ١٤٤.

٤- المقاومة الشعبية المسلحة وحق تقرير المصير:

حق تقرير المصير مبدأ عالمي عرف منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية^(١).. وتأسل في مفاهيم الشعوب الغريبة كما تأسل في مبدأ مونرو ١٨٢٣ ثم إعلان ويسلن ١٩١٨ وفي إعلان الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى كما جعل ميثاق الأمم المتحدة من هذا الحق أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، كما نص على هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة الأولى لكل من مشروعى الاتفاقيتين الخاصتين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان وفي الإعلان الخاص بتصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠، كما تأكد هذا الحق في مؤتمر فينا ١٩٦٩ الخاص بقانون المعاهدات تأكد على أساس كونه من القواعد الآمرة المشكلة للهيكل العام للقانون الدولي^(٢).

وهذا الحق الثابت والمستقر في القانون الدولي العام يربط التزامات تقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي بضرورة احترام حق الشعوب ورغباتها في تقرير مصيرها والامتناع عن كل ما من شأنه الانتقاص من ذلك الحق كما يولد حقوقا بالنسبة للشعوب الخاضعة فهو يتيح لها حق المقاومة ومعارضة كل مساس بحقوقهم الأصلي في الحرية وتقرير المصير^(٣).

٥- المقاومة الشعبية المسلحة وحق الدفاع عن النفس:

حق الدفاع عن النفس في القانون الداخلي هو الحق الذي يجيز لكل فرد أن يدافع عن نفسه وماله ضد كل اعتداء يقع عليهما، وهذا الحق مكفول للفرد أيضا في القانون الدولي تأسيسا على ما وصلت إليه الجهود العلمية الرسمية وغير الرسمية وما حدث من تطورات بعد سابقة نورمبرج من الاعتراف للفرد بالشخصية الدولية أى باعتباره محلا للحقوق والواجبات الدولية، إن استقرار مبدأ مسئولية الفرد الدولية في القانون الدولي في حالات الخروج على أحكام هذا القانون يقتضى بالتبعية أن يستفيد الفرد بأسباب الإباحة المعترف بها دوليا ويقع حق الدفاع عن النفس في هذا الإطار^(٤).. هذا وقد أيدت للمواثيق والعمل الدولي حق كل شعب في الدفاع عن نفسه والعمل على الحفاظ على أمنه واستقلال كيانه السياسي^(٥) غير أنه لكي يتمتع الفرد بهذا الحق ينبغي أن تتوافر شروط موضوعية تبيح له استعماله وهذه الشروط هي^(٦):

- أن يكون الاعتداء الذي ينشئ الحق في الدفاع عن النفس على درجة من الجسامة وسابقا في نشوئه على فعل الرد إذ أن القانون الدولي لا يعترف بالدفاع الواقى من عدوان مستقبل.
- ألا تكون هناك وسيلة للدفع الاعتداء إلا اللجوء إلى القوة فإذا لم تكن القوة هي الطريق الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه فإن حق الدفاع عن النفس لا ينشأ^(٧).

* * *

(١) المستشار على منصور «الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام»، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

- انظر أيضا: د. محمد عبدالمعزم عبدالحق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢) د. عبدالعزيز محمد سرحان، الإطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٢.

- د. عز الدين فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(٣) د. عبدالعزيز محمد سرحان، الإطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

- د. محي الدين على عشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٤.

(٤) د. عبدالواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٧.

(٥) إلياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

(٦) حول شروط الدفاع الشرعى عن النفس انظر: د. محمد عبدالمعزم عبدالحق، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢ وما بعدها.

(٧) د. عبدالواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

- المستشار على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

بعد هذا العرض للأسس التي تركز عليها مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة نستخلص أن المقاومة هذه سواء كانت تنطلق من داخل الأرض أو الإقليم المختل أو من قواعد ومراكز من خارج الأرض المختلة وسواء كانت في صورة هبات تلقائية *Levée en Masse* أى اندفاع السكان في ثورة عارمة يحملون فيها السلاح لمواجهة المختل أو كانت في صورة منظمة *Organized resistance movements* حيث ينتظم الأهليون في جماعات أو منظمات مسلحة تجدد وتستمد مشروعيتها من قواعد القانون الدولي العرفية والمدونة على حد سواء ومن الاتجاهات الحديثة في الفقه الدولي ومما جرى عليه العمل الدولي وما صدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات عديدة بشأن تقرير حماية أفراد المقاومة المسلحة الذين يسعون إلى الحصول على الحرية والحفاظ على كياناتهم وهويتهم القومية ومن الاتجاهات النادية بوجوب امتداد حماية قواعد القانون الدولي إلى جميع المشاركين في النزاعات المسلحة في عالمنا المعاصر^(١)

ويتربط على توافر المشروعية لأنشطة أفراد المقاومة الشعبية المسلحة أنهم يستحقون وصف المقاتل أو المحارب القانوني وبذلك لهم الحق في القيام بكل أعمال التدمير والتخريب التي يباح لأفراد الجيش النظامي القيام بها وفقاً لمبادئ قانون الحرب، فضلاً عن تمتع من يقع منهم في الأسر بوصف أسير حرب بما له من حقوق وامتيازات رسمتها وحددتها اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية والاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب^(٢).

التمييز بين الإرهاب والتفصال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال؛

يتضح لنا من استعراض أهم العناصر المميزة للمقاومة الشعبية المسلحة أن عنصر الطابع الشعبي وعنصر الدافع الوطني وعنصر القوى التي تجرى ضدها عمليات المقاومة هي المحك الأساسي في تمييز النشاط الشعبي المسلح عن غيره من أعمال العنف ولاسيما الإرهاب.

● فعلى حين نجد أن هناك رغبة عارمة ومتسعة النطاق لدى قطاع عريض من أبناء الشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته وفئاته في الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية لمواجهة المعتدى نجد أن المتخربين في جماعات إرهابية هم عادة أشخاص ناقمون على الأوضاع في المجتمع، ولا يمثلون بحال من الأحوال قطاعاً عريضاً من الشعب بل هم فئة أو فئات خارجة متمردة على الواقع القائم.

● أما فيما يتعلق بعنصر الدافع الوطني فعلى حين نجد أنه المحور أو المركز الذي تتبلور حوله وتعمل في سياقه وتدور في إطاره حركات المقاومة الشعبية المسلحة، هذا العنصر قلما يتوافر في المجموعات الإرهابية خاصة التي تمارس أنشطتها ضد أنظمة الحكم الشرعية القائمة منطلقين من أفكار مستساغة لديهم دون أن يكون لها أدنى ارتباط بالوطنية أو الصالح العام أو الأهداف القومية المتعارف عليها في المجتمع^(٣).

● وإذا ما نظرنا إلى عنصر القوى التي تجرى ضدها عمليات المقاومة الشعبية المسلحة لوجدنا أن هذه العمليات تجرى ضد عدو أجنبي فرض وجوده بالقوة العسكرية الغاشمة على أرض الوطن وأفقده

(١) د. عبدالواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٧.

د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢) انظر في الامتيازات والضمانات المقررة لأسرى الحرب وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة للوقفة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩:

د. عبدالواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦ وما بعدها.

د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣) للرجع السابق، ص ٤٨، وما بعدها.

استقلاله وسيادته، أما الأنشطة الإرهابية فإنها عادة ما توجه إلى أهداف محددة داخل المجتمع أو خارجه ليست كأهداف نهائية ولكن كسبيل للتأكيد على مضمون ما تسعى الجماعات الإرهابية إلى تأكيده في أوساط الحكومة أو النظام السياسى القائم في مجتمع ما من المجتمعات.

● أضف إلى ذلك محدد أساسى فى التمييز بين الإرهاب وحركات المقاومة الشعبية وهو طابع المشروعية الذى تتميز به أنشطة المقاومة الشعبية المسلحة وهو الذى أكدته مبادئ القانون الدولى فى هذا الخصوص متمثلاً فيما ذهبت إلى تقريره أحكام المحاكم الوطنية والدولية وماصدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات بهذا الشأن، بينما تفقد الأنشطة الإرهابية طابع المشروعية سواء بالنظر إلى القوانين الوطنية أو بالنظر إلى مبادئ القانون الدولى حتى أن الإرهاب استثنى بصورة مطلقة وأخرج من عدد الجرائم السياسية التى تكفل لها القوانين بعض التميز عن سواها من الجرائم بالنظر إلى البواعث السياسية التى تحرك المجرم السياسى وتدفعه للقيام بجريمته.^(*)

هذه هى أهم المحددات التى يمكن أن نميز لنا بين الإرهاب والمقاومة الشعبية المسلحة التى يكون هدفها الحصول على الاستقلال وتقرير المصير والتخلص من نير المحتل والمعتدى.

(*) راجع ما سبق تناوله فى صدد التفريق أو التمييز بين الإرهاب والجريمة السياسية.

5

الفصل الخامس

أساليب مواجهة الإرهاب

من تدوير مواجهة الإرهاب
بمجلس الشورى رقم ١٤ -
لجنة الشؤون العربية
والخارجية والأمن القومي
برئاسة الدكتور محمد شهاب
سنة ١٩٩٤

5

أساليب مواجهة الإرهاب

أوضحت النقاط السابقة أن مشكلة الإرهاب مشكلة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، سياسية، مؤسسية، ثقافية دينية، مختلطة مع بعضها البعض، وبالتالي فإن التعامل معها ومواجهتها يستلزم اتباع استراتيجية عامة شاملة تتضمن التعامل مع كل هذه الأبعاد مجتمعة دون إسقاط أى منها، ويترتب على ذلك - كما ذكر الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه فى نوفمبر الماضى فى الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى: «أن مواجهة العنف والإرهاب ينبغي أن تكون مسئولية المجتمع بأسره، مسئولية المؤسسات الدستورية الحريصة على المسيرة الديمقراطية.

مسئولية القوى السياسية والحزبية التى لن يكون لها وجود فى ظل حكم شمولى جديد، مسئولية الكاتب والأديب والمفكر والفنان.. بل إنها مسئولية المواطن العادى أيا كان موقعه لأنه هو الذى سوف يتحمل فى النهاية نتائج تهديد تلك الجماعات لأمن الوطن واستقراره وتقدمه».

إن التعامل مع ظاهرة الإرهاب يتطلب بالطبع إجراء دراسات سياسية واجتماعية واقتصادية تفصيلية حول كل العناصر التى سبق تناولها فى هذا التقرير، مع قيام كل جهة مسئولة أو معنية أو ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بإعداد خطة مفصلة لتحركاتها الخاصة بالتعامل مع هذه المشكلة، وبالطبع فإن بعض أبعاد المشكلة يتطلب الاجراءات التى يمكن أن تتخذ بصورة عاجلة أو سريعة لاحتواء مشكلة الإرهاب ووقف تصاعدها، ثمهيدا للتعامل معها بصورة

أكثر جاذبية، ومن الواجب أن تتبع كافة هذه الأساليب والإجراءات في ذات الوقت معاً، آخزين في الاعتبار أن هذه المشكلة تتطلب التحرك السريع الواعي المستمر.

ويمكن تقسيم الأساليب والإجراءات الخاصة بمواجهة الإرهاب إلى فصلين، يتناول أولهما الإجراءات العاجلة للمواجهة التي يتعين أن تتبع في المدى القصير، ويتناول الثاني الإجراءات الأوسع نطاقاً لمعالجة جذور الظاهرة.^(١)

الفصل الأول

الأساليب العاجلة لمواجهة الإرهاب^(٢)

ترتبط هذه الأساليب بإجراءات محددة تتم على مستوى القطاعات الأساسية الفاعلة المرتبطة بأبعاد مشكلة الإرهاب، ويمكن أن يتم التخطيط لها بشكل عاجل، وقد بدأ طريقه إلى التنفيذ فعلاً، وأهم تلك الأساليب:

١- المواجهة الأمنية:

هناك اتفاق عام في الوقت الحالي على أن مواجهة الإرهاب ليست مهمة أجهزة الأمن فقط، ذلك أنها مواجهة سياسية اجتماعية شاملة، غير أن هذا لا يقلل من مهمة أجهزة الأمن التي تعد أولى وأهم المهام المتصورة لمواجهة الإرهاب، باعتبار أن أعمال العنف الإرهابي - التي تتخذ الشكل المادي تحديداً - تمثل خروجاً واضحاً وصريحاً على قواعد القانون والشرعية، وعلى ذلك فليس هناك مجال للمهادنة معها، طالما تم الإمسك بالبنديّة والقنبلة، إلا أنه يجب أن نكون حريصين مع كل ذلك على ألا تؤدي أساليب المواجهة الأمنية إلى تصعيد مشكلة الإرهاب، أو إلى حدوث ممارسات قد يكون من شأنها - على المدى الطويل - أن يكسب الإرهاب أرضاً جديدة.

ومن حيث المبدأ، لا بد من دعم أجهزة الشرطة وتطويرها بكل الوسائل المتاحة المتناسبة مع حجم التحدي القائم في مواجهتها لتمكينها من ممارسة مهامها بفاعلية، وبالتوازي مع ذلك يجب أن تقوم أجهزة الأمن بدراسة مستفيضة حول كيفية تصاعد ظاهرة العنف الإرهابي في مناطق معينة رغم وجود أجهزة الأمن في تلك المناطق، والإفادة من هذه الدراسة.

ويجب التأكيد على ضرورة ترشيده أساليب المواجهة الأمنية، وعلى أن تحاط أجهزة الأمن بالظروف والإمكانات التي تمكنها من أداء دورها بفاعلية وكفاءة أفضل، وهو ترشيده يمكن أن يتم بأساليب كثيرة منها دعم أجهزة معلومات الشرطة، بحيث يكون لدى أجهزة الأمن معلومات دقيقة حول كل التطورات التي تحدث في مجال العنف الإرهابي، لكن نظل هناك نقاط محددة تستلزم بعض التفاصيل نظراً لأهميتها في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وهي النقاط التي تتصل بكيفية صياغة علاقة ارتباطية صحيحة بين كل من الإرهاب والأمن بشقيه السياسي والجنائي، مما يساعد كثيراً في التعامل مع هذه المشكلة.

(١) لما كانت أساليب المواجهة العاجلة ترتبط أكثر بمشكلة الإرهاب بشكلها الحالي، فقد تم تناولها بشكل تفصيلي، أما أساليب معالجة جذر الظاهرة فإنها تتعلق بتوجهات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط بمشكلة الإرهاب بصورة أعم، وسبق تناولها بصورة مختلفة أكثر من مرة في تقارير المجلس، لذا سوف يكفي التقرير بالعرض للخطوط العامة لها.

(٢) نظراً لأهمية هذه المواجهة باعتبارها خط الدفاع الأول ضد النشاط الإرهابي، فقد كان من الطبيعي أن يتناولها التقرير بشيء من التفصيل مع الاهتمام ببيان الجوانب الفنية المتصلة بها.

أثار تزايد المد الإرهابي في الآونة الأخيرة العديد من الأفكار والتساؤلات تركز كلها حول الأسباب الحقيقية وراء نجاح الإرهابيين في القيام ببعض عملياتهم، ولعل محل التساؤل أو التعجب يكمن في كيفية تحقيق مثل ذلك النجاح، رغم عدم التكافؤ الواضح بين عناصر الحماية الأمنية وبين جماعات الإرهاب، لهذا كان من الضروري إخضاع ذلك الموضوع برمه لقدر من البحث التحليلي الموضوعي، بهدف الوصول إلى بعض الملامح القادرة على إعادة تشكيل خطط الحماية الأمنية، بصورة تضمن عدم تكرار وقوع تلك الحوادث المؤسفة، تأسيساً على ذلك يمكن تناول موضوع الخطر الإرهابي في عدة نقاط رئيسية، يمكن إجمالها فيما يلي:

(أ) ماهية الخطر الإرهابي وغايته:

يقصد بالخطر الإرهابي ذلك الفعل الذي يتحقق بحدوثه إلحاق ضرر إرهابي جسيم بشخص أو شيء، أو بهما معاً، لذلك يمكن القول بأن الخطر هو تلك الحالة التي تخفى الضرر وتستره وتعتبر مصدراً حقيقياً له، ومن ثم فإن كليهما - أي الخطر والضرر - وجهان لعملة واحدة، هي الجريمة بمفهومها العام، وبالرغم من أن الصلة وثيقة للغاية بينهما فإن ثمة استقلالاً وتميز بين كل منهما، يرجع في حقيقته إلى انفرادهما بسمات خاصة، قد تباعد أو تقرب بينهما تبعاً لما قد يوجد من تعاصر أو تباعد زمني قد يصل أو يفصل أيضاً بينهما، ولذلك فإن الخطر الإرهابي قد ينشأ نتيجة لوجود أسبابه المتمثلة في إغفال مراحل التفكير والتحضير الإجرامي.

وحقيقة الأمر أن مواجهة الخطر ابتداءً يعتبر غاية ما تسعى إليه كافة الأجهزة الأمنية، لأن مواجهة الخطر في مبدئه مهما كانت تبعاته يعتبر أقل من حيث الجسامه مما يمكن أن يتحقق من حدوث الضرر ذاته.

ويتميز الخطر الإرهابي بسعيه إلى غاية محددة تتسم غالباً بالتدمير ولو بطريقة غير محدودة النتائج في بعض الحالات أو غالبيتها.

وهذا يعني أن الخطر الإرهابي يستهدف بالدرجة الأولى إحداث هزة أمنية مروعة في أي مجتمع من المجتمعات عن طريق بعثرة عناصر الاستقرار الحياتي في أي جزء من أجزائه، ويظهر ذلك بوضوح في الأثر المترتب على الخطر الإرهابي والمتمثل دائماً في الرعب وبعث الذعر في النفوس حتى ولو لم يكن موجهاً إلى هدف بذاته، وذلك كله بقصد زعزعة الثقة في حالة الاستقرار الأمني المنشود.

(ب) سمات الخطر الإرهابي وخصائصه الأساسية:

يتسم الخطر الإرهابي بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من أنواع الأنشطة الإجرامية الخنائية المعتادة، والتعرف على هذه السمات، يعد ضرورة لوضع الخطط الأمنية المناسبة لإجهاض هذا الخطر في مرحلة الإعداد والتحضير وإحباطه قبل التنفيذ.

ويمكن إجمال السمات العامة للخطر الإرهابي فيما يلي:

١ - السתר والإخفاء: يسعى مخطوط الخطر الإرهابي إلى ستره وإخفائه بدءاً من تصوره كخطر، وتدبره كفكر، وتخطيطه كمشروع وتدبيره كمحاولة، وإعداده كخطوة، وتنفيذه كفعل، ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة الكاملة في إنجاحه لتحقيق أهدافه من قبل منفذيه لتيقنهم من أن تسلل أي خبر عنه أو عنهم يحول دون نجاحه، بل ويضعهم تحت طائلة العقاب القانوني الذي ينتظرهم بأقصى جزاء وفقاً لما يقضى به القانون في حالتهم، ويسعى الإرهابيون إلى التحايل بإعمال ذهنهم وتوظيف خبائرتهم لستر كافة أفكارهم وإخفاء كل خطواتهم عن أعين رجال الأمن لضمان نجاحهم في تحقيق أهدافهم، وقد يتمثل ذلك في تجزئة الأدوار وتجهيل الشخصيات المنفذة، وذلك بعدم السماح

بوجود أدنى قدر من التعارف أو التواصل بينهم إلا في أضيق الحدود، بالإضافة إلى تجميع الهدف الإرهابي وعدم تحديده بطريقة حاسمة وذلك من خلال التدريب عليه بصفة عامة لا تكشف إطلاقاً عن ذاته أو هويته بغية تجهيله، أو الحيلولة دون إمكان الوصول إليه أو معرفة أبعاده، علاوة على اللجوء إلى وسائل الخداع لستر حركة الانتقال والاتصال لتضليل أجهزة الأمن وإبعادها عن الغاية الحقيقية المقصودة من ورائها.

٢- **التغير والتطوير:** يتخذ مخططو الخطر الإرهابي أسلوب الخداع لستر حركة الانتقال والاتصال فيما بين أعضاء التنظيمات الإرهابية، لمحاولة تغيير معالم ذلك الخطر والنجاح في تطوير ملاحمه، ومن ثم إضفاء ثوب من الشرعية عليه ليلبس في النهاية كصرف عادي، دون إمكانية التنبه له أو لمقدار ما يحويه من ضرر.

وتساهم قدرة الخطر الإرهابي في إمكان الاستجابة للتغير والتطوير في زيادة قابليته للستر والإخفاء تلك المهارة التي تساعد في إمكان تلويب الخطر الإرهابي في خضم الأحداث اليومية والمظاهر العادية التي كثيراً ما قد يستحيل إمكان كشفها أو التعرف عليها قبيل وقوعه بالفعل، وبما لا شك فيه أن الإرهابيين يذللون قصارى جهدهم في سبيل تجسيد مصدر خطرهم الإرهابي في إحدى المظاهر أو الأحداث التي تتسم بمحوريتها العالية في التغير والتطوير.

٣- **التغلغل والانتماج:** يتسم الخطر الإرهابي أيضاً بالقدرة على التغلغل في الحياة اليومية في صورتها الطبيعية، الأمر الذي يجعله دوماً يتوه بيننا وينطلي على الغالب الأعم من الناس، سواء من كان منهم وثيق الصلة به بحكم اهتماماته الوظيفية أم من كان منهم دون ذلك من حيث الاهتمام به، ومن ثم تزيد صعوبة كشفه في كثير من الأحوال، بل وتسهل إمكانية تسلل شروبه إلى درع الأمن بشكل يصيبه بضرر غالباً ما يكون فادحاً، ويساهم هذا التماثل أيضاً في إمكان تسلل الإرهاب إلى المنجى عليهم أو محل الهدف المقصود تحقيقه من جراء النشاط الإجرامي، دون أدنى تعرض من قوة المواجهة الأمنية المكلفة بالتأمين، ومثال ذلك قيام الإرهابيين بالتصدي لضحيّتهم في الطريق العام وظهورهم بمظهر المارة بصورة تمكنهم من إمكان الانقضاض عليها والنيل منها دون أدنى مقاومة، ويرجع نجاحهم في تحقيق ذلك إلى تماثل شكلهم وسلوكهم ومظهرهم مع شكل وسلوك ومظهر عامة الناس الذين قد يعج بهم مسرح الجريمة.

٤- **الرجوع والعدول:** يقصد بالرجوع والعدول قدرة الخطر الإرهابي من خلال مرتكبيه على الرجوع عن إتمام نشاطهم الإجرامي فور الشعور باكتشاف أمرهم أو الإحساس باحتمال ذلك، الأمر الذي يزيد من صعوبة الوصول إليهم أو التعرف على حقيقة قصدهم، وقد لا تسعف الإرهابي بعض الظروف المصاحبة لعمليته الإرهابية والتي قد تحول دون إتمام نشاطه وتحقيق غايته، ومن ثم تحول دون توقيفه توقفاً تاماً أو تمنعه من إمكان الرجوع في نشاطه أو العدول عن إتمامه، مما يجعله في تلك الحالات يحكم خبرته يحول نشاطه من المجال غير المشروع إلى مجال آخر يبدو في ظاهره مشروعاً، ويضمن له عدم لفت الأنظار إليه، ويتوقف بالطبع طول مدة التحول والإبدال الموقّعة على مدى ما يتهدده من مخاطر الرصد الأمني.

٥- **المبادأة والمفاجأة:** لعل أخطر ما يميز الخطر الإرهابي ويضمن له قدراً كبيراً من التفوق في غالبية الأحوال، ما تتسم به حركته وعملياته من مبادأة ومفاجأة يكون له دائماً فيها قصب السبق الذي يكفل له نوعاً من النجاح في تحقيق أهدافه.

٦- **المقدرة والسيطرة:** وكثيراً ما يترتب على استجماع العمل الإرهابي لكافة عناصر المبادأة والمفاجأة، أن يتحقق له قدر كبير من المقدرة التي تؤدي في النهاية لتحقيق نوع من السيطرة على الموقف بصفة عامة، وليس هذا بالطبع ناجماً عن تفوق موضوعي مجرد في مجال المواجهة الأمنية.

٧- التحين والانتهاز: وتعني تلك السمة قدرة العمل الإرهابي على حسن تقديره لحساب الزمن والوقت بشكل يتيح له تخير أفضل الأوقات لبدء تنفيذ مخططة الإرهابي، بصورة تكفل له تحقيق نوع من النجاح ولو كان مؤقتاً أو عارضاً. وواقع الأمر أن العمل الأمني مهما وصل إلى درجة الرشد المأمول في الأداء، فإنه لا محالة سيتعرض في بعض الأحوال لقدر من فترات الاسترخاء، ولعل هذا أمر طبيعي مهما حرصت الأجهزة الأمنية على ضرورة تعديده، ولعل هذا هو السبب الحقيقي الذي يسهل على مخططي العمل الإرهابي إمكانية تحين الوقت الأمثل لتنفيذ عملهم الإرهابي.

(ج) المردود السلبي لتواتر النجاح الأمني:

غالباً ما يؤدي انتظام الخدمات الأمنية واستمرارها مدة من الزمن إلى الاعتقاد بوصول خطة العمل فيها إلى نقطة الرشد الدالة على تطور كفاءتها، سواء في مجال التخطيط الأمني أو في مجال التنفيذ الأدائي، وقد يؤدي في النهاية إلى احتمال إصابة الكوادر الأمنية المكلفة بتنفيذ الخطة الأمنية بقدر من الغرور، ومن ثم يحول غالباً دون الانتفات إلى أي وجه من النقص والقصور الذي قد يشوب تلك الخطة، علاوة على أن التواتر الأمني يؤدي أيضاً في كثير من الحالات إلى التراخي في تنفيذ كثير من تفصيلات الخطة الأمنية، وفي نطاق ذلك التواتر الأمني المتتابع والتلقائي بصورة يومية لتنفيذ مهام الخطة الأمنية، فإن غالباً ما ينشط العمل الإرهابي متحيناً تلك الفرصة من الأداء المتراخي لبدءاً في تنفيذ مخططة بهجمات ليحقق أهدافه الإرهابية.

(د) الاستطراق الإرهابي وأثره في المخططة الأمنية:

يقصد بالاستطراق الإرهابي إمكان انتقال أثر الحدث الإرهابي سواء معطياته أو مقدماته المختلفة أو آثاره ونتائجه من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، بشكل متواز ومتساو يؤدي إلى نشوء قدر من الاستطراق - كذلك المعروف في السوائل - ولعل ذلك ناجم في حقيقته عن شمولية حالة الأمن وعمومية انتقال آثارها، أي قدرتها على التأثير في جميع مجالات الحياة.

ولذلك كله يبدو من الخطأ الفادح إمكان اعتماد خطط المواجهة الأمنية على رؤية ثابتة ومستقرة، دون أن تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات الدائمة أو الطارئة، وما لاشك فيه أن حسن تفهم ظاهرة الاستطراق الأمني ومن ثم توسيع منظور التخطيط الأمني، وكذلك اتساع حسن الكوادر المتوط بها الإشراف على مراحل تنفيذه، يساهمان بدرجة كبيرة وفعالة في حسن الربط بين تلك الظروف والمتغيرات، وبين استجابة الأداء الأمني لمتطلباتها.

(هـ) التردد بين التوقع والوقوع:

يوضح استقراء غالبية الأحداث الإرهابية التي استطاع منفلوها تحقيق أي قدر من أهدافهم في معظم الأنظمة الأمنية، تركيز الثغرات الأمنية التي ساهمت في نجاح تلك المخططة الإرهابية في سبب واحد يعد بحق هو السبب الرئيسي الذي ساهم بفاعلية في تحقيق مثل تلك الأهداف، ويكمن ذلك السبب في عدم ارتفاع الحس الأمني لدى بعض الكوادر الأمنية المتوط بها مهمة التأمين والحراسة إلى المستوى القادر على إمكان التمييز بين الخطر الإرهابي في مرحلتى التوقع والوقوع، ويقصد بذلك انتظار تلك الكوادر في غالبية الأحداث لحين وقوع الخطر الإرهابي بشكل يجعل لمنفقيه دائماً اليد العليا في عمليتي التنفيذ والهروب.

والواقع أنه شتان بين توقع الخطر وبين حدوثه، أو بين الخطر المتوقع والخطر الواقع، ذلك أن الخطر المتوقع يقصد به ذلك الخطر الذي تنبئ جميع الظروف والشواهد والأحداث المحيطة به إلى اقتراب حدوثه أو إلى اتجاهه مرتكبيه إلى إتمام تنفيذه وعلى النقيض من ذلك تماماً، فإن الخطر الواقع لا دلالة على وجوده إطلاقاً إلا من خلال نتيجة إرهابية معينة غالباً ما تفاجئ معظم الأجهزة الأمنية، ومن ثم تصعب مهمتها في إمكان تتبع الجناة وضبط مرتكبيها.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الفاصل بين الخطر المتوقع قبل حدوثه والخطر الواقع بعد حدوثه، هو فاصل يعتمد توافره بالدرجة الأولى على الحس الأمني، إلا أن ذلك الحس أو الحدس الأمني ليس مسألة تخمين ذاتي أو تنبؤ عشوائي، يخلو تماماً من أى معطيات تؤكد احتمال وقوعه، وإنما يعتمد في الحقيقة على معطيات موضوعية لها أساس من الواقع تنبئ به وتدل عليه بشكل يمكن به لدى رجل الأمن الواعي الوصول إلى مصدره واستشعار وجوده قبل تحوله من توقع مستقبل إلى واقع حاضر.

ولعل حادث اغتيال المرحوم الدكتور رفعت المحجوب خير دليل على صحة ذلك المعيار، حيث كانت ظروف الجناة الإرهابيين وجميع الملابس التي صاحبتهم والدلائل التي يمكن استخلاصها من موقعهم بصفة عامة، تنبئ كلها باتبعات الخطر الإرهابي منهم وتؤكد من حركاتهم وتسله من أسلوب تصرفهم وبشكل كان يمكن أن يستنبط منه مكن الخطر ويساعد في التعرف على حجمه وحقيقة أبعاده.

ذلك أن غياب الحس الأمني القادر على إلمكان التمييز بين الخطر المتوقع والخطر الواقع، يرجع في حقيقته إلى ما يضيفه التواتر الأمني في أداء الخدمات الأمنية بصفة عامة من حالة الاسترخاء القادر بتبسيطه لمستوى الأداء على افتقاد الكوادر الأمنية لأية معطيات كافية بإمكان وصولها إلى استشعار الحس الأمني بالدرجة المنشودة، ومن ثم إمكان مواجهة الخطر المتوقع قبل حدوثه.

ومما سبق يمكن رصد بعض التوصيات الأمنية المتعلقة بمواجهة الخطر الإرهابي على هذا المستوى:

١ - زيادة الاهتمام بتنمية الحس الأمني لدى مختلف الكوادر الأمنية وذلك بإفصاح مجال دراسي أوسع لها في المقررات الأمنية في مختلف المعاهد الشرطية.

٢ - الحرص على أن يكون رجل الأمن المكلف بالتصدي لهذا النوع من الجرائم على علم ودراية كاملة بالانتماءات الفكرية التي يتبناها الإرهابيون، مع القدرة على مناقشتها ودحض الفكر المغلوط فيها، فالتمسدي للتطرف الديني ينبغي عليه أن يكون ملماً بأمور الدين وأحكامه حتى يستطيع أن يقف على مظاهر الفكر المتطرف ويحلله، فيكون له القدرة على مواجهة عناصره، إنها عمليات متشابكة ومتداخلة غاية الأهمية والحساسية وتطلب مزيداً من الجهد الذهني قبل البدني لرجال الأمن.

٣ - منع تثبيت الكوادر الأمنية المنوط بهم القيام بالخدمات الأمنية المستندة منعا للوصول إلى حالة الاسترخاء الأمني للمعز لتلك الخدمات في حالة استمراريتها.

٤ - تدريب الكوادر الأمنية المختلفة عملياً باصطناع نماذج تجريبية للأحداث الإرهابية تتسم بقدر من الصدق والفاعلية والجدية، وذلك للوقوف على جميع ما قد تسلسل للعمل الأمني من سلبيات أو قصور.

٥ - تركيز الخطط الأمنية في مجالاتها المختلفة على ضرورة التعامل مع الخطر المتوقع القائم على معطيات موضوعية يمكن من خلالها استشعار وجوده، وعدم الانتظار لحين وقوع الخطر بالفعل.

٦ - العمل على تطوير خطط الحماية الأمنية سواء في مجال التأمين أو في مجال الحراسة بشكل دوري قصير المدى، في ضوء ما تسفر عنه عملية استقراء جميع الأحداث اليومية والظروف الثابتة والمتغيرة.

٧ - التركيز في الخدمات الأمنية على الأجهزة المتخصصة دون الاعتماد بشكل مستمر على جميع الأجهزة الأخرى بحد للمساندة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وصول جميع الأجهزة إلى حالة من الاستنزاف الدائم.

٨ - زيادة فاعلية وسائل التأمين والحماية وتطوير أساليبها المختلفة ليستمر السبق دائماً للأمن في حلبة الصراع مع المجرمين، وذلك بعد ما ثبت من خلال بعض الأحداث تفوق العناصر الإرهابية على الأمن في تسليحها أو تدريبها أو تكيف أدايتها.

٩ - ضرورة ربط الأماكن المهمة والطرق والميادين الرئيسية بشبكة فعالة من آلات تصوير الفيديو التي تتصل بغرفة عمليات رئيسية تنشأ خصيصاً لذلك، يتم عن طريقها استطلاع حالة الأمن بصفة عامة، وإمداد الأجهزة الأمنية المختلفة بدلالات الحالة الأمنية، ليتولى كل جهاز بعد ذلك مسئولياته في أسرع وقت.

١٠ - العمل على الارتقاء بالدور الأمنى للجمهور للمساعدة فى منع الجريمة والمساهمة فى قمعها.

١١ - العمل على الارتقاء بمستوى رجال الأمن من حيث التأهيل والتدريب والمستوى المادى بصورة تحفظ هبة جهاز الأمن.

ثانيا: الإرهاب والأمن الجنائى:

إن الأمن الجنائى - بمفهومه الشامل - هو وضع وممارسة الضوابط اللازمة لضبط إيقاعات الحركة الإنسانية فى المجتمع بكل أبعاده ودوافعها، وذلك فى إطار قواعد القانون الوضعى، والأمن الجنائى ليس هو منع جريمة ترتكب أو ضبط المجرم بعد ارتكابها، بل يشمل طرق الوقاية منها، وهو بهذا المفهوم الشامل يمتد داخل محاور تلك الحركة الإنسانية ليحيط بدوافع الفعل الإنسانى، والحدود التى تمتد إليها ردود هذا الفعل، ليخلق فى النهاية حالة من الأمان والثقة داخل المجتمع، ومتاخا من الاستقرار يحيط بحرته.

أما الأمن السياسى فهو بمفهومه الشامل أيضاً، تلك الضوابط التى تحكم حركة المجتمع فى إطار الشرعية الدستورية والحفاظ على المؤسسات القائمة، والجريمة السياسية التى يسعى الأمن السياسى إلى منعها أو ضبطها، هى تلك الجريمة التى يخطط لارتكابها أو يتم تنفيذها لباعث سياسى، حتى ولو كان الحق المعتدى عليه ليس ذا طابع سياسى.

إن تحقيق الأمن السياسى بمفهومه الشامل - أى تأمين الشرعية الدستورية فى الدولة - لا بد أن يبدأ من ركيزة تحقيق الأمن الجنائى أولاً، وذلك لأن أى خلل أو اختراق للأمن السياسى لا بد أن يبدأ فى صورة خلل أو اختراق للأمن الجنائى أولاً، وعلى ذلك فإنه لو تمت السيطرة على الأمن الجنائى داخل المجتمع لأصبح الطريق إلى اختراق الأمن السياسى بالغ الصعوبة.

فالجريمة السياسية تبدأ بمرحلة الفكر ذى الدافع السياسى، ثم يبدأ هذا الفكر تدريجياً فى التحول إلى فعل، وهو فى تحوله إلى فعل يمر بعدة مراحل للتخطيط للفعل، ثم التجهيز له، ثم تنفيذه. ومرحلة التجهيز للفعل هى المرحلة التى تدخل فى نطاق الأمن الجنائى، وهى التى يتم فيها الإعداد لتوفير عناصر الجريمة السياسية.

ودور الأمن الجنائى فى مرحلة التجهيز للفعل دور مهم وحاسم، فإذا ما تم التركيز عليه فى عناية واهتمام، أمكن إحباط محاولة التجهيز فى مهدها، قبل أن يتحول الفعل إلى مرحلة التنفيذ.

وإذا تتبعنا مختلف الجرائم الإرهابية التى تمت خلال الفترة الأخيرة فى بلادنا^(١) فسوف نجد دلالات على قدر كبير من الأهمية.

فالتجهيز لقتل الدكتور فرج فودة مثلاً، بدأ بسرقة مotosيكل يملكه رجل بسيط أبلغ عن السرقة فى حينها، لكن البلاغ لم يلقى الاهتمام اللازم، مع أن تلك الحادثة الجنائية البسيطة شكلت أحد عناصر هذه الجريمة السياسية حيث استخدم المotosيكل المسروق فى تنفيذ تلك الجريمة.

(١) انظر للمحققين رقم (١)، (٢) من التقرير.

لكن هذه الحقيقة لا تمنعنا من أن نشيد بالجهد غير العادى الذى يبذله رجال الأمن فى بلادنا، فهو جهد واقع ومشهود، أودى بحياة البعض منهم وإصابة البعض الآخر، حماية للمجتمع بأسره، ودفاعا عن حقوق ومصالح الجميع، إلا أنه جهد تعوزه إمكانيات بشرية وتكنولوجية أكثر تقدما، تفرض هيئة القانون وسيادته هو تأكيد للدور المطلوب من الأمن الجنائى، وكذا الوجود الأمنى فى الشارع المصرى هو تأكيد لهذا الدور.

وهذا الدور لن يتأتى إلا فى ظل رجل الأمن الواعى، حسن المظهر، جيد التدريب، الملم إلماما تاماً بواجباته، والذى يسارع إلى نجدة كل من يلجأ إليه، حقيقة، هناك اهتمام كبير بإعداد ضابط الشرطة من حيث حسن الاختيار ومستوى التدريب والتثقيف، ولكن هذا الاهتمام لا يعتمد إلى الجنود - اللبنة الأساسية فى كل بناء أمنى - ذلك أن رجال الأمن فى الشارع المصرى الآن هم مجموعة من المجندين الأمنيين الذين يؤدون مدة الخدمة الإلزامية بجهاز الشرطة، فهل على مثل هؤلاء يقع عبء الأمن فى الشارع المصرى؟ وهل يستطيع هؤلاء البسطاء فرض هيئة القانون وسيادته؟ فالثابت أن الأمن الجنائى قاصر عن القيام بدوره المطلوب فى ضبط إيقاعات الحركة فى المجتمع، وقد تكون له أسبابه ودواعيه المبررة لهذا القصور، ولكن يبقى من الواجب أن ندرس أسباب هذا القصور، وأن نضع الحلول الواقعية، ونهى له المناخ المناسب حتى نستطيع بعد ذلك أن نرصد ونحاسب.

وحين نذكر الأمن الجنائى، فإننا لا نقصد به فقط ذلك الفرع من التقسيمات النوعية لأجهزة الشرطة، ولكن المقصود هنا جميع فروع الشرطة التى تتعامل مع المجتمع.

وأخيرا، فإن الهدف مما سبق ليس إلقاء اللوم على أجهزة الأمن، حيث إن الجميع يقدر دور الوطنى المشرف الذى تقوم به تلك الأجهزة فى مواجهة واحد من أهم التهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى فى الوقت الحالى، وما تحمله من مصاعب شتى فى سبيل حماية استقرار الوطن واقتصاده، وما تبذله من تضحيات وصلت إلى حد تعرض رجال الشرطة للاغتيال فى أحيان كثيرة، وهو التقدير الذى عبرت عنه جماهير المواطنين التى شيعت ضحايا الإرهاب من رجال الشرطة بأصدق صورة، وبقي الهدف من كل ما سبق هو الحرص على أن تصبح المواجهة الأمنية عملا شاملا فعلا باعتبارها أحد خطوط الدفاع الأساسية ضد الإرهاب.^(١)

٢- المواجهة الدينية

تعتبر المواجهة الدينية أحد الأساليب العاجلة الأساسية لمواجهة مشكلة الإرهاب ذلك أنه يتخذ الدين الإسلامى ستارا له فى ممارساته، وفى تجنيد واستقطاب الشباب فى ظل تفسيرات مغلوطة واجتهادات خاطئة تتنافى وأحكام الدين السمحة الصحيحة، وهو ما يعنى أن هناك غيابا على مستوى معين للتفسيرات الصحيحة للدين، وللقدرة على توصيلها بأسلوب صحيح وفعال للشباب، فموقف الشريعة الإسلامية من أعمال العنف الإرهابى واضح بما لا يدع مجالا للشك فى أن تلك الأفكار والممارسات تعد خروجا عن الدين الصحيح، رغم ذلك فإن الأفكار المنطرفة تجد سبيلها إلى النفاذ لعقول الكثيرين، إن الدين الإسلامى يرى أن قتل النفس الواحدة جرعة فى حق الإنسانية كلها، ويوجب على الإنسانية أن تقتصر لنفسها، قاله تعالى يقول:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.

(سورة النساء - آية ٩٣)

﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.

(سورة المائدة - آية ٣٢)

(١) انظر للمحق رقم (٥) من التقرير.

وقد نهى الرسول الكريم ﷺ عن قتل النفس واعتبره من الكبائر، مؤكداً أن دماء وأموال المسلمين حرام عليهم، ولم يقتل الرسول ﷺ مسلماً أو ذمياً أو مشركاً، وكان رحيمًا، حلماً لنا.

وفي هذا المعنى ذكر الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه، فى ليلة القدر ويوم الدعاة (٢٦ رمضان ١٤١٣ هـ - ١٩ مارس ١٩٩٣ م): «ولم يعرف من تاريخ النبى وخلفائه أن أحدا منهم قتل أى مسلماً من أصحاب دين مخالف، أو حمل أحداً على اعتناق الإسلام بحد السيف... ولم يعرف من تاريخ النبى وخلفائه أن أحداً منهم قتل مسلماً بخلافته إياه فى رأى أو لمخايرته له فى المذهب».

إضافة إلى ذلك فإن الشريعة الإسلامية قد طبقت منذ حوالى أربعة عشر قرناً أول تشريع قانونى يصور الجرائم الإرهابية، ويضع لها شرائطها وأركانها بما يكاد يتفق تماماً مع الاتجاه الحديث نحو تعريف الإرهاب وتمييزه عن غيره من الجرائم المماثلة، وقد أوضح الفكر الإسلامى صورتين من صور الخروج على السلطة السياسية والنظام الاجتماعى فى الدولة وهما جرمتا: «البغى» و«الحراية».

ومثل جريمة البغى الثورة المسلحة والعصيان والتمرد والخروج على السلطة السياسية فى الدولة، أما الجريمة الثانية وهى الحراية فهى جريمة من جرائم الحدود وتدخل فى نطاق الجرائم الجنائية، وقد ورد النص على جريمة الحراية فى الآيتين ٣٣، ٣٤ من سورة المائدة: حيث يقول الحق تعالى:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.
(سورة المائدة آية ٣٣ - ٣٤)

فالذين يحرضون على الشر ويزعجون الآمنين ويروعون الناس، هم للفاسدون الذين يعيثون فى الأرض فساداً، ودعونا نسأل: هل الدعوة للإسلام لا تأتى إلا بالسلاح والقنابل والمتفجرات؟ ويقول الحق تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.
(سورة النحل - من الآية ١٢٥)

ويقول الحق تعالى:

﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.

ويقول الحق تعالى:

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ * وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

(سورة الأعراف - آية ٥٥، ٥٦)

فالأمن نعمة كبرى حرص الشارع الأعظم على استقرارها، فهذه الأحكام الشرعية الواردة فى القرآن الكريم تبين مدى حرص الإسلام على سلامة الأمة وأفرادها.

إضافة إلى هذا فإنه من الثابت أن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التى تستند إليها جماعات العنف الإرهابى فى أفكارها لها تفسيراتها المنضبطة الرشيدة، التى لا تتفق مع الاجتهادات الخاصة لقادة جماعات التطرف والإرهاب، كما أن الاجتهادات الفقهية التى يقومون بالاعتماد عليها فى تبرير أعمالهم لها أسباب التنزيل الخاصة بها، كما أن هناك شروطاً مختلفة للاجتهاد والفتوى تخرج هؤلاء تماماً عن إطار من يحق لهم الاجتهاد والفتوى.

رغم كل ذلك فالأمر يحتاج إلى المزيد في مجال المواجهة الدينية، كما أن وزارة الأوقاف مع أنها تعمل على ضبط الأمور في المساجد، وعلى تأهيل الدعاة القادرين على مواكبة روح العصر ومتطلباته، ورغم الجهود الهائلة التي تبذل في هذا الإطار، إلا أنه يتعين عدم ترك أى مسجد لهذه الجماعات لتفعل بمنابرهم ما تشاء، ولا بد من تأهيل الدعاة بصورة تجعلهم أقرب إلى عقول الناس، وكذا دعم المساجد بمكتبات حديثة ومتطورة وتنشيط دور المسجد في التنوير الصحيح، ولا بد أيضا أن يتخذ رجال الدين مواقف إيجابية تجاه ما يدور.

ومن الضروري قبل ذلك دعم هبة واحترام المؤسسة الدينية، لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية عن طريق خوض حوارات صريحة وواضحة ومباشرة مع الشباب، خاصة الشباب المتدين الذى قد يقع فريسة للإرهاب.

٣- المواجهة التشريعية

تعتبر السياسة التشريعية من أهم أساليب المواجهة العاجلة للإرهاب، وقد شهد مجال تشريعات مكافحة الإرهاب تطورا ملحوظا في كثير من الدول، يتركز على المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: أن كل الدول الديمقراطية التي عرفت الإرهاب قد اعتمدت بصورة أساسية في مواجهته على التشريعات والقواعد القانونية.

ثانياً: أن تلك الدول في مواجهتها للظاهرة الإرهابية قد لجأت إلى استحداث قواعد قانونية خاصة لمكافحة الإرهاب، تلائم ذلك النوع من أنواع الإجرام، وتستطيع مواجهة التطورات والأشكال الجديدة للعمليات الإرهابية.

ثالثاً: أن التشريعات الحديثة قد اعتمدت في مواجهة الإرهاب على اتباع سياسة تشريعية مزدوجة تقوم على الردع من جانب وعلى التشجيع والمكافأة من جانب آخر، وأن تلك السياسة المزدوجة قد حققت نجاحاً وأثبتت فاعلية.

وإذا كان الردع أمراً مألوفاً لمواجهة الجريمة بصفة عامة، فإن قوانين التوبة أصبحت تلعب دوراً بارزاً وتمثل أحد جناحي السياسة التشريعية في مواجهة الإرهاب.

وتتضمن السياسة التشريعية الحديثة القائمة على الردع والمكافأة مغزى جديراً بالتقدير على الصعيد السياسي، فهو يعنى أن الدولة قد تجاوزت السياسة قصيرة المدى والتي تعتبر العمل الأمني هو الأسلوب الوحيد لمواجهة التحدي الإرهابي، كما أن قوانين التوبة تعطي الفرصة للعودة إلى السلوك السوي وتساعد في ذات الوقت على خلق خلاف سياسي داخل التنظيمات الإرهابية.

كذلك فإن توبة الإرهابيين وتعاونهم مع العدالة، لا يمثل فقط نجاحاً من الناحية القانونية، ولكنه يعكس أيضاً نجاحاً سياسياً، فالتوبة تجدد قيمتها من الناحية السياسية في النقد الذاتي من جانب النائب لماضيه الإرهابي، كما أن انفصال بعض الإرهابيين عن العمل الإرهابي وتعاونهم مع العدالة يمكن أن يثير الكثير من الشكوك عند عامة الشعب حول مصداقية الإرهابيين وصحة مزاعمهم.

وإذا كان تبنى سياسة تشريعية مزدوجة في مكافحة الإرهاب يجد له بعض الدواعي في الاعتبارات القانونية والسياسية، فإن الحاجة العملية تدعو إلى اتباع تلك السياسة المزدوجة، ذلك أن وجود تشريعات أمام الإرهابيين تفتح أبواب التوبة يشكل عوامل ضغط نفسى على أعضاء المنظمات الإرهابية حيث يجدون فيها فرصة للخروج من مأزقهم.

علاوة على أن تلك التشريعات تستغل لحظات الضعف التي يمكن أن تتبأ أى إنسان مهما كانت درجة اعتقاده فى مبادئ معينة، فضلا عن أنها تشكل عامل إغراء للأشخاص المترددين، ممن تورطوا فى العمل الإرهابى، فتتيح لهم فرصة التراجع.

هذا فضلا عن المعلومات المهمة التى يمكن أن تحصل عليها الشرطة من الإرهابيين التائبين الراغبين فى الاستفادة من قوانين التوبة.

وتأسيسا على ما سلف يجب أن نستأنس بما تتيحه تشريعات الدول الأوروبية الديمقراطية فى مواجهة الإرهاب قبل تناول موقف المشرع المصرى بهذا الشأن، فقد قامت بعض الدول الأوروبية العريقة فى الديمقراطية -والتي تحترم الحرية الشخصية- بسن تشريعات جديدة اتسمت بطابع الحزم فى مواجهة الإرهاب، كما اتجه البعض الآخر إلى إضافة تعديلات فى قوانينها لمجابهته، وتقيد مراجعة تلك التشريعات والقوانين أن الشدة والحسم كانتا السمتين الأساسيين لمواجهة الإرهاب، بما أدى إلى تحجيمه أو الحد من آثاره.

وفى هذا الصدد فإن الملحق رقم (٤) من التقرير يتضمن استعراض الخطوط العامة لكيفية مواجهة الإرهاب فى التشريعات الألمانية، والفرنسية والإنجليزية.

موقف المشرع المصرى:

حرص الدستور المصرى (١٩٧١) على تأكيد حرية المواطن وأعطاها قدرا عاليا من الحماية لدرجة أن الاعتداء عليها أصبح جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا الدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم، مع تعويض من وقع عليه الاعتداء تعويضا عادلا.

كما حرص الدستور المصرى على تقرير أكبر قدر من الحقوق للمواطن والتي تكفل له ممارسة نشاطاته الفكرية والاقتصادية.

وتشير مراجعة مواد الدستور المصرى والمتعلقة بحقوق وحرىات المواطن المصرى^(١) إلى أن المشرع المصرى قد كفل للمواطن سياجا دستوريا يعادل - إن لم يتفوق - على ما جاء بلساتير أكثر الدول الأوروبية عراقة فى الديمقراطية. وجدير بالذكر أن كلا من قانون العقوبات المصرى وقانون الإجراءات الجنائية يعتبران من التقنينات الصادرة حديثا نسبيا، فالأول صدر فى عام ١٩٣٧ والثانى صدر فى عام ١٩٥٠ - ومع ذلك ليس هناك أثر ظاهر وملحوس للجريمة الإرهابية فى قواعد أى من القانونين، بل يمكن القول بأن التشريع المصرى لم يكن يعرف الجريمة الإرهابية كجريمة مستقلة مختلفة عن الجريمة العادية، وبالتالي فإنه لم يضع لها قواعد موضوعية أو إجرائية مغايرة لتلك التى تحكم الجريمة العادية.

وعندما تصاعدت الممارسات الإرهابية، كان لزاما على الدولة أن تسارع بمواجهة هذا الخطر الداهم الذى أصبح يهدد مستقبل هذا الوطن، بإدخال بعض التعديلات التشريعية إنفاذا للبلاد من هذا الإرهاب حتى تتم حماية أمنها واستقرارها، وتحقيقا لهذا الغرض تقدمت الحكومة بمشروع قانون تعديل بعض نصوص قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى، لمواجهة الجرائم الإرهابية، بما يحقق الردع ويسر مهمة رجال الأمن فى سرعة ضبط هذه الجرائم، وقد صدرت هذه التعديلات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢^(٢)، ويمكن رصد أهم ملامح هذا القانون فيما يلى:

(١) تراجع مواد الباب الثالث من الدستور (من ٤٠ - ٦٣).

(٢) انظر الملحق رقم (٣) من التقرير.

أولاً: أنه لم تتم مواجهة الإرهاب بإصدار قانون مستقل يخصص لهذا الهدف بل تمت المواجهة التشريعية ضمن أحكام قانون العقوبات على أساس أن هذا القانون هو القانون العام للجريمة في مصر فضلاً عن أنه يشتمل على القواعد العامة التي تسرى على جميع الجرائم، وعليه أن يستجيب لحاجة المجتمع ومتغيرات العصر، وهو ما انتهت إليه كثير من التشريعات في الدول الديمقراطية.

ثانياً: أنه لأول مرة عني المشرع بوضع تعريف للإرهاب، يوضح المقصود به والوسائل التي يلجأ إليها، والغاية التي يسعى لبلوغها والأثر المترتب عليه.

ثالثاً: أن الحل التشريعي قد راعى أحكام الدستور، ذلك أن نيل الغاية لا يفتى عن شرعية الوسيلة، وأن هذا القانون جاء ليحقق الجزاء الرادع بسطة القانون وسلطة القضاء ويسر مهمة رجال الأمن في سرعة ضبط هذه الجرائم.

رابعاً: أن المشرع قد تناول بالتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية لتحكم المسار الإجرائي لهذا النوع من الجرائم نظراً لخطورتها.

خامساً: لما كان الواقع قد كشف عن أن الإرهاب يعتمد في ممارسة نشاطه على تمويل قد يأتيه من الخارج، فقد تناول القانون الجديد بالتعديل قانون سرية الحسابات بالبنوك حتى يتمكن النائب العام مباشرة - وفي سرعة ويسر - من الوقوف على وجه الحقيقة، والاطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم في الوقت المناسب.

سادساً: أن المشرع في التعديل الجديد قد أخذ بالسياسة التشريعية الحديثة المزدوجة - المؤسسة على الردع والمكافأة - حيث أعفى من العقوبات المقررة للجرائم الإرهابية، كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق، وأجاز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد إتمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق، إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين.

وإذا كان من المتوقع أن تؤدي هذه التعديلات التشريعية إلى النتائج المرجوة منها، إلا أنه قد يكون من السابق لأوانه أن نعطي تقييماً محدداً لمدى فاعلية هذه التعديلات الآن.

وفي كل الأحوال فليس بالتشريع وحده يحارب الإرهاب، فالإرهاب والقضاء عليه ليس مسئولية الحكومة وحدها، ولا رجال الشرطة وحدهم، ولكن كل مواطن في مصر يجب أن يكون له دور في هذا المجال، الأحزاب السياسية، المؤسسات التعليمية، والتنظيمات الشعبية، وسائل الإعلام ومراكز الشباب، ورجال الدين.

إن الإرهاب يتناقض تماماً مع الطبيعة البشرية المصرية، ولا يليق بأمة وصفت بأنها خير أمة أخرجت للناس، كما أن الإرهاب يعتبر نوعاً من أنواع التعويق لخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يهدم الاستقرار اللازم والضروري حتى نأمل في غد أفضل بالنسبة لأبناء الشعب الذين يتحملون في صبر ومعاناة التحول في هذه الفترة، حقيقة أن الإرهاب كان موجوداً وسيظل موجوداً بعد هذا القانون ومن قبله، إلا أن مواجهة الإرهاب في هذه الفترة، هي من أجلنا جميعاً، حتى يمكن أن نحقق الغد الأفضل، الذي نعمل جميعاً من أجله.

٤. المواجهة الإعلامية:

تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً وأساسياً في مواجهة الإرهاب عن طريق قدرتها على الوصول إلى المواطنين بصورة مباشرة وبأساليب متنوعة، وقدرتها على التعامل مع الرأي العام، بل وتشكيل بعض التيارات القيمة

والسلوكية فى المجتمع، وهناك بالطبع أدوار مختلفة يمكن أن تقوم بها تلك الوسائل - خاصة التلفزيون - لمواجهة مشكلة الإرهاب، كتنشيط الفكر السوى، وإثارة القضايا الأساسية المرتبطة بالإرهاب، وإدخال المواطن كعنصر أساسى من عناصر مواجهة المشكلة، وهى أمور يمكن القول أن الإعلام المصرى على قدر كبير من الوعى بها.

لكن يظل هناك دور أساسى مباشر للإعلام يجب أن يترسخ فى المرحلة القادمة فى ضوء الظروف الإقليمية والدولية التى تحيط بقضية الإرهاب، وفى ضوء اتجاه الإرهاب نحو استهداف السياحة، وهو دور يرتبط بوسائل تعامل الإعلام مع الممارسات الإرهابية، ذلك أن الإرهاب يعتمد - بصفة عامة - لتحقيق أغراضه على ركيزتين أساسيتين هما: نشر الدعر وترويج الفكر.

ومن ثم فإنه يكون موجها إلى النفوس والعقول فى المقام الأول، أكثر مما يكون موجها إلى الأجساد والمنشآت. وترتبط على ذلك فإن المواجهة الإعلامية السليمة للتطرف من ناحية، والممارسات الإرهابية من ناحية أخرى، ينبغى أن تكون مرتكزة على عدة عناصر أساسية:

أولا: وجود سياسة إعلامية «مستمرة» لمواجهة الإرهاب، بحيث لا يكون اهتمام وسائل الإعلام، مجرد ردود أفعال «موقته» لأحداث إرهابية متفرقة.

ثانيا: الحرص على وضع ظاهرة الإرهاب فى مصر فى حجمها الحقيقى، حتى يمكن إيجاد توازن بين درجة الاهتمام الإعلامى بالإرهاب، وبين حجم مخاطره على المجتمع، فالتوهين من مخاطر الإرهاب، تماما مثل التهويل فيها، يخفى حقيقة هذه المخاطر وبالتالي يحول دون اكتشاف سبل المواجهة السليمة لها.

ثالثا: أن أجهزة الإعلام بجميع أشكالها المكتوبة والمسموعة والمرئية، لابد أن تفرق بوضوح بين التطرف والإرهاب، وأن تعالج كلا منهما بما يناسبه من وسائل.

فمن المعلوم أن الإنسان لا يستطيع أن يتبنى موقفا، أو يعتنق فكرة، أو يتخذ قرارا فى شأن من شئون حياته، إلا على ضوء المعلومات المتوفرة له عن هذا الموقف أو الفكر، أو القرار، وهو يحصل على تلك المعلومات من وسائل الاتصال والإعلام، فهذه الوسائل تقوم بجمع ومعالجة المعلومات، ثم نشرها أو إذاعتها من أجل المساعدة على فهم الظروف المحيطة بالأحداث، والوصول إلى وضع يمكن الأفراد والجماعات والشعوب والحكومات من تبني المواقف أو اتخاذ القرارات المناسبة.

معنى ذلك أن من يعتنق فكرة متطرفة، أو يتخذ سلوكا إرهابيا، إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل عليه من أفكار أو معلومات، من خلال وسائل الاتصال والإعلام.

لذلك فإن الخطوة الأولى فى المواجهة الإعلامية للإرهاب، هى مقاومة الفكر المتطرف والحيلولة دون تمكين هذا الفكر من تخريب عقول الشباب، إننا بذلك نوقف تدفق أية دماء جديدة فى شرايين الإرهاب، فيسهل بعد ذلك محاصرته، ثم تصفيته.

رابعا: أن المواطن، يستقبل الأفكار والآراء والمعلومات والأخبار، وينقلها من وإلى غيره من الأفراد عبر نوعين من وسائل الاتصال والإعلام: الأول هو الاتصال المباشر، والذي يأخذ أحيانا شكل الاتصال الشخصى، كما فى اللقاءات الثنائية، وفى أحيان أخرى يأخذ شكل الاتصال الجمعى، كما فى المساجد، أو الندوات، أو المسرح، أو فى المؤتمرات أو فى حلقات الدرس فى المدارس والجامعات وغيرها.

أما النوع الثانى من وسائل الاتصال فيضم وسائل الاتصال الجماهيرى كالكتب والصحف والراديو والتلفزيون والسينما والتلفيد وغيرها.

ومن هنا فإن المواجهة الإعلامية يجب أن تشمل جميع وسائل الاتصال والإعلام المباشر والجمهور، وقد كشفت التجربة العلمية وكذلك الأبحاث العلمية عن ضرورة تحقيق تكامل بين وسائل الاتصال المباشر ووسائل الاتصال الجماهيري في مواجهة المشكلات الكبرى مثل الإرهاب.

إن اقتران الاتصال الجماهيري بالاتصال المباشر يؤدي إلى إحداث التغيير السلوكي في المجتمعات بشكل عام، والمجتمعات النامية بشكل خاص، على أن يبدأ العمل باستخدام الاتصال الجماهيري لجذب الانتباه والتعريف ونشر المعلومات، ثم يليه مرحلة الاتصال المباشر لتحقيق الإقناع والتأثير والحث والاستجابة، ومن شأن هذا التكامل الإعلامي توفير الجهد والتعجيل بسرعة التحول.

خامساً: أن المواجهة الإعلامية لن تحقق أهدافها في محاصرة الإرهاب وتصفيته إلا إذا نجحت وسائل الإعلام في دفع المواطنين إلى المشاركة الفعالة في هذه المواجهة.

ولكي تتحقق مشاركة الجماهير، فمن الضروري إثارة اهتمامهم بقضية الإرهاب، ولكي تثير اهتمامهم القضية، لا بد أن نربط بينها وبين مصالحهم المباشرة.

ولا بد أن نتفق الجماهير، قبل أن تأخذ قرارها بالمشاركة، أن الإرهاب خطر على أرواحهم ومصالحهم وحياتهم. والخطر على الأرواح لا بد وأن تبرزه وسائل الإعلام من خلال عرض قصص ضحايا الإرهاب من رجال الشرطة والمواطنين الذين استشهدوا أو جرحوا دون أي ذنب اقترفوه.

والخطر على المصالح لا بد وأن تبرزه وسائل الإعلام عبر عشرات بل ومئات من المنشآت السياحية التي توقفت عن النشاط أو تكاد تتوقف، ومئات أو آلاف المواطنين الذين فقدوا مصدر الرزق أو يكادون.

والخطر على الحريات تبرزه وسائل الإعلام من خلال كشفها عن أثر الإرهاب في ضرب الاستقرار، ومن ثم تهديد المسيرة الديمقراطية.

ومثل ذلك وغيره يتحول كل مواطن إلى عنصر فعال في المواجهة الإعلامية للإرهاب.

وبهذا نتجح في تكوين رأى عام رافض للإرهاب، ومقاوم له، ومشارك في التصدي لمخاطره.

سادساً: إن «المصادقية» شرط جوهري لنجاح المواجهة الإعلامية للإرهاب.

وتحقيق المصادقية في وسائل الإعلام رهن بشرطين:

الأول: سرعة نشر الحدث، وتقديم المعلومات والبيانات الكافية عنه.

فمثل هذا النشر يغني المواطن عن اللجوء إلى وسائل الإعلام الأجنبية للوقوف على الحقيقة، الأمر الذي يعرضه - في كثير من الأحيان - للحصول على معلومات مغلوطة، وتضخيم للأحداث بما لا يتناسب مع حجمها الحقيقي.

الثاني: توافر أكبر قدر من الموضوعية والدقة في التغطية الإعلامية للممارسات الإرهابية.

وبذلك نحول دون استغلال البعض، وخاصة في وسائل الإعلام الأجنبية، لبعض الأحداث الإرهابية للإساءة إلى سمعة مصر في الخارج، ومحاولة ضرب اقتصادنا القومي، بإشاعة جو من الخوف والذعر لدى السياح والمستثمرين الأجانب.

إن نشر الحقائق كاملة وبالسرية الواجة، يقطع الطريق أمام كل مرتبص بشعب مصر.

سابعاً: الاهتمام بتناسب المواد المذاعة والمنشورة مع القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع بما يؤكد الثقة في أن أجهزة الإعلام تعبر عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تدعم هذه الأجهزة تلك القيم، من خلال المواد الفنية المختلفة، مما يساعد على رسوخ هذه القيم لدى الشباب بصفة عامة، وبصفة خاصة يجب أن تقلل الأعمال

العنفية التي تتضمن مشاهد العنف وغيرها من مظاهر السلوك التي تتناقض مع الأسس العليا للمجتمع، في الوقت الذي يسمح فيه بمساحة أوسع للأعمال الدرامية والبرامج الحوارية التي تنمى قيم الحق والخير والجمال، إضافة إلى ذلك، فإن من الضروري زيادة مساحة البرامج الدينية الواعية التي تؤكد القيم الدينية الصحيحة وتقدم التفسير الصحيح لمبادئ ديننا السمح^(١).

وفي ذات الوقت، لا بد من تنمية النزعة العلمية الموضوعية، والعقلانية في المجتمع، ودخل صفوف أفراده. كذلك من المهم أن تسعى وسائل الإعلام، وخاصة وسائل الإعلام الجماهيرى، إلى توفير المناخ الديمقراطي الصحى الذى يتيح للمجتمع كله ولشبابه على وجه الخصوص، إمكانية التعبير عن مشكلاتهم والإنصاح عن مطالبهم وأحلامهم، وتنمية روح الحوار القائم على حق الآخرين في الاختلاف. وبذلك تقضى وسائل الإعلام على الذين يحتكرون حق الصواب، والذين يلغون على مخالفيهم باتهامات الكفر أو المروق أو الزندقة، التي قد تؤدى إلى هروب أصحاب الفكر، وترك المجال أمام أصحاب القلعة على التخويف والإرهاب.

ثامنا: لا بد أن تقوم المواجهة الإعلامية على تخطيط علمى سليم، يستفيد من الإنجازات الحديثة لعلوم الاقتصاد والإعلام والرأى العام والاقتناع من ناحية، ويجند كافة الكفاءات الإعلامية الوطنية من ناحية أخرى^(٢). إن المواجهة الإعلامية للإرهاب، شأنها شأن أى عملية اتصال أو إعلام، تضم خمسة عناصر أساسية، يجب أن نحسن اختيارها وصياغتها بالشكل السليم وهى: القائم بالاتصال أى الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بالعمل، والعنصر الثانى هو الرسالة الإعلامية وهى التي تحمل المضمون الذى نريد توصيله إلى الجمهور، والعنصر الثالث هو الوسيلة الإعلامية التي تقوم بنقل الرسالة الإعلامية.

والعنصر الرابع هو المستقبل للرسالة الإعلامية، أى الجمهور الذى نريد أن تصل إليه الرسالة الإعلامية، أما العنصر الخامس، فهو رجع الصدى أو التأثير، أى مدى الاستجابة للرسالة الإعلامية. ولا بد أن يوجد تكامل بين العناصر الخمسة لتحقيق المواجهة الإعلامية للإرهاب أهدافها، فالقائم بالاتصال، لن تصل رسالته الإعلامية للجمهور ما لم يكن متمتعا بدرجة من المصادقية، وقدرة على الإقناع، ولكن مهما بلغت قدراته فلن يكون قادرا على التأثير والإقناع ما لم يكن مضمون رسالته حقيقيا وموضوعيا، فإذا ما تحقق ذلك كله، أمكن لنا أن نضع أيدينا على المفتاح الحقيقى لمواجهة الإرهاب، وهو أن تقدم الإعلام القائم على الحقائق. فالإرهاب يعيش وينمو على الإشاعة، والإشاعة تقوم على الأكاذيب، والأكاذيب تكشفها الحقائق. إن الإعلام الذى يقوم على الحقائق سلاح فعال فى مواجهة الإرهاب.

٥. المواجهة الخارجية:

لاشك أن مواجهة التدخلات الخارجية للدول التي تقوم بدعم أعمال الإرهاب فى مصر، أكثر تعقيدا، من أساليب المواجهة فى الداخل، إذ أنها ترتبط بظروف المجتمع الدولى، والعلاقات السياسية والقانونية التي تحكم أشخاصه.

(١) لا بد من الاعتراف بالدور التميز الذى يقوم به الإعلام المصرى بجميع أشكاله، المكتوبة والسموعة والمرئية فى التصدي للإرهاب، وتشير بيانات اتحاد الإذاعة والتليفزيون أن ٢٠٪ من برامج الإذاعة تركز على حماية الرأى العام عن طريق التوعية الدينية الصحيحة، وأن ١٢٪ من برامج التليفزيون تتناول بصورة أو بأخرى ظاهرة الإرهاب.

(٢) انظر الملحق رقم (٨) من التقرير.

وفي هذا الإطار يمكن التركيز على الوسيتين الآتيتين للمواجهة الخارجية:

المواجهة الثانية: وهى التى تتم مباشرة فى مواجهة الدول التى ثبت أنها ترعى الإرهاب وتدعمه، باستخدام جميع الوسائل والأساليب التى تملكها مصر كدولة ذات سيادة لإجهاض المحاولات الإرهابية فى مهدها، ويمكن فى هذا الصدد أن تقوم الدبلوماسية المصرية إضافة لما تقوم به الآن - بدور فعال، وذلك باستثمار العلاقات المصرية للتميزة مع غالبية دول العالم لمحاصرة الدور الذى تقوم به الدول راعية الإرهاب.

المواجهة الدولية الجماعية: أكد الكثير من القرارات الدولية وجود إرهاب تمارسه دول مختلفة، إذ أشار القرار ٤٢/١٥٩ لسنة ١٩٨٧ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأعمال الإرهابية التى تنورط فيها الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، والتى تنشر العنف والرعب للذين قد ينتج عنهما فقدان حياة البشر، كما ينتج عنهما أضرار مادية، وتهديد العمل الطبيعى للعلاقات الدولية، كما تشير وقائع الفترة الأخيرة إلى بروز بعض أعمال «الإرهاب العابر للحدود» التى تمارسها دول من بينها الدول التى تمارس دعم الإرهاب ضد مصر.

فى هذا الإطار ينبغى أن تعمل مصر على دعم التعاون الدولى والإقليمى - غير الكافى حتى الآن - لمكافحة أعمال الإرهاب، ومواجهة وعقاب الدول التى تسانده، لاسيما أن ظاهرة الإرهاب قد انتشرت فى معظم مناطق العالم، كما أنها قابلة للانتشار - كما وضع من عملية تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك - من دولة إلى أخرى.

وتبقى بعد كل ذلك مسألة ذات أهمية خاصة ترتبط بكل ما سبق، وهى دور الجماهير فى التعامل مع مشكلة الإرهاب، باعتبار أن الأنشطة الإرهابية تنعكس فى النهاية على أمن الجماهير الاجتماعى والنفسى والاقتصادى، فمن الضرورى أن تدعم الجماهير كافة أساليب المواجهة الأمنية والتشريعية والدينية والإعلامية، ومن الضرورى أيضا بالنسبة لأجهزة الدولة أن تتم دراسة الأسباب التى قد تعوق مثل هذا الدعم والتعاون، ولاسيما على مستوى المواجهة الأمنية، فتعاون الجماهير مع جهاز الأمن يعد واحدا من أهم جوانب مكافحة الإرهاب سواء على المستوى الوقائى، أو على مستوى الضغط بعد حدوث الجريمة، كما تظل للجماهير أدوارها الأساسية على مستويات المواجهة الأخرى.

الفصل الثاني

إجراءات معالجة جذور الإرهاب

توجد عدة أساليب وإجراءات متصورة لمعالجة جذور الإرهاب، وفي الواقع فإن مسألة معالجة الجذور مسألة نسبية، إذ أنها تتوقف على عوامل مختلفة، ولكن إذا كنا قد رصدنا - في الفصل الأول من هذا الباب - أساليب لمواجهة الإرهاب، فإن ذلك لأن هناك جهات متعددة يمكنها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاتباع أسلوب معين بشكل مباشر، أما ما سزصده هنا فإنه يرتبط بأساليب عامة تتصل بجميع المؤسسات والجهات، وأحيانا الأشخاص، في نفس الوقت، وترتبط بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج إلى معالجة على مدى طويل.

وعموما، فإن الإجراءات المتصورة على هذا المستوى مطروحة ويجري تداولها والنقاش حولها، وما يهدف إليه التقرير هو مجرد التأكيد عليها وتطويرها والإضافة إليها، أو حتى طرح عدد من الأسئلة بخصوصها، بما يفيد الجهات المعنية بصنع وتخطيط السياسة العامة للدولة في التعامل مع مشكلة الإرهاب.

في هذا السياق توجد عدة إجراءات لمعالجة جذور الإرهاب من واقع سمات وخصائص وأسباب هذه الظاهرة، على النحو الذي تم رصده في النقاط السابقة للتقرير.

ويمكن عرض هذه الإجراءات في إيجاز على النحو التالي:

أولا: في مجال الإصلاح الاقتصادي:

لاشك أن سياسة الإصلاح الاقتصادي الحالية التي حققت عدة خطوات جادة^(١) تم لاعتبارات أوسع من الاعتبار الحاكمة لظاهرة الإرهاب.

وقد تبين من دراسة أسباب ظاهرة الإرهاب أن الأسباب الاقتصادية تعد أحد البواعث الجوهرية لمشكلة الإرهاب، لذا فمن الواجب أن تأخذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في اعتبارها عدة أمور أساسية منها:

(١) ضرورة عدم إلقاء تبعات سياسة الإصلاح على كاهل الفئات الفقيرة في المجتمع، إذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة

الضغوط المحيطة بها، بصورة تجعل تلك الفئات عرضة للاستقطاب في اتجاهات أعمال العنف^(٢).

(ب) ضرورة الاهتمام بتنمية المحافظات والمناطق والأحياء الفقيرة وإصلاح البنية الاقتصادية للمناطق العشوائية كجزء أساسي من سياسة الإصلاح الاقتصادي.

(ج) العمل على ألا تخلف سياسة الإصلاح - بأي حال - أوضاعا من شأنها أن تزيد من بعض المشكلات الاقتصادية الأساسية، كالبطالة والتضخم واتساع الفارق بين الأجور والأسعار.

(١) جاء في تقرير للبنك الدولي للإتشاء والتعمير، صدر في مارس ١٩٩٣ أن «أداء الاقتصاد المصري فاق توقعات خبراء البنك الدولي، وأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تعكس قدرة مصر على تجاوز الصعاب، وأن مصر بدأت مرحلة جديدة للانطلاق والتنمية السريعة».

ويضيف التقرير بأن البنك «يطمئن على أن برنامج الحكومة للإصلاح سيعالج الاختلالات التي استمرت لفترة تزيد على ٣٠ عاما وأن هناك جدية في معالجة الأخطاء».

(٢) ولذلك فإن فكرة الصندوق الاجتماعي ووظائفه وأنشطته جدية بكل عناية.

ثانيا: في مجال التطور السياسي:

لما كانت العوامل السياسية لها انعكاساتها على ظاهرة الإرهاب، فإنه يجب التأكيد على ما يلي:

(أ) ضرورة تطوير الحياة السياسية المصرية بصورة تضمن زيادة فاعلية الأحزاب السياسية وقدراتها على العمل، واجتذاب الشباب إلى صفوفها، وتطوير مجمل شكل الحياة السياسية، بصورة تضمن أن يتم استيعاب جميع الفئات في إطار الشريعة السياسية والدستورية.

(ب) ضرورة الاتفاق بين الأحزاب والقوى السياسية على صيغ واضحة حول حدود الديمقراطية وحرية الرأي، حتى لا يتحول الرأي إلى طعن في أمن واستقرار المجتمع ونمأسكه، وحتى لا يتم استغلال الديمقراطية للنيل من المصالح الشعبية العليا.

(ج) ضرورة التوجه بالاهتمام إلى الأغلبية الصامتة في المجتمع، لتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة، واندماجها في المجتمع والحياة السياسية، وتعميق اقتناعها بأن لها مصالح أساسية في الاستقرار ومقاومة أعمال الإرهاب.

(د) ضرورة العمل على تطوير ودعم نظم الإدارة المحلية في مصر، بما يكفل لها قدرة أوسع وفعالية أكبر في تحقيق أهدافها، ومراجعة نظم وقواعد انتخاب العمدة والمشايخ والنظر في إمكانية العودة إلى نظام التعيين في ضوء ما أثبتته التجربة من ضعف بعض العناصر التي تأتي بنظام الانتخاب وعدم قدرتها على القيام بمهامها الموكلة إليها.^(١)

ثالثا: في مجال التنمية الاجتماعية:

تشكل عملية التنمية الاجتماعية قاعدة أساسية لمقاومة مد جماعات العنف الإرهابي في المجتمع، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على ضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الفقيرة والريفية، والثانية، والمعزولة، وإعادة تخطيط المناطق العشوائية وضبطها، ورصف الطرق ومد شبكات المياه والكهرباء، والاهتمام بالشئون الصحية والاجتماعية والخدمات التعليمية والأمنية الخاصة بالمناطق السابق ذكرها، مع إعادة النظر في الخطة العامة للخدمات، ولاسيما في المناطق المحرومة في الوجه القبلي.

يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتجمعات الشباب في المناطق التي تمثل - بأوضاعها الحالية - تربة خصبة للتطرف والعنف، سواء من حيث إدماجهم سياسيا في المجتمع، أو توفير الخدمات والمنشآت الرياضية والترفيهية لهم^(٢) ومحاولة توفير فرص عمل عملية لهم، بتوزيع خريطة الاستثمارات والمشروعات العامة والخاصة بصورة تخرج تلك المناطق من أوضاع الركود التي تعانيها.

رابعا: في مجال التصوير الثقافي والديني:

لا بد بالتوازي مع ما سبق أن يتم الاهتمام بإيجاد مناخ عام يسمح بمزيد من التنوير الثقافي والديني للمجتمع، لمواجهة الاتجاهات الثقافية والدينية المغلوطة عن طريق نشر الوعي بصورة مختلفة، بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة، ومن خلال مزيد من الاهتمام بتوصيل مواد الثقافة العامة والدينية إلى المناطق البعيدة، ودعم اتجاه التوسع في إقامة شبكات الإذاعة والتليفزيون الإقليمية الذي تتبعه وزارة الإعلام حاليا، بما يتيح مشاركة أكبر للمناطق البعيدة - عن القاهرة - في الحياة العامة.

(١) انظر بيان السيد وزير الإدارة المحلية الملحق رقم (٧).

(٢) انظر بيان السيد الدكتور رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة الملحق رقم (٩).

ومن الضروري في هذا الصدد وضع خطة قومية نحو الأمية العامة المعتادة والامية الثقافية، مما يمكن من رفع المستوى الثقافي ومستوى الوعي لدى الفئات التي يمكن أن تستقطب في اتجاهات التطرف والعنف، وهنا يكمن الدور المهم للسياسة التعليمية في التعامل مع مشكلة الإرهاب، سواء على مستوى التعليم الأساسي، أو الثانوي، أو الجامعي، فتطوير بنية ومناهج التعليم في مصر سوف يسهم إلى حد كبير في القضاء على كثير من جذور مشكلة الإرهاب.

وفي هذا الإطار، يجب العناية بالإعداد السليم للمعلمين، والاهتمام بالبعد التربوي والأنشطة المختلفة للطلاب، مع نشر الوعي الديني الصحيح من خلال مناهج الدراسة، وحلقات التثقيف والندوات المتنوعة.^(١) وبالتأكيد فإن الأسرة تلعب دوراً أساسياً في بناء الوعي الثقافي والديني للمجتمع، لذا يجب العمل على إحاطتها بالظروف التي تتيح لها القيام بهذا الدور بفاعلية.

(١) انظر بيان وزير التعليم الملحق رقم (٦).

6

الفصل السادس

المواجهة الدولية للإرهاب

من تقرير
الأبعاد الخارجية
لظاهرة الإرهاب
لجنة الشؤون العربية
والعارجية والأمن القومي
برئاسة الدكتور
مفيد شهاب
القاهرة:

مجلس الشورى ١٩٩٧

الدكتور/ أسامة الغراني حرب

6

المواجهة الدولية للإرهاب

اتسعت دائرة العنف فى الآونة الأخيرة، وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التى تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، لتمتد إلى عدة دول، مكتسبة بذلك طابعاً عالمياً، مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولى، ومصالح الشعوب الحيوية، وأمن وسلام البشرية، وحقوق وحرىات الأفراد الأساسية، ومع تصاعد هذه الأفعال، وانتشارها فى أرجاء العالم المختلفة، واختلاطها بغيرها من الجرائم، تعددت المسميات والتعريفات، وتباينت المبررات والمسببات، مما أدى إلى خلط واضح فى كثير من الأحيان بين مختلف الجرائم، نظراً لتشابهها جميعاً فيما تتسم به من عنف ووحشية وقهر للإرادة الإنسانية ومغالاة فى سفك الدماء، وبما تخلقه من جو يتسم بالرعب والفزع.

والعنف هو إحدى حقائق العصر الذى نعيشه، وهو فى نفس الوقت أحد العناصر المكونة لجريمة الإرهاب الدولى، وأهم مظهر من مظاهر الجريمة السياسية، فعلى المستوى الدولى أصبح الإرهاب عنصراً فعالاً فى عملية اتخاذ القرار السياسى، كما أصبح أسلوباً تستخدمه الدول فى إكراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليهم من أوضاع جديدة فى المجال السياسى، ومن ناحية أخرى بات العنف إحدى وسائل الصراع السياسى على المستوى الداخلى، فهو فى نظر البعض وسيلة مبررة ومقبولة للرد على القهر ورد الظلم.

ويعتبر الإرهاب الدولى من أبرز صور العنف السياسى فى مجال العلاقات الإنسانية، وهو فى النهاية إحدى الجرائم الخطيرة للمواجهة ضد المجتمع الدولى، وتتفاوت نظرة الفقه الجنائى إلى العنف السياسى، فالبعض يرى أن العنف الموجه

ضد الدولة بقصد تقويض دعائم أمنها الداخلي يتساوى مع ذلك الموجه ضد أمنها الخارجى أو القومى، ويعادل فى خطورته جريمة العدوان الدولى.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بما ألحقته بالبشرية من أضرار جسيمة، انعقد إجماع المجتمع الدولى على تجريم مجموعة من الأفعال التى تضر بالنظام العام الدولى واعتبارها جرائم دولية، ومن هذه الجرائم جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم ضد الإسلام، وجرائم الإرهاب الدولى.

ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كثر تداول مصطلحات «الإرهاب السياسى»، «الإرهاب الداخلى»، «الإرهاب الدولى»، «إرهاب الدولة» فى وسائل الإعلام المحلية والعالمية، كما تطالعنا الصحف من وقت لآخر بالمزيد من الأخبار المروعة والمفجعة عن خطف الطائرات، وتدمير السفارات أو إشعال النار فيها، واحتجاز الرهائن، وتفجير السيارات الملقومة، وأعمال الإثارة والاستفزاز، والإغارة على البعثات الحكومية وغير الحكومية، وإرسال الطرود المحشوة بالمتفجرات هنا وهناك، وقتل واغتيال المزيد من الضحايا، ولم تقف ظاهرة الإرهاب عند حد اختطاف الطائرات بل امتد العنف ليشمل المثلىن الدبلوماسيين، وأصبحت الأعمال الموجهة ضدهم تستحق الاهتمام، وكثرت حوادث اختطافهم وأخذهم كرهائن وإعدامهم، إذا لم تقم حكوماتهم بتحقيق مطالب الخاطفين.

يتضح مما تقدم مدى ما وصل إليه الحال على الساحة الدولية، فقد استفحلت الأمور، واشتد الخطر، وتوالت الانتهاكات الصارخة لجميع المواثيق والأعراف الدولية، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، من خلال هذه الموجة الظلمة والمستبدة من الأعمال الإرهابية التى تعصف بأرواح البشر وتهدد سلامتهم، وبما يزيد الأمر خطورة، فشل الدول فى معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، وموقف الأمم المتحدة السلبى من التصدى لتلك الظاهرة الخطيرة وعجزها عن اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه مرتكبي تلك الأفعال الإجرامية، أو تعبئة رأى العام العالمى ضدها، مما أدى إلى امتدادها إلى كافة أرجاء المعمورة.

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع حالات الإرهاب على الساحة الدولية، إلا أن نظرة سريعة وشاملة إلى الأحداث توضح أن نصف الأعمال الإرهابية فى السبعينيات قد ارتكب فى أوروبا، ٢١٪ فى أمريكا اللاتينية، ١٤٪ فى أمريكا الشمالية، ١١٪ ارتكب فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفى عام ١٩٧٠ تضاعف عدد الأعمال الإرهابية فى أمريكا اللاتينية كما هو الحال فى أوروبا، أما فى عام ١٩٧٨ فقد حدث تغيير ملحوظ فى حساب هذه النسب حيث شهد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تزايداً كبيراً فى عدد العمليات الإرهابية، وفى الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٨ تصاعدت تكاليف الاحتياطات الأمنية، وأعمال التأمين ضد حوادث الإرهاب إلى أرقام خيالية تقدر بالبلايين، ويرى البعض أن الوضع المتردى الذى وصلت إليه أحوال العالم فى ظل الإرهاب يجعل من تلك الظاهرة إحدى مستجدات العلاقات الدولية، وعاملاً أساسياً من عوامل هذه العلاقات.

وقد أدى انتشار موجة الإرهاب فى العالم، خلال السنوات الأخيرة، إلى تباين الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بالوسائل التى يمكن من خلالها قمع هذه الجريمة، والقضاء على تلك الظاهرة الخطيرة، وإدانتها على المستوى الدولى، فزعزعة الاستقرار الداخلى، وعرقله التنمية الطبيعية للعلاقات الدولية، وأعمال العنف التى تستهدف أرواح مئات الأبرياء، وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها، كل ذلك لا يمكن إلا أن يوقظ الضمير الإنسانى، ويحرك الاهتمام العالمى، ويؤكد على ضرورة التعجيل بالعمل الجاد من أجل التوصل إلى أفضل الوسائل والسياسات التى يمكن من خلالها القضاء على هذه الجرائم الخطيرة ذات الطابع الدولى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليل بعض الأعمال الإرهابية يؤدي بنا إلى نتيجة مهمة، وهي الارتباط الوثيق بين الإرهاب وقوى التطرف التي تسعى إلى تقويض دعائم الاستقرار، ومنع تطبيق السياسات التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر العالمي وتعاظم النزاعات المسلحة، وضرب الحركات الديمقراطية في علد من دول العالم. ويرتبط تاريخ الإرهاب ارتباطا وثيقا بتاريخ العنف بأشكاله المختلفة، ولقد توارك نشوء ظاهرة العنف في مراحلها المختلفة مع ظهور التناقضات الاجتماعية، وهو ما يعنى بصفة أساسية أن القضاء على أى مظهر من مظاهر العنف يستلزم بالضرورة القضاء على هذه التناقضات، فالتناقضات الاقتصادية والسياسية وحتى الأيديولوجية يمكن أن تعد من الأسباب التي تؤدي إلى العنف وتبرير اللجوء إليه.

ونتناول فيما يلي المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي، وجهود الأمم المتحدة للقضاء على ظاهرة الإرهاب كلاً في فصل مستقل.

١- المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي

الإرهاب الدولي هو إحدى الجرائم الخطيرة الموجهة ضد النظام العام الدولي، وهو نوع من الحرب المدمرة والوحشية غير المعلنة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الفرد والدولة، يهدد السلام ويقوض دعائمه، ونظرا لخطورة الأعمال الإرهابية، وتعدد أطرافها، وتنوع ضحاياها، وارتباطها بجرائم عديدة أخرى، فقد تضافرت الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي ومعالجة الأسباب المؤدية إليه، وتجريم الأفعال المكونة لتلك الجريمة الخطيرة، وعقاب مرتكبيها من أجل التخفيف من آثارها الجسيمة على البشرية وتعزيز فرص السلام وتدعيمه بين الشعوب.

ففى المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات المنعقد فى وارسو سنة ١٩٢٧، تم إدراج الإرهاب السياسى ضمن جرائم قانون الشعوب، وفى المؤتمر الثالث المنعقد فى بروكسل سنة ١٩٣٠، تم التأكيد على أن الإرهاب السياسى يتمثل فى الجرائم التى تعارض التنظيم الاجتماعى لكل دول العالم، وفى المؤتمر الرابع المنعقد فى باريس سنة ١٩٣١، اعتبرت جرائم تفجير القنابل وغيرها من أجهزة التفجير المماثلة، والتى من شأنها أن تسبب خسائر جسيمة فى الأرواح والممتلكات، من ضمن الأعمال الإرهابية التى تستهدف، من خلال استخدام العنف، تدمير المؤسسات السياسية فى المجتمع، وفى المؤتمر الخامس المنعقد فى مدريد سنة ١٩٣٣، تم تصنيف النهب والتخريب واستخدام العنف من ضمن جرائم الإرهاب السياسى، وقد وصف المكتب الدولى لتوحيد القانون العقابى الإرهابى السياسى بأنه لا يقتصر على كونه خطرا عاما، بل هو يستهدف إفزاع أو إخافة الشعب على أمواله أو على أرواحه أو أبدانه. إن جرائم الإرهاب تعتمد على الرعب أو الفزع أو الخوف، باعتباره أحد الأركان الأساسية لفعل الإرهاب، بل هو أبرز أركانه القانونية، وقد أضاف البعض إلى هذا العنصر عنصرا آخر وهو القوة أو القسر باعتبارها وسيلة الإرهاب فى تحقيق الفزع أو الخوف، وفى مؤتمر كوبنهاجن لتوحيد القانون الجنائى سنة ١٩٣٥، أضيف عنصر آخر إلى مكونات الإرهاب السياسى وهو استخدام وسائل معينة يمكن أن تسبب فى إحداث أخطار غير محدودة.

ونتناول فيما يلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومعاينة الإرهاب الدولى بجميع أشكاله، والذى يجمع هذه الاتفاقيات هو أنها تتناول بالتحديد مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب والتى تشكل جرائم، معاقب عليها طبقا لنصوصها، كما توضح تلك الاتفاقيات طبيعة وملاحم جريمة الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولى، مع تحديد محل هذه الجريمة والتدابير القضائية والاجراءات الجنائية التى تلتزم الدول الأطراف فى هذه الاتفاقيات باتخاذها للقضاء على تلك الظاهرة الإجرامية الخطيرة ومعاينة مرتكبيها.

أولاً: اتفاقيات منع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدولة:

تتخذ العمليات الإرهابية صوراً عديدة ومتنوعة من بينها تخريب المنشآت والمؤسسات العامة ذات الأهمية الاقتصادية، واغتيال الشخصيات السياسية أو المهمة التي لها تأثير على الرأي العام، لزعزعة كيان الدولة وتقويض دعائم استقرارها وإثارة الرعب والفرع بين مواطنيها، بهدف تغيير نظامها السياسي أو قلب نظام الحكم فيها.

وقد اهتمت الدول بهذا النوع من أنواع الإرهاب، وأبرمت الاتفاقيات الدولية لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدولة، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

١ - اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب، الموقعة في جنيف بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٧.

٢ - الاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب، الموقعة في ستراسبورج بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٧٧.

ونتناول فيما يلي كلاً من هاتين الاتفاقيتين على حدة بالشرح والتفصيل:

١ - اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب لعام ١٩٣٧^(١):

في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٣٤ وافق بمجلس منظمة عصبة الأمم بالإجماع على قرار تشكيل لجنة من الخبراء، لصياغة مشروع اتفاقية دولية لإحباط أية مخططات إرهابية ومكافحة الأفعال الإجرامية وملاحقة مرتكبيها بهدف القضاء على ظاهرة «الإرهاب السياسي»، وفي العاشر من أكتوبر سنة ١٩٣٦، وبعد مراجعة المشروعات المقدمة لصياغة اتفاقية منع ومعاقبة الإرهاب، أصدرت الجمعية العامة للعصبة قراراً حددت فيه المبادئ التي ستقوم عليها الاتفاقية المقترحة، مؤكدة على ضرورة امتناع أية دولة عن التدخل في الحياة السياسية لأية دولة أخرى.

وفي مدينة جنيف السويسرية عقد مؤتمر دولي في الفترة من ١ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بهدف التوصل إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الدولي، وقد بحث المؤتمر المشروعات المقدمة، وتوصل في النهاية إلى اتفاقيتين: الأولى لمنع ومعاقبة الإرهاب الدولي، والثانية لإنشاء محكمة جنائية دولية.

وتتكون اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب من دياحة، ٢٩ مادة، وقد حثت دياحة الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي، وفي المادة الأولى من هذه الاتفاقية تعهدت الدول الأطراف بالامتناع، عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية، ومنع الأعمال الإرهابية الموجهة إلى أية دولة أخرى ومعاقبة مرتكبيها، وأن يكون هناك تعاون فيما بينهم في سبيل تحقيق ذلك. وفي الفقرة الثانية من نفس المادة حددت الاتفاقية المقصود بأعمال الإرهاب بأنها الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور.

وينتضح مما تقدم أنه من الضروري طبقاً لأحكام الاتفاقية، توافر عدة شروط في العمل الإرهابي، حتى تنطبق عليه الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف، ومن هذه الشروط أن يكون العمل الإرهابي من النوع الذي يدخل ضمن الأفعال الإجرامية الواردة في الاتفاقية والتشريعات العقابية الوطنية، وأن يوجه الفعل بطريقة مباشرة أو

(١) وقعت الاتفاقية في ١٦ نوفمبر ١٩٣٧، ومن الدول التي وقعت عليها:

ألبانيا، الأرجنتين، بلجيكا، بلغاريا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، مصر، استونيا، فرنسا، اليونان، هايتي، الهند، إمارة موناكو، هولندا، التروبيج، بيرو، أسبانيا، تركيا، الاتحاد السوفيتي، فنزويلا، يوغوسلافيا.

غير مباشرة إلى دولة، فالأفعال الموجهة ضد الأفراد لا تدخل في نطاق تطبيق الاتفاقية، وأن يكون الهدف من ارتكابه هو إحداث حالة من الفرع والربح، وأن تولد هذه الحالة لدى شخصيات معينة أو مجموعات معينة من الأشخاص أو لدى الجمهور، وأن يدخل الفعل الإرهابي في عداد الأفعال التي نصت عليها المادة الثانية من الاتفاقية، وأن يكتسب الفعل طابعاً دولياً.

وتتميز اتفاقية جنيف بأنها تناول بالتحديد مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب *Corpus Delicti* والتي تشكل جرائم معاقب عليها، طبقاً لنصوصها، كما توضح الاتفاقية طبيعة وملامح جريمة الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي، مع تحديد محل هذه الجريمة، والتدابير الوقائية والإجراءات الجنائية التي تلزم الدول باتخاذها لمنع الإرهاب ومعاينة مرتكبيه.

ولم تدخل اتفاقية جنيف حيز التنفيذ بسبب عدم التصديق عليها من جانب الدول الموقعة، ولم يصدق عليها إلا دولة واحدة وهي الهند، ومع ذلك فالاتفاقية تعد أول محاولة جادة لمعالجة ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي، ويؤخذ على الاتفاقية أنها لم تستهدف إلا شكلاً واحداً من الإرهاب وهو الإرهاب الثوري، والاعتداءات الموجهة ضد حائزي السلطة في الدولة، والاتفاقية رغم قصورها في هذا الجانب إلا أنها تعبر عن إيمان الدول بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وقمع العنف السياسي، بما يحقق سيادة الدول واحترام أنظمتها الدستورية، وقد استلهمت العديد من الاتفاقيات المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي، والتي أبرمت فيما بعد، الحلول التي تضمنتها اتفاقية جنيف.

٢- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧:

في ٢٧ يناير ١٩٧٧ وقعت في ستراسبورج اتفاقية لقمع الإرهاب في إطار دول مجلس أوروبا، للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي التي اجتاحت أوروبا في أوائل السبعينيات، وتهدف الاتفاقية بصفة أساسية إلى المساهمة في قمع أفعال الإرهاب عندما تشكل اعتداء على الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص، وقد تضمنت الاتفاقية نفس المبادئ التي أوصى بها قرار مجلس أوروبا بشأن الإرهاب الدولي عام ١٩٧٤، مع اختلاف الأولى في كونها معاهدة دولية ملزمة لأطرافها.

وتتكون الاتفاقية من ديباجة وست عشرة مادة، وتنص الديباجة على أن الهدف من هذه الاتفاقية هو اتخاذ تدابير فعالة لتأكيد عدم إفلات مرتكبي الأعمال الإرهابية من الإدانة، وتأمين خضوعهم للمحاكمة، وتطبيق عقوبات رادعة عليهم.

وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال المكونة لجريمة الإرهاب الدولي والتي ينبغي على الدول المتعاقدة عدم التعامل معها كجرائم سياسية أو كأفعال مرتبطة بجرائم ذات بواعث سياسية، حتى يمكن لهذه الدول تسليم مرتكبيها إلى الدولة التي ارتكب العمل الإرهابي على إقليمها لمحاكمتهم أمام محاكمها وتوقيع العقوبات اللازمة عليهم.

ويتضح من قائمة الأفعال التي تضمنتها الاتفاقية مدى العمومية والتجريد الذي انتهجته عند تحديدها للأفعال المجرمة طبقاً لنصوصها، مما يفتح الباب على مصراعيه لتعدد التفسيرات عند وضع هذا النص موضع التنفيذ، يضاف إلى ذلك غموض معيار «ارتكاب عمل من أعمال العنف الخطيرة» الذي تبته المادة الثانية، فكل عنف يتصف بالخطورة، ومع ذلك فالإرهاب لا يغطي كل صور العنف، ولكن يقتصر على أعمال العنف التي ترتكب لأهداف سياسية والتي يتحقق معها درجة من الربح والفرع، وهو ما قد يفتح باباً للتقدير التعسفي من جانب الدول في تحديد

ما يعد إرهاباً وما هو ليس كذلك، ومع ذلك فإنه يتضح من نص المادة الثانية رغبة واضعي الاتفاقية في تخطي أية عوائق تشريعية قد تحول دون تسليم مرتكبي الأفعال التي ورد في للمادتين الأولى والثانية بسبب الطابع السياسي للجرائم التي ارتكبوها، فالمادتان الأولى والثانية تحددان مجموعة من الجرائم والأفعال الإرهابية التي ينبغي اعتبارها جرائم مادية تخضع لإجراء التسليم دون بحث دوافعها أو طبيعتها السياسية.

ورغم الانتقادات العديدة التي وجهت إلى الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب، إلا أنها تعد إحدى المحاولات المهمة نحو قمع الأعمال الإرهابية في منطقة جغرافية محددة من القارة الأوروبية، ويمكن القول إن الدافع وراء إبرام هذه الاتفاقية هو تحول القارة الأوروبية لتصبح مسرحاً للعديد من العمليات الإرهابية التي ترتكب لأسباب أو دوافع سياسية، مع فشل الجماعة الأوروبية في الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب وإقامة نظام فعال لمنع وقمع الجرائم الإرهابية، ومن ناحية أخرى ساعد التجانس القائم بين الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وتقارب نظمها السياسية والقانونية والاجتماعية، على تحقيق هذا القدر من التعاون الذي بلورته نصوص الاتفاقية.

وبالإضافة إلى هذا فقد جرى اعتماد اتفاقيات إقليمية أخرى مهمة من جانب منظمة الدول الأمريكية، ودول جنوبى آسيا، وهى اتفاقات يمكن أن تكون لها أهمية خاصة في مواجهة أعمال الإرهاب التي تحرکها دوافع إيديولوجية وعرقية وأعمال الإرهاب التي لها صلة بالثغرات، وهذه الاتفاقيات الإقليمية نافذة للمفعول.

ثانياً: الموانيق العنصرية ومنع ومعاينة أعمال الإرهاب الموجهة

فرد الأفراد والأشخاص المتمتعين بحماية دولية؛

لم تقف ظاهرة الإرهاب الدولي عند حدود الأعمال الموجهة ضد الدولة، بل امتد العنف ليشمل خطف الأبرياء واحتجازهم كرهائن طلباً لغدية أو للضغط على الحكومات تحقيقاً لمطلب سياسي، كما تقشظ ظاهرة خطف الممثلين الدبلوماسيين والاعتداء عليهم، واصبحت الأعمال الموجهة ضلهم ظاهرة تستحق الاهتمام، وكثرت حوادث اختطافهم وأخذهم كرهائن وإعدامهم، إذا لم تقم الحكومة الموفدة أو المضيفة بتنفيذ مطالب المختطفين، ومن البديهي أن القانون الدولي يقرر حصانة وحماية خاصة للمبعوثين الدبلوماسيين، كما أن الأعمال التي توجه ضدهم تعد جرائم يعاقب عليها القانون الوطني في كل الدول.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة جهداً دولياً واضحاً بهدف مكافحة هذه الجرائم وتشديد العقاب على مرتكبيها، وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات دولية بهذا الشأن هي:

١ - اتفاقية منع ومعاينة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها

ذات الأهمية الدولية، الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٧١.

٢ - اتفاقية منع ومعاينة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما في ذلك المبعوثين

الدبلوماسيين، الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣.

٣ - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩.

ويمكن رصد الخطوط العامة لهذه الاتفاقيات فيما يلي:

١ - اتفاقية منع ومعاينة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية

الدولية، الموقعة في واشنطن في فبراير ١٩٧١:

نظراً لتزايد الأعمال الإرهابية في قارة أمريكا اللاتينية، وازدياد حالات العنف السياسي والاعتداء على السفارات وخطف أعضاء البعثات الدبلوماسية، فقد وافقت الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية، في دورتها الثالثة غير

العادية المتعقدة في واشنطن، خلال الفترة من ٢٥ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧١، على اتفاقية منع ومعاقة الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية الدولية، وتتكون الاتفاقية من ديباجة وثلاث عشرة مادة، وتهدف إلى حماية الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة طبقاً لقواعد القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص أعضاء البعثات الدبلوماسية.

وتلتزم الدول المتعاقدة، طبقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، بالتعاون فيما بينها واتخاذ الإجراءات الفعالة التي تراها مناسبة طبقاً لقوانينها وتشريعاتها الجنائية، مع إيلاء أهمية خاصة بتلك الواردة في هذه الاتفاقية، لمنع ومعاقة الأعمال الإرهابية، وخاصة الخطف والقتل والاعتداءات الأخرى الموجهة ضد حياة وسلامة أشخاص الدولة - طبقاً للقانون الدولي - بتوفير حماية خاصة لهم، وكذلك ضد أعمال الابتزاز المرتبطة بهذه الجرائم، كما تلتزم الدول المتعاقدة بإدراج هذه الجرائم في تشريعاتها العقابية.

وتنص المادة الثالثة من الاتفاقية بجواز تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب أى من الجرائم التي نصت عليها المادة الثانية، وذلك طبقاً لمعاهدات التسليم السارية بين الأطراف المتعاقدة، أو طبقاً لتشريعاتها الداخلية.

وفي سبيل دعم التعاون بين الدول الأطراف لمنع ومعاقة الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، نصت المادة الثامنة على التزام هذه الدول باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع التحضير لهذه الجرائم في الأقاليم التابعة لها، وتبادل المعلومات وبحث الإجراءات الإدارية الكفيلة بالحماية الفعالة للأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية، وتجريم هذه الأفعال في التشريعات الوطنية والرد على طلبات التسليم في أقرب وقت.

٢- اتفاقية منع ومعاقة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين، الموقعة في نيويورك في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣:

مع ازدياد أعمال العنف ضد أعضاء البعثات الدبلوماسية، وتعرضهم لكثير من الأعمال الإرهابية في مختلف أرجاء العالم، تقدمت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باقتراحات تهدف إلى تكثيف وزيادة التزامات الدول في مجال حماية المبعوثين الدبلوماسيين.

وفي الثالث من ديسمبر ١٩٧١ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم ٢٧٨٠، والذي كلفت بموجبه لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية بإعداد مشروع اتفاقية بشأن تعزيز سبل الوقاية والدفاع عن الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة طبقاً للقانون الدولي، على أن يقدم في الدورة التالية للجمعية.

وقد تقدمت لجنة القانون الدولي في الدورة السابعة والعشرين للجمعية بمشروع اتفاقية دولية لحماية الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، لم يحظ بموافقة الجمعية العامة، وتمت إحالته للدورة التالية، وقد أدخلت بعض التعديلات على مشروع الاتفاقية، وتقدمت به اللجنة إلى الجمعية في الدورة الثامنة والعشرين، حيث تمت الموافقة عليه بموجب القرار رقم ٣١٦٦ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٣، وتحتوى الاتفاقية على ديباجة وعشرين مادة.

وقد حددت الاتفاقية في المادة الأولى للقصد بالشخص المتمتع بالحماية الدولية، ويشمل كل رئيس دولة ورئيس الحكومة أو وزير الخارجية عندما يقصد أحدهم دولة أجنبية، وكذلك أعضاء أسرهم الذين يكونون في صحتهم، وكل ممثل أو موظف دبلوماسي، أو شخصية رسمية للدولة، وكل موظف أو شخصية رسمية أو أى شخص آخر يمثل منظمة حكومية.

كما حددت المادة الثانية الاعتداءات التي تنطبق عليها أحكام الاتفاقية، وهي الاعتداءات العمدية، التي تشكل جرائم طبقاً للتشريع الداخلي للدولة المتعاقدة.

وتشير المادة السابعة من الاتفاقية إلى أنه في حالة عدم قيام الدولة بتسليم المتهم بارتكاب إحدى الجرائم التي نصت عليها الاتفاقية لسبب أو آخر، فإنه ينبغي عليها إحالته على وجه السرعة إلى سلطاتها المختصة لمباشرة الدعوى الجنائية ضده، وذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في تشريعها الوطني.

٣- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، الموقعة في نيويورك في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩:

انتشرت ظاهرة خطف واحتجاز الرهائن، واستخدامهم كوسيلة ضغط وابتزاز ضد الدول والحكومات لتنفيذ مطالب الخاطفين، ولقد تميزت هذه الظاهرة الإجرامية في السنوات الأخيرة بالعنف والقسوة وانتقاد الإحساس بالجوانب الإنسانية، وراح ضحيتها الكثير من الأبرياء، وجرمة خطف واحتجاز الرهائن تعد من الأعمال الإرهابية التي تقع تحت طائلة العقاب في جميع التشريعات الوطنية، كما أنها تدخل في نطاق معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومعاينة جريمة الإرهاب الدولي، ومع ذلك فقد تقدمت حكومة ألمانيا الاتحادية، على إثر واقعة احتلال السفارة الألمانية في استكهولم في ٢٤ إبريل ١٩٧٥، بطلب إدراج موضوع صياغة اتفاقية لمناهضة أخذ الرهائن، على جدول أعمال الأمم المتحدة، في دورتها الحادية والثلاثين عام ١٩٧٦، وقد تقدمت الحكومة الألمانية بمشروع اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستهدف احتجاز الرهائن، لكي يصبح أساساً للمناقشات حول هذا الموضوع.

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها ١٠٣/٣١ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٦، على تشكيل لجنة خاصة لوضع مشروع اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن، على أن يقدم في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية. واجتمعت اللجنة في الفترة من ١ - ١٩ أغسطس ١٩٧٧، لدراسة مشروع الاتفاقية الذي تقدمت به ألمانيا الاتحادية وبعض المقترحات الأخرى التي تقدمت بها الدول حول الموضوع، ورغم العقبات التي اعترضت اللجنة بسبب تباين مواقف الدول حول تعريف أخذ الرهائن ونطاق تطبيقه، فقد أسفرت الجهود الدولية عن إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن في ١٧ ديسمبر ١٩٧٧.

ولا تنطبق أحكام الاتفاقية إلا على جريمة أخذ الرهائن ذات الطابع الدولي، أي التي تتضمن عنصراً خارجياً أو دولياً، فالجريمة التي تقع بكل عناصرها داخل إقليم دولة واحدة تخرج عن نطاق الاتفاقية وتخضع للتشريع الوطني لتلك الدولة، فإذا ارتكبت الجريمة بالكامل داخل إقليم دولة واحدة، وكان الجاني «مرتكب العمل الإرهابي» والمنحى عليه «الرهينة» من رعايا تلك الدولة، ولم يتمكن الجاني من الهرب خارج حدود دولته إلى دولة أخرى، فإن الجريمة في هذه الحالة تعد من الجرائم الداخلية التي تخضع للتشريع الوطني وحده، وتختص بها محاكم تلك الدولة.

وتأخذ الاتفاقية بمبدأ التسليم أو المحاكمة في إطار قمع جريمة احتجاز الرهائن، وألزامت الاتفاقية الدولية الأطراف بإدراج جريمة أخذ الرهائن في عداد الجرائم التي يتم فيها تسليم المجرمين التي تعقد فيما بينها.

وبرغم أن أخذ الرهائن يعد جريمة يعاقب عليها في جميع التشريعات الجنائية لدول العالم المختلفة، إلا أن الاتفاقية تعد خطوة للأمام، في اتجاه التجريم الدولي لاحتجاز الرهائن بصفة خاصة، والأعمال الإرهابية بصفة عامة، وتنظيم التعاون الدولي في مجال منع ومعاينة هذه الجرائم.

ثالثاً: الاتفاقيات المتعلقة بقمع التدخل غير المشروع في خدمات الطيران المدني الدولي؛

تزايدت أعمال العنف الموجهة ضد الطيران المدني الدولي في مختلف أرجاء العالم منذ عام ١٩٤٨ وحتى وقتنا الحالي، ونظراً لتزايد أعمال خطف الطائرات خلال العقدتين الأخيرين، فقد اتخذت عدة إجراءات على المستوى الدولي لمنع تفاقم هذه الظاهرة، وقمع كافة الأعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الدولي، وقد تمخض التعاون الدولي في هذا المجال عن إبرام ثلاث اتفاقيات دولية لتأمين حركة الطيران المدني الدولي والحفاظة على سلامة الركاب، وهذه الاتفاقيات هي:

١ - اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣.

٢ - اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠.

٣ - اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١.

وتتناول فيما يلي الخطوط العامة لهذه الاتفاقيات:

١ - اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، الموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣:

تطبق اتفاقية طوكيو على مايلي:

(١) الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات.

(ب) الأفعال التي تعد جرائم أو لا تعد كذلك والتي من شأنها أن تعرض أو يحتمل أن تعرض للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو تعرض للخطر حسن النظام والضبط على متنها.

(ج) الجرائم التي ترتكب أو الأفعال التي يقوم بها أى شخص على متن أى طائرة مسجلة في دولة متعاقدة أثناء وجود هذه الطائرة في حالة طيران أو فوق سطح أعالي البحار أو فوق أى منطقة أخرى خارج إقليم أى دولة..

إلا أن اتفاقية طوكيو لم يرد بها ما يفيد اعتبار الاستيلاء غير المشروع على الطائرات جريمة تستوجب العقاب، كما أن الاتفاقية لا تلزم الدول التي تهبط فيها الطائرة المختطفة بقمع هذا الاستيلاء غير المشروع من خلال تسليم خاطفيها إلى دولة تسجيل الطائرة أو الدولة التي وقع فيها الاختطاف على إقليمها أو مقاضاة المختطف أمام محاكمها، فالاتفاقية قد حرصت بالدرجة الأولى على إلزام الدولة التي تهبط فيها الطائرة بأن تسمح لركابها بتكملة رحلتهم في أقرب وقت ممكن، وإعادة الطائرة والبضائع التي على متنها إلى الأشخاص الذين يمتلكونها قانوناً.

٢ - اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠:

نظراً لعجز اتفاقية طوكيو عن تقديم حلول فعالة لمواجهة مشكلة الاستيلاء على الطائرات، وتفاقم حوادث اختطاف الطائرات واتساع نطاقها، فقد اهتمت المنظمة الدولية للطيران المدني بإعداد اتفاقية جديدة لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، وفي ديسمبر ١٩٧٠ دعت المنظمة إلى مؤتمر دبلوماسي بمدينة لاهاي في هولندا لمناقشة مشروع الاتفاقية، وقد أسفرت جهود المنظمة عن عقد اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ١٩٧٠.

ويعد مرتكباً لجريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أى شخص على متن الطائرة وهي في حالة طيران:

(أ) يقوم على نحو غير مشروع، بالقوة أو بالتهديد باستعمالها أو استعمال أى شكل من أشكال الإكراه، بالاستيلاء على الطائرة أو ممارسة سيطرته عليها أو يشرع فى ارتكاب أى من هذه الأفعال.
(ب) أن يشترك مع أى شخص يقوم أو يشرع فى ارتكاب أى من هذه الأفعال.
وقد تعهدت كل دولة متعاقدة بمعاقبة أى من هذه الجرائم بعقوبات مشددة، كما تأخذ الاتفاقية بمبدأ التسليم أو المحاكمة.

وتعد اتفاقية لاهاي خطوة مهمة فى طريق مكافحة خطف الطائرات ومعاقبة مرتكبيها، حيث أكدت على فكرة الاختصاص العالمى لمكافحة مخترطى الطائرات.

٣- اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى، الموقعة فى مونتريال فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١:

دعت منظمة الطيران المدنى الدولية إلى عقد مؤتمر دبلوماسى فى مونتريال من أجل دراسة مشروع اتفاقية لمنع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى وحمايته ضد أعمال العنف والتخريب، وقد تم إعداد هذه الاتفاقية بواسطة اللجنة القانونية للمنظمة، ووافق عليها المؤتمر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١، وتهدف الاتفاقية إلى معالجة الثغرات وتفادى الانتقادات التى وجهت إلى اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٧٠، والتى لم يشمل نطاق تطبيقها الأفعال غير المشروعة التى توجه إلى الطائرات أثناء وجودها بأرض المطار أو أثناء تحليقها فى الجو، أو تلك الموجهة إلى المنشآت والخدمات الأرضية فى المطارات.

وتنطبق أحكام اتفاقية مونتريال على أى شخص:

(أ) يقوم بأحد أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة فى حالة طيران إذا كان من المحتمل أن يعرض هذا العمل سلامة هذه الطائرة للخطر.

(ب) يدمر طائرة فى الخدمة، أو يتسبب فى أضرار لمثل هذه الطائرة بحيث نجعلها غير صالحة للطيران، ومن المحتمل أن تشكل خطورة على سلامتها أثناء الطيران.

(ج) يضع أو يتسبب فى وضع جهاز أو مادة فى طائرة فى الخدمة بأية وسيلة كانت، بحيث من المحتمل أن تدمر هذه الطائرة أو تصيبها بالضرر الذى يجعلها غير صالحة للطيران، أو يتسبب فى حدوث أضرار لها من المحتمل أن تشكل خطورة على سلامتها أثناء الطيران.

(د) يدمر أو يتلف معدات تسهيلات ملاحة جوية أو يتدخل فى عملياتها إذا كان أى من هذه الأفعال يعرض للخطر سلامة طائرة فى حالة طيران.

وتلزم الاتفاقية، طبقاً للمادة السادسة، أياً من الدول المتعاقدة التى يتواجد مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها فى إقليمها أن تقوم بالقبض عليه أو تتخذ قبله الإجراءات الأخرى التى تكفل التحفظ عليه، كما تعتبر الأفعال الداخلة فى نطاق اتفاقية مونتريال، وفقاً للمادة الثامنة، من الجرائم القابلة للتسليم التى تتضمنها أية معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة.

ويمكن ملاحظة أوجه الشبه بين اتفاقية مونتريال واتفاقية لاهاي فى العديد من المواضع إلى الحد الذى يمكن فيه القول إن اتفاقية مونتريال قد تضمنت نفس النصوص التى وردت فى اتفاقية لاهاي ولكنها تختلف عنها فى أن هدفها مناهضة الاعتداءات والتخريب الموجه إلى الطائرات المدنية سواء كان أثناء طيرانها أو أثناء وجودها على أرض المطار، أما اتفاقية لاهاي فقد ركزت على الاستيلاء غير المشروع على الطائرة، أى عملية «الخطف» ذاتها.

وقد حاولت منظمة الطيران المدني الدولية تدعيم تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقمع التدخل غير المشروع فى خدمات الطيران المدني الدولى «طوكيو، ولاهاى، ومونتريال» من خلال إعداد اتفاقية تتضمن مقاطعة الخدمات الجوية وغيرها من أوجه المقاطعة الأخرى للدولة التى لا تلتزم بهذه الاتفاقيات، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح فى الجمعية العامة للمنظمة عام ١٩٧٣ ومن ثم فقد تركزت الجهود الدولية لمناهضة خطف الطائرات فى دعوة الدول التى لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقيات أن تفعل ذلك، مع حثها على تشديد إجراءات الأمن فى المطارات.

رابعاً: اتفاقيات أخرى لمكافحة بعض مظاهر الإرهاب الدولى:

يمكن رصد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى الخاصة بالتعاون الدولى فى مكافحة الإرهاب، مظاهره المختلفة التى تبلورت فى الفترات التالية، إضافة إلى الاتفاقيات السابقة، وذلك كالتالى:

١ - اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التى اعتمدت فى فيينا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٩، وقد بلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٥٥ دولة، وأصبحت نافذة المفعول.

٢ - البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة فى المطارات التى تخدم الطيران المدني الدولى الذى وقع فى ٢٤ فبراير ١٩٨٨، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليه أو انضمت إليه ٦٥ دولة، وأصبح نافذ المفعول.

٣ - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية التى وقعت فى روما فى ١٠ مارس ١٩٨٨، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٣٣ دولة، وأصبحت نافذة المفعول.

٤ - البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة القائمة على الرصيف القارى الذى وقع فى روما فى ١٠ مارس ١٩٨٨، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليه أو انضمت إليه ٣١ دولة، وأصبح نافذ المفعول.

٥ - اتفاقية تميز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها التى وقعت فى مونتريال فى ١ مارس ١٩٩١، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٢٣ دولة، ولم تدخل بعد حيز النفاذ.

٦ - الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفى الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها التى اعتمدتها الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٩٤، وقد بلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٩ دول، ولم تدخل بعد حيز النفاذ.

* * *

٢- جهود الأمم المتحدة للقضاء على ظاهرة الإرهاب الدولى

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب إثر نقى موجة العنف السياسى على المستوى الدولى، وانتشار ظاهرة خطف الطائرات، واحتجاز المبعوثين الدبلوماسيين فى بداية السبعينيات على نحو خطير يودى بحياة المئات من الأبرياء، وبمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، ويؤذى مشاعر العالم المتحضر، ونظرا لما تؤدى إليه أعمال العنف السياسى من توتر فى العلاقات الدولية، وتقويض لدعائم الاستقرار بين الدول، وزعزعة السلام العالمى، وتهديد مصالح المجتمع الدولى وأمن وسلامة مرافقه الحيوية وعلى رأسها وسائل النقل الجوى والمواصلات الدولية، فقد رأت الأمم المتحدة معالجة تلك الظاهرة، ومحاولة التوصل إلى تعريف للإرهاب تندرج فى إطاره جميع الأفعال المكونة له ويبحث أسبابه والوسائل الكفيلة بعلاجه.

أولاً: إدانة الأمم المتحدة لأعمال الإرهاب الدولي وحث الدول على التعاون لمكافحة

تبنّت الأمم المتحدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، عدة قرارات تناولت فيها الإرهاب الدولي تركّزت أساساً في أعمال الاستيلاء على الطائرات وتحويل مسارها وتهديد ركبائها التي كانت سائدة في ذلك الوقت، ودعت الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الأعمال الإرهابية ومعاينة مرتكبيها.

ففي الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٩ أصدرت الجمعية العامة قراراً يدين تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة أثناء طيرانها، وأعربت عن عمق قلقها لتزايد أعمال التدخل غير القانوني في حركة الطيران المدني الدولي، وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها على ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة ضد هذه العمليات نظراً لما يترتب عليها من تعريض حياة الأبرياء من المسافرين وموظفي الملاحة الجوية للخطر، وقد ناشدت الجمعية الدول التأكد من أن تشريعاتها الوطنية تتضمن نظاماً ملائماً يوفر اتخاذ إجراءات قانونية فعالة لقمع أشكال التدخل غير المشروع ضد الطائرات المدنية، واستحثت الدول بوجه خاص أن تكفل محاكمة جميع المتهمين بارتكاب مثل تلك الأفعال على متن الطائرات، كما طالبت الجمعية العامة في قرارها بضرورة دعم جهود المنظمة الدولية للطيران المدني دعماً كاملاً، ودعت الدول إلى التصديق على اتفاقية طوكيو سنة ١٩٦٣ والانضمام إليها.

وقد أصدر مجلس الأمن قراراً في ٩ سبتمبر ١٩٧٠ أعرب فيه عن قلقه البالغ للتهديدات التي تتعرض لها حياة المدنيين الأبرياء بسبب خطف الطائرات، وناشد جميع الأطراف بالإفراج فوراً عن الركاب وأطقم الطائرات، دون استثناء، الذين تم احتجازهم بسبب خطف الطائرات أو أية تدخلات أخرى في السفر الدولي، وطالب القرار باتخاذ جميع الإجراءات القانونية الممكنة لمنع خطف الطائرات في المستقبل أو أية تدخلات في السفر الجوي المدني على المستوى الدولي.

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٧٠ تبنّت الجمعية العامة قراراً بشأن التدخل في السفر الجوي المدني أو تحويل مسار الطائرات، وقد أكدت الجمعية في قرارها على الدور الحيوي الذي يقوم به الطيران المدني الدولي في المحافظة على العلاقات الودية بين الدول، والمصلحة التي تعود على جميع الشعوب في انتظام عمل هذا المرفق الحيوي وتأمين سلامته، كما أدانت الجمعية في قرارها، دون استثناء جميع أعمال تغيير مسار الطائرات أو أي تدخل في وسائل النقل الجوي، وطالبت الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة لردع أية محاولة لارتكاب مثل هذه الأعمال ومنعها أو قمعها في نطاق اختصاصها في جميع المراحل، وملاحقة مرتكبيها ومعايقتهم على نحو يتناسب وخطورة تلك الجرائم، كما أدانت الجمعية عملية أخذ واحتجاز الرهائن التي تنتج عن الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واستحثت الدول التي يتم تحويل مسار إحدى الطائرات المختطفة إلى إقليمها أن تؤمن رعاية وأمن ركبائها وملاحيقها، وأن تمكنهم من مواصلة رحلتهم بأسرع وقت ممكن، وأن تعيد الطائرة وحمولتها إلى الأشخاص الذين لهم حق الملكية الشرعية عليها، وقد دعا القرار الدول إلى اتخاذ إجراء متفق عليه لقمع الأعمال التي تهدد سلامة وانتظام خطوط النقل الجوي الدولي، واستحثهم على منح المؤازرة التامة للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للطيران المدني لمقاومة التدخل غير المشروع في النقل الجوي الدولي.

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٢ اتخذ مجلس الأمن قراراً أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تهديد حياة الركاب والملاحين نتيجة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، أو غير ذلك من أعمال التدخل غير المشروع في الملاحة الجوية المدنية، وأكد المجلس في قراره على ضرورة إنهاء الأعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، والتي ترتكب في مختلف أنحاء

العالم، وطالب الدول باتخاذ التدابير المناسبة ضمن اختصاصها لردع تلك الأعمال ومنعها، واتخاذ إجراءات فعالة إزاء من يرتكبون هذه الأعمال، كما دعا المجلس جميع الدول إلى بذل الجهود وتدعيم التعاون في هذا المجال وفقا للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وذلك لضمان أعلى مستوى ممكن من الأمن والسلامة والثقة بالطيران المدني الدولي.

ومنذ عام ١٩٧٢، كتفت الأمم المتحدة حملتها ضد الإرهاب الدولي وانتقلت من مرحلة إدانة الإرهاب الموجه ضد أمن وسلامة وسائل النقل الجوي، وشجبت أعمال الاستيلاء على الطائرات وتحويل مسارها وتهديد ركابها إلى مرحلة أكثر عمقا تتميز بالشمول والاتساع، وذلك من خلال تناول الإرهاب بمختلف صورته وأشكاله، وتلمس الظروف والأسباب التي تؤدي إليه وبواعت مرتكبيه في محاولة للتوصل إلى تعريف محدد للعمل الإرهابي والاتفاق على وسائل التعاون الدولي لمكافحته وظهر ذلك في أعمال دوراتها المختلفة ابتداء من الدورة السابعة والعشرين عام ١٩٧٢ وحتى الآن.

ثانيا: اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولي :

بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ أنشئت لجنة خاصة المعنية بالإرهاب الدولي لدراسة الملاحظات التي تقدم بها الدول، على أن تقدم إلى الجمعية العامة بتقرير مشفوع بتوصيات ترمي إلى توفير سبل التعاون الدولي من أجل القضاء السريع على المشكلة.

وقد اجتمعت اللجنة الخاصة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ يوليو إلى ١١ أغسطس ١٩٧٣، وقررت اللجنة في اجتماعها السابع عشر المعقود في ١٣ أغسطس تشكيل ثلاث لجان فرعية، الأولى تختص بتعريف الإرهاب الدولي^(١)، والثانية تدرس الأسباب الكامنة وراء نقشي ظاهرة الإرهاب الدولي، والثالثة كلفت ببحث التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، وقد قدمت اللجنة الخاصة تقريرها إلى الجمعية العامة في الدورة الثامنة والعشرين، ونظرا لضيق الوقت قررت الجمعية العامة، دون تصويت، تأجيل مناقشة التقرير إلى دورتها التاسعة والعشرين ثم إلى دورتها الثلاثين، وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ قررت الجمعية العامة دعوة اللجنة الخاصة بالإرهاب إلى مواصلة أعمالها طبقا للتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية رقم ٣٠٣٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢.

باشرت اللجنة الخاصة أعمالها في الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ مارس ١٩٧٧ لمناقشة أهم عناصر الإرهاب الدولي تمهيدا لتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة، وفي الدورة الثانية والثلاثين ناقشت اللجنة دراسة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تضمنت استعراض وجهات نظر الدول حول الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب، وتعرضت الدراسة لتعريف الإرهاب مع إيضاح أن الإرهاب يكتسب الصفة الدولية عندما يعد له وينظم ويبدأ في دولة معينة لكي يقع في دولة أخرى، أو عندما يتواجد مرتكبو الأعمال الإرهابية في دولة غير الدولة التي تقع فيها هذه الأفعال، مع اقتراح تدابير عملية لمكافحة الإرهاب، إلا أنه نظرا لعدم اتفاق الأطراف المشاركة في عمل اللجنة على مفاهيم محددة مشتركة فيما يتعلق بالإرهاب، بالإضافة إلى تعريف متفق عليه لمعنى الإرهاب وما يواكبه من ظروف وملابسات، فقد قررت الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ دعوة اللجنة الخاصة إلى مواصلة أعمالها، وطلبت من الأمين العام أن يحيل إلى اللجنة دراسة تحليلية للملاحظات التي تقدمها الدول، وناشدت اللجنة بالنظر

(١) انظر الملحق رقم (٢).

فى تلك الملاحظات وتقدم تقريرها إلى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والثلاثين مشفوعا بتوصياتها بشأن ما يمكن إقامته من تعاون للقضاء السريع على المشكلة.

وفى الدورة الرابعة والثلاثين عام ١٩٧٩ بحثت اللجنة الخاصة أسباب الإرهاب الدولى، والإجراءات اللازمة لمناهضته، وقدمت تقريرها للجمعية العامة مشفوعا بالتوصيات والاقتراحات التى تراها مناسبة فى هاتين المسألتين، وفما يتعلق بأسباب الإرهاب أشارت اللجنة فى تقريرها إلى الاستعمار والعنصرية والعدوان، والتدخل فى الشئون الداخلية للدول، والعنف الجماعى الناتج عن الطرد الجماعى للسكان، والاحتلال الأجنبى، والسيطرة الأجنبية على الموارد الطبيعية للدولة النامية وعدم العدالة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر والجوع.. إلخ.

أما عن الإجراءات اللازمة لمناهضة الإرهاب فقد أوصت اللجنة بتدابير عملية للتعاون من أجل القضاء السريع على مشكلة الإرهاب، ومنها سرعة انضمام الدول للاتفاقيات الدولية التى تعالج بعض جوانب مشكلة الإرهاب، وإبرام معاهدات ثنائية تتضمن أحكاما خاصة بتسليم أو محاكمة الإرهابيين الدوليين.

وقد رحبت الجمعية العامة بالنتائج التى حققتها اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولى خلال دورتها المعقودة فى عام ١٩٧٩، واعتمدت التوصيات التى قدمتها اللجنة بشأن التدابير العملية للتعاون الدولى من أجل القضاء السريع على مشكلة الإرهاب الدولى، وناشدت الدول التى لم تفعل ذلك بعد، النظر فى الانضمام للاتفاقيات الدولية المتعلقة بجوانب مختلفة من مشكلة الإرهاب الدولى، وطلبت من الأمين العام متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

وما زالت اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولى تواصل عملها حتى الآن، طبقا للتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٣٤ الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢، ولم تصل اللجنة حتى الآن إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب نظرا للتباين الشديد فى وجهات نظر الدول فيما يتعلق بالجوانب القانونية للإرهاب الدولى، وعدم اتفاقها على العناصر المكونة لتلك الجريمة.

7

الفصل السابع

إعادة التفكير
في الإرهاب الدولي

أبعاد ظاهرة الإرهاب
في مصر

7

إعادة التفكير فى الإرهاب الدولى

أثار الهجوم الإرهابى غير المسبوق الذى شهدته الولايات المتحدة يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حالة استنفار واسعة النطاق فى المجتمع الأمريكى. امتدت تلك الحالة لتشمل عمليات مراجعة واسعة النطاق للسياسات والمفاهيم التى حكمت التفاعلات الداخلية والخارجية للمجتمع الأمريكى. ونظراً لوضع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى وباعتبارها القوى الأكبر فى عالم اليوم، فإن تلك المراجعة ستمتد تأثيراتها إلى السياسة الدولية فى مجملها وتتماش مع مصالح عديد من دول العالم وسيادتها. لذا يلزم من هذا المنطلق تحديد رؤية الولايات المتحدة للإرهاب ولكيفية التعامل معه داخلياً وخارجياً، نظراً لما سيكون لها من انعكاسات على السياسة العالمية والوضع الإقليمى فى الشرق الأوسط الذى يعتبر نظراً لجمود عملية التسوية السلمية، المرشح الأول لتصدير الإرهاب نتيجة حالة الإحباط الواسعة لدى شعوب المنطقة.

وقد اخترنا لهذا عرض شهادة نائب رئيس مؤسسة راند RAND الأمريكية ومدير الشؤون الخارجية بمكتبها فى واشنطن «يروس هوفمان» والتى قدمها أمام اللجنة الفرعية حول الإرهاب وأمن الإقليم الأمريكى والمنبثقة عن لجنة مجلس النواب الأمريكى الدائمة لشئون الاستخبارات، فى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، وجاء عنوانها «إعادة التفكير فى الإرهاب فى ضوء الحرب ضد الإرهاب».

كان الإرهابيون سواء فى هذا البلد أو فى الخارج قد قتلوا ما لا يزيد عن ألف أمريكى تقريباً منذ عام ١٩٦٨. ولكن المدى الواسع والعنوانية الشديدة التى تميزت بها هجمات ١١ سبتمبر قد أحوّلت كل ما سبق إلى شىء قزمى ضئيل حقاً، وتجرى حالياً إزالة الأقاض من موقع مركز التجارة العالمى وإعادة بناء الحوايط المهلّمة فى مبنى البتاجون وإزالة أثر الدمار الذى لحق بحقول ينسلفانيا إثر تحطم طائرة انتحارية رابعة، وتوقع كثيرون بأن يرتفع عدد الضحايا إلى أرقام هائلة.

لذا فإن أحداث ١١ سبتمبر تتطلب إعادة التفكير لكل من أفكارنا حول الإرهاب وتصميم هيكل أمننا القومى.. وهذا التغير المطلوب له ما يبرره وهو القدرة التنفيذية الفريدة التى تميزت بها الهجمات المأساوية التى شهدناها هذا اليوم المشهود والتى أظهرت مستوى عالٍ من التخطيط والحرفية نادراً ما نراها ضمن أغلبية الإرهابيين أو الحركات الإرهابية المعروفة.

ومن بين أهم الملامح التى تميزت بها هذه الهجمات مايلي:-

- للمدى الواسع والطموح.
- التنسيق الدقيق والتزامن.
- الحرفية الشديدة التى حافظت على سرية هذا العمل الضخم.
- التصميم الشديد لدى الحافظين الـ ١٩ اللذين ضحوا بأنفسهم بكامل إرادتهم ورغبتهم وقتلوا معهم الركاب وطاقم الطائرة فى الطائرات الأربع إلى جانب الآلاف من العاملين والزائرين لمركز التجارة العالمى. ومبنى البتاجون.
- وإعطائكم فكرة عن أهمية وخطورة أحداث ١١ سبتمبر من رؤية تنفيذية للعمل الإرهابى، فإن الهجمات الفورية التى تستخدم ما هو أبعد من السيارات المفخخة تعد غير مألوفة نسبياً، ولأسباب غير مفهومة لم يقم الإرهابيون التقليديون بمثل هذه العمليات التى تتطلب هذا القدر من التنسيق العالى المستوى.
- وهذا بلا شك لم يكن بعض اختيارهم وإنما كان انعكاساً للمعوقات والصعوبات الخاصة بالنواحى اللوجستية والتنظيمية التى لا تستطيع أغلب الجماعات الإرهابية التغلب عليها.
- ولقد كان هذا بالفعل أحد الأسباب وراء صدمتنا إزاء التزامن الدقيق الذى تميز به انفجارى السفارتين الأمريكيتين فى تنزانيا ونيروى منذ ثلاثة أعوام، لذا فإن تنظيم وإدارة هذه العمليات إلى جانب العدد الكبير للضحايا اعتبر عملاً فريداً حتى قيام الإرهابيين بأعمال ١١ سبتمبر. ربما من خلال التسعينيات كان هناك حدث إرهابى واحد يتمتع بنفس الخصائص وهو سلسلة الهجمات التى وقعت فى يومى فى مارس ١٩٩٣ حيث وقع ما يقرب من ١٢ انفجاراً لسيارات مفخخة هزت المدينة وقتلت ما يقرب من ٣٠٠ شخص وجرحت ما يربو على ٧٠٠ آخرين..
- ولا يمكن تذكر عمل إرهابى آخر يعكس مثل هذه الخبرة فى إدارة العمليات الإرهابية بخلاف قيام الجيش الإيرلندى بعملية اغتيال اللورد «مونباتين» ومهاجمة القوات البريطانية فى شمال إيرلندا عام ١٩٩٧، وربما تباطأنا فى الإقناع بأن مثل هذه الهجمات الجماعية والفورية مثل تلك التى شهدناها فى واشنطن ونيويورك يوم ١١ سبتمبر تفوق قدرات معظم الإرهابيين بما فيهم الجماعات المرتبطة وذات الصلة «بأسامة بن لادن» لذا فإن الأحداث المأساوية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تظهر مدى خطأ هذه الافتراضات.

وفى هذا الصدد، ربما نكون قد بالغنا فى تقدير النجاح الذى حققناه فى الماضى (إحباط معظم العمليات الإرهابية التى قام بها «بن لادن» من تفجير السفارات ١٩٩٨ حتى الهجوم على السفينة الأمريكية كول فى نوفمبر ٢٠٠٠).

إن أكثر ما يثير الانبهار والانتعاج في نفس الوقت إنه كان هناك قدر معقول من التوافق في التخطيط لهذه الهجمات والهجوم على العبارة «كول» في عدن وهو الأمر الذي يشير إلى قدره تنظيمية وتنفيذية عالية على تنسيق عدة هجمات كبيرة في وقت واحد.

لقد ركزنا انتباهنا فقط على التهديد ذو الخطر المنخفض مثل تفجير السيارات في المباني أو التهديدات ذات الخطر البالغ مثل استخدام أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو تهديدات عن طريق الكمبيوتر.

وقد ترك ذلك نوعاً من الفجوة الشديدة الحساسية في أنظمتنا الدفاعية المضادة للإرهاب حيث تم تجاهل وإهمال تكثيف تقليدي مثل خطف الطائرات في مقابل العمليات الأخرى في حين ثبت إن هذه الأعمال التقليدية مثل استخدام طائرة في عملية انتحارية لها نفس الخطورة والآثار المدمرة.

لم يكن من الأجدر بنا أن يكون للهجوم بغاز «الساارين» المدمر على أحد محطات مترو الأنفاق في طوكيو عام ١٩٩٥ التأثير الغالب على تفكيرنا المضاد للإرهاب، ولكن كان يجب أن يكون ذلك لحادث وهو اختطاف الطائرة الفرنسية في الجزائر ١٩٩٤ على يد إرهابيين يتمون للجماعة الإسلامية المسلحة وكانت خططهم تهدف إلى تحطيم الطائرة بكل ركابها في قلب باريس. والدروس الذي يجب أن نتعلمه من ذلك هو أنه يجب أن نفكر في كل أنواع الهجمات المحتملة وليس فقط الأعمال التي تقع في طرفي المنظور التكنولوجي (البالغ فيها).

ولقد قمنا بإقناع أنفسنا لوقت طويل بفكرة أن الإرهابيين يهتمون أكثر بالدعاية وليس بالقتل لذا فالإرهابيون ليس لديهم اهتمام أو حاجة إلى إلقاء وقتل عدد كبير من البشر، ولعقود طويلة كان هناك قبول عام واسع المدى للملاحظة التي قام بها الشهير «بريان جينكيز» عام ١٩٧٥ حيث قال «الإرهابيون يريدون أن يشاهدهم ناس كثيرون، ويسمعهم كثيرون ولا يريدون أن يُقتل الكثير من الناس».

وبالرغم من الأحداث التي وقعت في منتصف الثمانينات حيث شهدت سلسلة من العمليات الانتحارية بسيارات مفخخة موجهة ضد الدبلوماسيين الأمريكيين وأهداف عسكرية (في الشرق الأوسط) والتي أسفرت في أحداثها عن مقتل (٢٤١) من المارينز الأمريكيين، رأى العديد من المحللين إنه ليس هناك حاجة لمراجعة هذه المقولة فقد أثبتت أحداث ١١ سبتمبر أن هذه المقولة كانت مجرد أمنيات ولا تطابق الحقيقة، وأخيراً، فإن «بن لادن» قد قام بإعادة كتابة التاريخ لكل من الإرهاب أيضاً لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وفي الوقت الذي قامت فيه قوى العولمة تصاحبها القوى الاقتصادية بحجب دور القائد الكاريزمي ليختفي وراء القوى الغير شخصية، نأى «بن لادن» بنفسه عن هذا الوضع ووقف وحده في وجه القوى العظمى الوحيدة الباقية في العالم ويمكن من أن يتحدى هيبتها ويهدد مواطنيها بشكل مباشر وكذلك أتباعه الذين يمكن أن يتزايدوا فيما بعد أحداث ١١ سبتمبر إذ يُعتبر «بن لادن» الرجل المناسب في المكان والزمن للناسين، فهو يملك الرؤية والموارد المالية والمهارات التنظيمية والنزعة إلى الإعلام عن الذات ليجمع معاً كل الاتجاهات من الحماسة الإسلامية والشفقة على المسلمين والعداء تجاه العرب. ويشكل من كل هذه الاتجاهات قوة عالمية.

ونظراً لهذه التغيرات العميقة والتطورات التي طرأت على طبيعة الإرهاب كما عرفناه والخطر الموجه حالياً بصورة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن نتساءل كيف ننظم الحرب ضد الإرهاب ؟. إن ما نحتاجه أمريكا هو استراتيجية فهم شامل للمخاطر بكل اتجاهاتها، ونحتاج إلى دعم ومساندة تنفيذ الجهود المتضافرة الرامية إلى تشكيل الأمن القومي.

● استراتيجية متماسكة وشاملة وواضحة-

إنه لمن غير الدقيق أن نكتب ونصف الأحداث للأساسية التي وقعت في ١١ سبتمبر بأنه ببساطة نوع من فشل أجهزة المخابرات. لأن المشكلة أعقد من مجرد عجز في جهة ما أو في مراكبات هيكل أمننا القومي فالأمر يتعدى بالفعل الولايات المتحدة ويمس أجهزة مخابرات عدد من حلفائنا المقربين في أوروبا وأماكن أخرى أيضاً. ولكن ما يهم أن ما حدث يكشف عن غياب استراتيجية شاملة للأمن لأن الوكالات الفيدرالية والبرامج المتعلقة بمكافحة الإرهاب لا تزال مشتتة ومتفرقة ولا يوجد بينها تنسيق بالإضافة إلى التداخل في المسؤوليات وعدم وجود نقطة تركيز واضحة ومحددة، ولذا فإن تطوير مثل هذه الاستراتيجية ليس ببساطة عمل فكري ولكنه يجب أن يكون الأساس لأي سياسة فاعلة ضد الإرهاب. لأن الفشل والعجز عن وضع هذه الاستراتيجية قد قوض على مر التاريخ جهود مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية وبذلك فإن ما نحتاجه الآن هو جهود شاملة تهدف إلى التقريب والتنسيق بين الإمكانيات والأدوات الهائلة التي تستخدمها الولايات المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب.

* (تقديرات دورية للتهديدات الإرهابية الخارجية والمحلية) إن من أهم الشروط الواجب توافرها عند وضع الأطر اللازمة للاستراتيجية للتكاملة هي مهمة إنشاء شبكة متكاملة مهمتها وضع التقديرات حول التهديدات المحتملة للإرهابيين سواء الخارجية أو الداخلية كما هي موجودة الآن وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل. وأن الفشل في وضع هذه التقديرات بصفة دورية سيكون له أثر ملموس. على سبيل المثال فإن آخر تقدير شامل قامت به أجهزة المخابرات القومية بخصوص تهديدات الإرهاب في الولايات المتحدة تم عمله عام ١٩٩٧. وعلى ضوء أحداث سبتمبر للأساسية بأنه كان يجب عمل إعداد تقييم. بالرغم من أن تقرير مجلس المخابرات القومي «اتجاهات العالم ٢٠١٥» والذي نشر في ديسمبر ٢٠٠٠ كان يمثل خطوة إيجابية في هذا الصدد، ولكنه من المثير للدهشة أن الإرهاب لم يحظ باهتمام ضئيل للغاية في النسخة المنشورة من هذا التقرير على الأقل.

- إصلاح وإعادة تنظيم أجهزة المخابرات.

يجب أن نتأكد تماماً أن أجهزة المخابرات الأمريكية تم تشكيلها على نحو صحيح من أجل مكافحة أخطار الإرهاب الحالية وتلك المحتملة في المستقبل. فنصميم أمننا القومي يعود إلى فترة الحرب الباردة وتم إنشائه منذ نصف قرن مضى من أجل مجابهة خطر محدد من دولة محددة وأيديولوجية محددة. ولكن بالرغم من ذلك لم يتم أي تغيير في هيكله بعد انتهاء الحرب الباردة. لذا فإن ما يقدر بنحو ٦٠ ٪ من جهود المخابرات الأمريكية لا يزال يركز على المخابرات العسكرية وثمانية من إجمال الـ ١٣ وكالة التي تمثل تجمع أجهزة المخابرات تقدم تقريرها بصورة مباشرة إلى وزير الدفاع (والذي يتحكم في ميزانيتهم أيضاً) وليس إلى مدير المخابرات المركزية.

فميزانية تجمع المخابرات الأمريكية على نحو تقديري يقرب إلى ٣٠ مليار دولار وهي أكبر من ميزانية دفاع لكل دول العالم فيما ٦ دول فقط لذا فإن إعادة توزيع لنقاط منها لإهتمام، القوى البشرية، والميزانية والموارد يعد من الضروريات لضمان أن الولايات المتحدة قادرة على الرد على أي تهديدات إرهابية حالية أو مستقبلية.

على الأقل فإن تمويل العناصر الرئيسية في جهودنا الحالية لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم إعادة توجيهها لتوفير ميزانية دائمة ومتعددة السنوات عكس العملية الحالية التي تتمثل ميزانية سنة بسنة ولقد حان الوقت لإجراء إعادة هيكلة جزئية لقدرتنا المحلية على مكافحة الإرهاب. على سبيل المثال إنه تماماً مثل مشكلة المخدرات التي يرى فيها المجتمع الأمريكي مشكلة خطيرة وتشكل تهديداً على الأمن القومي حتى إن لدينا وكالة منفصلة ومتخصصة تماماً لمكافحة المخدرات يجب أن نبدأ في التفكير في إنشاء منظمة مماثلة لتلتزم بمكافحة الإرهاب.

استناداً على تقديرنا لخطورة الإرهاب، على المستويين الداخلي والخارجي يجب علينا تطوير استراتيجية شاملة تضيء قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة بكافة الوسائل التكنولوجية لأي هجمات مُضادة محتملة. ومن الملاحظ أن تركيز سياسة الولايات المتحدة المضادة للإرهاب في الفترة الأخيرة كانت تميل أكثر نحو التهديدات ذات المخاطر الكبيرة مثل استخدام الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية وقد ركزت هذه السياسة على التخطيط لمواجهة حالة السيناريو الأسوأ، وقد افترض هذا الاتجاه إنه بالتخطيط لمواجهة أسوأ السيناريوهات فإن أي حدث أقل تعقيداً سيكون حله بسهولة كبيرة.

وقد تجاهل هذا الافتراض احتمال أن تؤدي بعض الأحداث التي لا تستخدم فيها أسلحة دمار شامل إلى عدد كبير من الضحايا وتقرض تحديات فريدة خاصة بها كما رأينا في نيويورك والبنتاجون.

وأخيراً يجب الإشارة إلى أن أي من الملاحظات التي وردت في هذه الشهادة لا تمثل حلول جزئية أو سحرية للمشكلات المعقدة والتي دامت فترة طويلة فهم جميعاً يحتاجون للوقت، والتمويل وأهم شيء الصبر والإرادة السياسية، والنتائج لن تأتي بسرعة، ولكن باستخدام اتجاه شامل في التعامل مع مشكلة الإرهاب وتصميم استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب من شأنه أن يمنع الولايات المتحدة من تكرار نفس الأخطاء التي سهلت وقوع الأحداث المأساوية يوم ١١ سبتمبر. إن الصراع ضد الإرهاب لن ينتهي ويجب مواصلة البحث عن حلول واتجاهات جديدة.

7

أبعاد ظاهرة الإرهاب في مصر

١. خصائص الأنشطة الإرهابية في مصر

يتطلب الحديث عن مواجهة ظاهرة الإرهاب ضرورة تحديد المجموعات المستولة عن القيام بالأعمال التي تشكل في مجملها هذه الظاهرة، وليس المقصود بذلك تحديد أسماء هذه الجماعات فقط، لكن التعرف أيضا على أفكارها وأساليبها في العمل ومناطق ممرزها، وارتباطاتها الداخلية والخارجية، وهياكلها التنظيمية، وتطور تلك الهياكل عبر الزمن إلى أن وصلت إلى الآونة الحالية، وكذلك التعرف على قياداتها المختلفة، وما قامت به من أعمال عنيفة، وما تم إحباطه - من تلك الأعمال - قبل حدوثه، فكل هذه الأمور تؤدي بالضرورة إلى فهم أكبر للإرهاب، وبالتالي تحديد أدق لكيفية التعامل معه، غير أن الاستغراق في مثل هذه التفاصيل السابقة قد يؤدي إلى فقدان الهدف، فضلا أن كثيراً من تلك الأمور أصبح معروفا إلى حد ما على نطاق واسع، لذلك سيقصر البحث هنا على ما يفيد في تناول أسباب وأساليب مواجهة الإرهاب، وهو ما يعني ضرورة التركيز على الأبعاد والجوانب الحديثة للظاهرة، دون الإغراق في تاريخها، وهذه الأبعاد والجوانب ترتبط في الأساس بانتشار جماعات الإرهاب في السبعينات، رغم أنه يظل صحيحا - بصورة عامة - أن نشأة أعمال الإرهاب تضرب بجذورها في تربة الأربعينات، وربما قبل ذلك.^(١)

(١) لذا ترى بعض مدارس الفقه السياسي أن الإرهاب ليس وليد فترة السبعينات، بل يمتد إلى جُلُور قديمة، وأن هناك بعض الأحداث التي شهدتها تاريخنا المصري لم يكن لها من هدف واضح أو سياسة محددة، مثل اغتيال أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي والمستشار الحازندار.

بداية، يكاد يكون من المتفق عليه أن الجنود القرية لظاهرة العنف الإرهابي في مصر تعود إلى ظهور بعض الكتابات المتطرفة، التي أدت إلى إحداث تحول فكري وتنظيمي كبيرين في مسار الحركة الإسلامية في مصر، وهي جذور ذات دلالات مهمة، فهي تشير إلى أمرين هما:

١ - أن هناك بدءاً تاريخياً لظاهرة الإرهاب، ف تلك الظاهرة لم تظهر فجأة في السبعينات، إذ كانت لها جذور فكرية وعملية عتيقة في مراحل سابقة وإن كانت الأطر الفكرية والتوجهات الحركية قد اختلفت عما كان سائداً من قبل، فقد تدرج الإرهاب بعباءة الدين ليُطرح فكراً خاصاً به يستند إلى اجتهادات دينية متطرفة لا يقرأها مجمل المجتمع المصري بقواه السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا تقرأها مؤسساته الدينية أيضاً، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تعددت جماعات الإرهاب والعنف وتشعبت لأسباب مختلفة، فنحن أمام ظاهرة ذات جذور تاريخية إضافة إلى أنها ظاهرة تتطور وهي مسألة مهمة في الحديث عن مواجهتها.

٢ - إن هناك بعداً أساسياً لظاهرة الإرهاب، فقد حدث التحول الكبير في مسار الحركة الإسلامية باتجاه ظهور جماعات عنف متفرقة لها اجتهاداتها الدينية الخاصة في ظروف سياسية معينة، ساهمت إلى حد كبير في ظهور أفكار التطرف الديني.

ومع أن لظاهرة العنف الإرهابي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية وغيرها، فإن هناك ممارسات سياسية معينة قد دفعت إلى ظهور العنف بصورة ما خلال السبعينات، وهي مسألة مهمة في الحديث عن مواجهة ظاهرة العنف الإرهابي.

لقد شهدت السبعينات اتساع نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية - بشكلا الحديث المستمر حتى الآن - التي تحمل روية خاصة لكيفية التعامل مع المجتمع والواقع السياسي بزعيم تحقيق ما أسموه بإقامة دولة مسلمة، حسب مفهوم تلك الجماعات والتنظيمات للإسلام وللمسلمين وللدولة المسلمة، فقد ظهرت عام ١٩٧٤ جماعة شباب محمد «الفنية العسكرية»، ثم تبعتها جماعة المسلمين «التفكير والهجرة» عام ١٩٧٧، وظهر بعد ذلك عام ١٩٧٩، واحد من أكبر التنظيمات المتطرفة العتيقة في تاريخ مصر المعاصر وهو «تنظيم الجهاد» الذي يضم عدة تنظيمات فرعية في نفس الوقت الذي كانت جماعة أخرى كبيرة قد تبلورت ملامحها وتحالف «التظيم في إحدى مراحل «مع الجماعة الإسلامية» التي كانت قد بدأت تتكون ويتسع نفوذها داخل الجامعات المصرية في إطار أنشطة ثقافية ودينية قبل أن تنجس إلى أعمال العنف. وعقب اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ دخلت جماعات العنف الإرهابي مرحلة كموون بفعل المواجهة الأمنية لها، والمناخ العام في مصر الذي كان قد بدأ يتجه ضدها بصورة ملحوظة، على أنه لم تمض عدة سنوات حتى بدأت موجة جديدة من الأنشطة الإرهابية العتيقة التي قام بها أحد التنظيمات المرتبطة بتنظيم الجهاد الرئيسي وهو التنظيم الذي عرف باسم «الناجون من النار»، وتعاقدت ممارسات تلك الجماعات بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ذروتها عام ١٩٨٨ الذي شهدت بالإضافة إلى أعمال العنف المتعددة من قبل ذلك التطور للمهم في النشاط الإرهابي الذي أوضحته أحداث عين شمس التي قادتها في الأساس الجماعة الإسلامية.

ومنذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ تطورت هياكل وأساليب العمل الإرهابي في مصر بصورة كبيرة، حيث تضخم حجم التنظيمين الإرهابيين الرئيسيين، وهما الجهاد والجماعة الإسلامية، بصورة كبيرة، في ظل محاولات مستمرة للتنسيق فيما بينهما، وتزايدت أعداد التنظيمات الصغيرة المتفرعة أو المستقلة أو المنشقة عنهما، والتي انتشرت في العديد من المناطق والمحافظات في مصر، وتعاقدت كذلك النشاط الإرهابي - بمختلف صوره وأشكاله - لهذه الجماعات في تلك الفترة.

وابتداء من عام ١٩٩٢ بدأ النشاط الإرهابي لجماعات العنف المتطرفة يتخذ صورا ذات خطورة خاصة بالنظر لتاريخ هذا النشاط، فقد بدأت تلك المجموعات تستهدف بعض المواطنين الأقباط، في صعيد مصر، بصورة بدا معها وكأنها تهدف إلى لفت انتباه الخارج إلى مصر، في وقت تتصاعد فيه موجة التدخل الدولي.

كما بدأت الممارسات الإرهابية تتخذ مسارا خطيرا بالاعتداء على السائحين الأجانب والمنشآت السياحية في اطار خط إرهابي جديد، يستهدف الاقتصاد المصري بعد أن كان يستهدف الاستقرار السياسي المصري في الأساس، والملاحظ أن الممارسات الإرهابية تصاعدت في وقت كانت مصر قد بدأت فيه ترتب أوضاع مكائنها ودورها الإقليمي في المنطقة، وتتجاوز - إلى حد ما - أوضاعها الاقتصادية الصعبة، وهو الأمر الذي لفت الانتباه إلى مسألة الدور الخارجي وراء النشاط الإرهابي في مصر، خاصة بعد أن كانت ظاهرة الإرهاب قد بدأت تتخذ أبعادا إقليمية، وتتفجر في أكثر من دولة من دول المنطقة، وبعد أن وضع أن هناك نشاطا واسعا يمارسه إرهابيون عائدون من أفغانستان.

في اطار ما سبق يمكن رصد عدد من النقاط الأساسية المهمة المرتبطة بهياكل وأفكار وانتشار وأساليب الجماعات التي تمارس النشاط الإرهابي في مصر، كما يلي:

١ - التنظيمات الرئيسية للإرهاب:

يعتبر تنظيم الجهاد - أو جماعة الجهاد الإسلامي - الذي يقوده عبود الزمر، والجماعات الإسلامية التي يقودها د. عمر عبدالرحمن، هما المجموعتان الرئيسيتان اللتان تمارسان النشاط الإرهابي بصورة العنيفة والتهديدية في الوقت الحالي، إضافة إلى عدد من التنظيمات الأخرى التي تقترب من كل منهما بصورة أو بأخرى، أو تعمل كفروع لهما، وما لفت الانتباه أن هناك دائما محاولات مستمرة للتنسيق بين التنظيمين الرئيسيين للإرهاب في مصر، وصلت إلى درجة الاندماج الفعلي في مراحل مختلفة.

وعلى الرغم من وجود قاسم مشترك بين التنظيمين الرئيسيين فإن هناك بعض الاختلافات الفكرية - كان آخر اختلاف بينهما حول مسألة العنر بالجهل - وكذلك الاختلافات في أسلوب العمل الإرهابي ونطاقه، وهي أمور تستلزم رؤية تفصيلية لتحديد كيفية مواجهتهما، فقد لا يجدى أسلوب واحد في التعامل معهما معا، أو التعامل معهما ومع التنظيمات الفرعية الصغيرة الموجودة على الساحة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات الإسلامية السياسية غير العنيفة التي تتبع أساليب معتادة إلى حد ما في تعاملها مع المجتمع والواقع السياسي، تضع نفسها أحيانا كثيرة في موضع الشبهات، بفعل سلوك وأفكار بعض عناصرها، وبفعل عدم تحديدها لرويتها إزاء قضايا المجتمع والسياسة، وإزاء قضية العنف بل وتبنيها أحيانا رؤية بعض الجماعات الإرهابية - خاصة الجماعة الإسلامية - العنيفة تجاه بعض الأمور وهي مسألة تستلزم الحسم.

٢ - أفكار تنظيمات الإرهاب:

اعتنقت جماعات الإرهاب الأولى أفكار التكفير بمستوياته المختلفة - الحاكم أو النظام أو المجتمع - استنادا إلى أفكار أو اتجاهات فقهية أو دينية خاصة، عبر عنها قادة تلك الجماعات في كتب أو خطب، صدرت عنهم، مع اتباع الأسلوب العنيف لتحقيق الأهداف التي تعبر عنها تلك الأفكار، ولم تخرج الجماعات التي تلتها عن مضمون تلك الأفكار، مع اختلافات مهمة في تأكيد كل جماعة على فكرة معينة، أو على أسلوب معين لتحقيق تلك الفكرة، ذلك أن المبدأ العام السائد بالنسبة لجماعات العنف هو مبدأ الحاكمية لله بتفسيراته المؤدية إلى الاتهام بالكفر أو الجاهلية، كما أن الأسلوب العام الذي يتفق عليه معظمها هو أسلوب العنف بصورة مختلفة، بفرض تغيير الواقع الذي يتجاوز النظام السياسي إلى نظام المجتمع نفسه.

وبعيدا عن طبيعة الأفكار المعقدة التي تطرحها تلك الجماعات والقضايا المرتبطة بتلك الأفكار، فإن الجماعتين الرئيسيتين للإرهاب في الوقت الحالي - وهما الجهاد والجماعة الإسلامية - قد اعتنقتا أفكار التغيير عن طريق ما يسمونه الجهاد، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى الدعوة. وتختلط هذه الأفكار مع أساليب التنفيذ، فرغم أن بعض الأفكار تتحدث عن أساليب هادئة فإن مجملها تركز على الأساليب العنيفة.

فالجماعات الإسلامية - التي يقودها عمر عبدالرحمن - تقوم باتباع أساليب الدعوة بطريقتها الخاصة، إضافة إلى عمليات العنف الموجهة إلى السلطة وإلى أجهزة الأمن، ثم إلى المجتمع ذاته، حيث تتجه بشكل مباشر إلى محاولة تغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعي في الجماعات والأحياء التي يتواجدون فيها عن طريق القوة، أما جماعة الجهاد فإنها تتجه إلى عمليات العنف السياسي بصورة أساسية للوصول إلى وضع يتيح إحداث ثورة شاملة.

ولا تخرج أساليب جماعات العنف الآخر عن هذا الإطار، وهي كلها أمور تستلزم رؤية جادة عند مواجهة هذه الجماعات.

٣ - انتشار التنظيمات الإرهابية:

على الرغم من عدم وجود خريطة محددة لانتشار جماعات الإرهاب في مصر، بحكم تحركها وامتدادها وتحالفاتها، فإن الصورة العامة لما يدور توحى بأمور مهمة للغاية، ليس فقط من زاوية معرفة المناطق التي تنتشر فيها جماعات الإرهاب لكن أيضا من زاوية معرفة أين تنتشر جماعات بذاتها، أو أفكار معينة، فخريطة انتشار الإرهاب هي أحد المفاتيح الأساسية لفهم أسباب الظاهرة، وأساليب المواجهة.

فالجماعة الإسلامية - عمر عبدالرحمن - يتركز تواجدها الجغرافي في محافظات الصعيد، وقد استطاعت تلك الجماعة في منتصف الثمانينات أن تمد نفوذها إلى القاهرة، وأن تعيد تنظيم كواحدها بصورة خلقت لها تمركزا في العاصمة، خاصة في الأحياء الشعبية مثل عين شمس، وإمبابة، والعمرانية، وشبرا.

أما جماعة الجهاد التي تعتمد عادة على مجموعات سرية صغيرة، فإنها تتركز أساسا في القاهرة ولاسيما في المناطق والأحياء العشوائية والفقرية المحيطة بمناطق متحضرة مثل كرداسة ونهايا، وقد تمكنت جماعة الجهاد من الوصول إلى بعض المحافظات أيضا.

وبالطبع، فبعيدا عن مناطق التمرکز السابقة توجد مراكز مهمة لجماعات أخرى أو امتدادات لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية في بعض المحافظات مثل بنى سويف، والقيوم، والإسكندرية، والبحيرة، وهي كلها أمور تستلزم تحليلا دقيقا لمسألة التوزيع الجغرافي، وللمعدل الانتشار في مدى معين أو قطاع معين، وغير ذلك وبالذات بالنسبة للجماعة الإسلامية، إضافة إلى ضرورة تحليل امتدادات تلك المجموعات - إن وجدت - في خارج البلاد.

٤ - أساليب العمل الإرهابي:

تعد هذه المسألة هي أعقد الأمور الخاصة بتناول القضايا المحيطة بجماعات العنف الإرهابي في مصر، لكنها مع ذلك قد تكون أسهلها في التحديد، إذ إن هناك وقائع محددة تشير إلى تلك الأساليب.

ومن خلال استعراض الممارسات الإرهابية في السنوات الأخيرة، يمكن رصد الأساليب الرئيسية للعمل الإرهابي في النقاط التالية:

(١) أسلوب اغتيال الشخصيات السياسية والأمنية والعامة:

وهو الأسلوب المعروف بالعنف الإرهابي السياسي، فقد تم اغتيال بعض الشخصيات السياسية كما حدث عام ١٩٨١ مع الرئيس أنور السادات، وعام ١٩٩٠ مع الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وجرت

محاولات لاغتيال شخصيات أخرى مهمة تم إحباطها قبل حدوثها، كما استهدفت المجموعات الإرهابية مسئولين أمنيين، كما حدث مع اللواء نبوى إسماعيل واللواء حسن أبو باشا وزيرى الداخلية السابقين، إضافة إلى أن ضباط الشرطة من الأهداف الدائمة على قوائم الإرهاب، وتم اغتيال بعضهم بالفعل فى مناطق مختلفة، كما يستهدف الإرهابيون شخصيات دينية، كما حدث عام ١٩٧٧ عندما اختطف وقتل الشيخ محمد حسن الذهبى وزير الأوقاف الأسبق، واستهدفوا كذلك بعض الصحفيين والمفكرين مثل الاستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور فى الثمانينات، والدكتور فرج فودة الذى تم اغتياله بالفعل.

ولقد كان أسلوب الاغتيال هو أسلوب العنف الرئيسى لتلك المجموعات لفترة طويلة قبل أن تتطور أساليب أخرى لها، ويلاحظ أن كلا من التنظيم الرئيسيين للإرهاب بممارسان هذا الأسلوب: فالجهاد هو المسئول عن اغتيال الرئيس أنور السادات، بينما يعد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية هو المسئول عن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وكذلك الدكتور فرج فودة.

٢) أسلوب العنف الطائفي:

والذى يتمثل فى مهاجمة بعض المجموعات لبعض المواطنين الأقباط، إضافة إلى ممتلكاتهم الخاصة كمحلات الذهب وغيرها، وكذلك الكنائس فى عدد من المناطق، وقد شهدت الفترة الماضية عددا من الأحداث الطائفية الواسعة فى مناطق مختلفة، كما هو الحال فى أسبوط، وبنى سويف، والمنيا، وبعض أحياء القاهرة مثل إمبابة وعين شمس وغيرهما، كما تمت عمليات صغيرة كإلقاء عبوات ناسفة على الكنائس بصورة شبه منتظمة، وعادة ما تقوم الجماعات الإسلامية بمثل هذه الأعمال بحكم معتقداتها الخاصة - إضافة إلى فتاوى قياداتها - تجاه الأقباط المصريين.

٣) أسلوب العنف الاجتماعى الواسع المنظم:

وهو من أخطر أساليب الإرهاب التى تتبعها الجماعة الإسلامية تحديدا ولاسيما فى السنوات الأخيرة، إذ تقوم كوادر الجماعة بتنظيم نفسها فى منطقة معينة «حى، قرية، مدينة» وتقوم بمحاولة إضعاف سلطة الدولة والجمتمع فيها، فى محاولة للتدخل العنيف لتغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعى عن طريق العنف والتهديد المستمر - كما حدث فى إمبابة وعين شمس - بل وتأخذ لنفسها حق تطبيق «الحدود» بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتدخل فى جميع نواحي الحياة بعيدا عن سيطرة الدولة، فتسيطر على مساجدها وشوارعها، بشكل منظم، وتعتقد ندواتها وتمارس تأثيرها بوسائلها الخاصة، بحيث وصل الأمر إلى حد استخدام مكبرات الصوت وطبع أشرطة كاسيت ومتنشرات شبه صحفية لهم.

والأهم أنها تقوم كذلك - بعيدا عن الجانب الإرهابى - بتقديم خدمات اجتماعية معينة لأهالى المنطقة أو الحى بعيدا عن مؤسسات الدولة، وهو ما جعل بعض وكالات الأنباء مثلا تتحدث عن سيطرة بعض الجماعات على بعض المناطق.

ومن الواضح بالطبع أن هذا النشاط يمارس فى المناطق التى يخف تواجد الدولة فيها، وهى المناطق الفقيرة والعشوائية والتى لا تحظى بخدمات ذات أهمية وعنصر التعقيد الأساسى هنا هو أنه بعيد عن الجانب الإرهابى العنيف لهذا الأسلوب، تتداخل أنشطة عدد كبير من المجموعات العنيفة فى بعض المناطق، فيما يتصل بتقديم خدمات اجتماعية للشباب وللمواطنين، بحيث تصعب التفرقة كثيرا بين جماعات العنف الإرهابية والحركات والجماعات السلمية الدينية، وهى نقطة مهمة للغاية فى مناقشة كيفية مواجهة الإرهاب.

(د) أسلوب العنف الموجه لقطاع اقتصادى معين:

وهو التطور الأخير المهم فى النشاطات الإرهابية، والذي أدى إلى موجة من ردود الأفعال الواسعة، فقد بدأت بعض فصائل الجماعة الإسلامية - خاصة فى صعيد مصر - فى استهداف المنشآت والمرافق، ووسائل النقل السياحية، بغرض واضح ومحدد هو ضرب السياحة، وجرت حتى الآن عدة حوادث إرهابية مهمة من هذا النوع، وهو نوع مؤثر من الإرهاب، كما أنه يخلق ضجة هائلة فى خارج مصر تستغلها قوى ودول معينة لخدمة مصالحها، وللإضرار بالمصالح العليا لمصر.

(هـ) أسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم:

وهو أسلوب شائع وسائد تقوم به كل المجموعات الإرهابية - ولاسيما الجماعة الإسلامية - بدون استثناء فى الجماعات والأحياء، عن طريق توزيع المنشورات والخطب الدينية فى المساجد التى يسيطرون عليها، والندوات الخاصة وغير ذلك، ولا تقتصر العملية التحريضية على انتقاد مواقف سياسية وداخلية فقط، وإنما تنطرق إلى قضايا السياسة الخارجية أيضاً، وخطورة هذا النشاط تأتى من اتساعه ومن طبيعة أهدافه من ناحية، ومن تدخل النشاطات والتوجهات التى تقوم بها جماعات دينية سلمية مع ما تقوم به جماعات عنيفة إرهابية من ناحية أخرى، الأمر الذى يحتم التعامل بحسابات دقيقة مع هذه المسألة.

إن النقطة الأساسية هى أن هناك صعوبة أحياناً فى التفرقة بين ماهو إرهابى وما هو غير إرهابى، فقد يعتبر عملاً ما غير إرهابى، فى حين أنه قد يكون فى الواقع مقدمة لأعمال إرهابية، كما أن هناك أخطاء تحدث عندما يتم المساس بغير الإرهابيين، تؤدى أحياناً إلى مناخ قد يتمكن الإرهاب من خلاله من اجتذاب عناصر جديدة.

٥٠ - تمويل وتدريب وتسليح الإرهاب:

تعتبر هذه المسألة من المسائل المهمة فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب، ولاسيما أنه قد تشابك فيها الأبعاد الداخلية بالأبعاد الخارجية، فمصادر تمويل وتسليح جماعات الإرهاب فى الداخل أصبحت معروفة إلى حد كبير، ابتداء من التمويل الخاص المباشر، إلى جمع التبرعات فى المساجد، وسرقة محلات الذهب، وإدارة المشروعات الصغيرة، والاستيلاء على الأسلحة عن طريق عمليات اغتيال جند الحراسة والمصادر الأخرى فى سوق السلاح الخفى، كما أن الأطراف التى يتم من خلالها تدريب المجموعات الإرهابية معروفة أيضاً.

لكن الأمر الخطير - على هذا المستوى - يرتبط بدعم بعض دول المنطقة، وبعض القوى والجماعات السياسية داخل دول أخرى بعناصر الإرهاب فى مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح، فقد كشفت التحقيقات التى أجريت مع بعض المتهمين فى قضايا ضرب السياحة وغيرها عن وجود علاقة بين قيادات الإرهاب فى أفغانستان وباكستان وبين إيران، كما أكدت هذه التحقيقات قيام عناصر سودانية بتقديم تسهيلات مختلفة للإرهابيين المصريين، وقد أشار عدد من المسئولين فى مصر إلى هذه الأمور بوضوح فى الفترة الأخيرة، وهى مسألة ذات أهمية خاصة فى التعامل مع الإرهاب، إذ إنها تلقى الضوء على البعد الخارجى للأنشطة الإرهابية فى مصر.

والخلاصة:

أن ما سبق يوضح الأبعاد الأساسية للظاهرة ويضع الأسس التى تمثل بداية الطريق للتعامل مع الإرهاب.

٢. أسباب ظهور وتعاقد أعمال الإرهاب في مصر

إن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركبة، وبالتالي فإن أسبابها متعددة ومتفرعة، لذا لابد من طرح أسبابها بقلر كبير من الوضوح، لتحديد الأسباب هو أهم مداخل تحديد أسلوب المواجهة، إذ إن دقة التحديد ووضوحه يمكنان من وضع أساليب دقيقة ومعددة للمواجهة، وذلك في إطار حقيقتين أساسيتين تشير كل منهما إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة بظهور وتعاقد ظاهرة الإرهاب:

١ - إن الفترة الأخيرة تشهد تعاقدًا غير مسبق - منذ عدة سنوات - لنشاطات الإرهاب على المستوى الدولي، وبالتالي فإن للإرهاب أبعاده الدولية، ومسبباته - التي تمت الإشارة إليها - المرتبطة بدعم بعض الدول لأعمال الإرهاب تمويلًا وتدريبًا وتسليحًا.

٢ - إن الفترة الأخيرة تشهد أيضًا تعاقدًا غير مسبق - منذ عدة سنوات - للنشاطات الإرهابية في مصر، وبالتالي فإن ظاهرة الإرهاب - على المستوى - ترتبط بعوامل داخلية أساسية أدت إلى إتاحة الظروف لحدوث مثل هذا التصعيد.

في هذا الإطار، توجد أسباب معددة مباشرة - على المستويين الداخلي والخارجي لتعاقد أعمال الإرهاب وامتداد تنظيماته وانتشار نشاطاته، كما توجد أسباب وعوامل عامة، على نفس المستويين، غير مباشرة دفعت في نفس الاتجاه، وهو ما يمكن رصده بالصورة التالية:

أولاً: الأسباب الداخلية لتعاقد أعمال الإرهاب:

تمثل العوامل والأسباب الداخلية دورًا أساسيًا في ظهور وتعاقد وانتشار الإرهاب فجذور الإرهاب تنبت عادة في الداخل، لكن العلاقة بين تلك العوامل وبين تعاقد الإرهاب تتسم بالتعقيد الشديد بفعل تعقد الظاهرة نفسها، لذا فإن هناك نقطتين أساسيتين ينبغي الإشارة إليها قبل الخوض في المسببات والعوامل الداخلية، هما:

١ - إنه ليس من المنطقي وضع كل مشاكل المجتمع في مصر كأسباب للإرهاب، وإلا سيتم فقدان الطريق إلى المواجهة، فمعظم تلك المشكلات تتعلق بأوضاع عامة تؤدي بطبيعتها إلى بروز ظواهر كثيرة من بينها الإرهاب، لذلك ستم الإشارة فقط إلى أهم العوامل التي يعتقد أنها ترتبط بظاهرة الإرهاب تحديدًا، والتي يجب تفحصها أكثر من غيرها.

٢ - إن معظم العوامل الداخلية التي ترتبط بظاهرة الإرهاب، والتي سيتم تناولها في هذا الفصل، تمارس تأثيراتها بصورة غير مباشرة، فوجودها لا يؤدي مباشرة إلى ظهور أو تعاقد الإرهاب، وإنما يؤدي إلى خلق التربة الملائمة لظهوره أو تعاقد، أو يخلق بيئة تستغلها العناصر الإرهابية في اجتذاب عناصر جديدة، أو القيام بنشاطات جديدة.

في هذا السياق يمكن رصد أهم الأسباب الداخلية المرتبطة بظاهرة الإرهاب كما يلي:

١ - أسباب اقتصادية - اجتماعية:

تمثل الأسباب الاقتصادية الاجتماعية عاملاً أساسيًا من عوامل ظهور الإرهاب وانتشاره، كما تمثل التربة الخصبة التي قد تؤدي إلى استمراره أو توقفه، في هذا الصدد هناك مؤشرات أساسية:

الأول: إن الدراسات التي أجريت على موضوع الإرهاب أشارت إلى أن أعضاء الجماعات الإرهابية يتألفون - في قطاع كبير منهم - من شباب يعانون من أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة في معظم الأحوال، وصحيح أن كثيرا من أعضاء تلك الجماعات من المتعلمين، لكن انضمام المتعلمين الميسورين لها يرتبط بأسباب أخرى سيتم التعرض لها.

الأخر: إن الجماعات الإرهابية تركز - كما وضع من العرض السابق - في محافظات تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة نسبيا قياسا إلى المحافظات الأخرى، وفي قرى تعاني من نقص الخدمات بمعناها العام، وفي أحياء ومناطق عشوائية تعاني من كافة أنواع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتصورة.

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تخلق بيئة مولدة للإرهاب، فالبطالة والتضخم وتدنى مستوى المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات تدفع قطاعا واسعا من الشباب إلى الاتجاه من التدنى الذي يعد سمة أساسية للشعب المصري، إلى التطرف حيث يوجد نوعا من التنفيس عن طاقاته المكبوتة، ويمثل البطالة الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو التطرف، حيث أنها تخلق وضعاً عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني يجعل استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف، أو انضمامهم الطوعي إليها، مسألة سهلة إلى حد كبير^(١).

غير أن الأوضاع الاقتصادية لا تؤدي وحدها إلى الاتجاه نحو التطرف أو العمل الإرهابي، فاقتران تلك الأوضاع بظروف اجتماعية أخرى هو الذي يدفع إلى ذلك الاتجاه، فتناسع الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وظهور أنماط معيشية استهلاكية. استفزازية لدى بعض فئات المجتمع - ولاسيما في المناطق المحاورة الفقيرة، وعدم قدرة بعض المهاجرين من الريف - الذين يسكنون عادة في الأحياء العشوائية المحيطة بالقاهرة - على التكيف مع الواقع الجديد، كلها عوامل وسبل تؤدي إلى تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف أو الإرهاب، فالأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية المتشابكة تسهم في خلق تلك الظاهرة سواء على مستوى المحافظات أو الأحياء العشوائية والفقيرة في المدن.

إن الدراسة التفصيلية لأوضاع الحياة في محافظات مثل أسيوط، أو لواقع الحياة في الأحياء الفقيرة أو العشوائية في المدن، تظهر إلى حد كبير كيف يمكن أن يتحول الوضع الاقتصادي - الاجتماعي الصعب إلى تطرف وعنف إرهابي، فقد تحولت بعض المناطق في المحافظات والأحياء إلى قواعد لانطلاق شرارات التطرف والإرهاب، كما هو واضح تماما بالنسبة للمناطق العشوائية في القاهرة، التي يمكن رصد بعض ملامح الحياة فيها وعلاقتها بالإرهاب كمثال توضيحي لما سبق الحديث عنه بخصوص الأسباب الاقتصادية - الاجتماعية.

فالمناطق العشوائية هي عبارة عن مناطق سكنية لا يوجد طابع محدد لها، فهي مناطق فوضوية خارجة عن التخطيط العام، حتى أنه لا يمكن التعرف على بداياتها أو نهاياتها، ولا مداخلها أو مخرجها، أطرافها متعرجة ليس لها حدود أو معالم، فهي تجمعات تلقائية صاغتها أمزجة من قاموا بتقسيمها وفقا لمصالحهم الخاصة، وبنيت مساكنها بلا مرافق أو خدمات، فأصبحت موقعا لإفراز العناصر ذات القابلية للتجنيد في كتائب الإرهابيين، ومسرحا للتخطيط لارتكاب الجرائم الإرهابية وملاذا للإرهابيين في حالة هروبهم من المواجهات الأمنية.

ولانتكر بعض قيادات التنظيمات الإرهابية الذين تم ضبطهم، أنهم وجلوا في هذه المناطق صيدا سهلا، ومناخا مهيأ لنشاطهم الإرهابي، نجحوا من خلاله في السيطرة على عقول بعض شباب تلك المناطق وهو بمنزلة حائر يبحث عن ملجأ أمان يجد فيه متنفسا لأدميته، فتحت هذه الظروف الصعبة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا نجح الإرهابيون والمتطرفون في اقتناص فرائسهم بالخداع مرة، وأحلام تأكيد الذات مرة، والإغراء المادي مرات أخرى، وقبل كل

(١) حسب البيانات المتوفرة، فإن متوسط عدد الخريجين الذين لا يجدون عملا في محافظة المنيا من الشباب خلال السنوات العشر الأخيرة يبلغ ١٠ آلاف شاب تقريبا، كما يبلغ عدد الخريجين العاطلين في محافظة أسيوط ٨ آلاف شاب، وتوضح تلك البيانات أن نسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة في المنيا تبلغ ٨٢٪ من إجمالي المؤهلين الذين لا يعملون، وتبلغ في أسيوط ٨٥٪ مما يشير إلى أن هذه النوعية من الخريجين العاطلين تمثل مشكلة حقيقية.

ذلك تجسيد التطرف والإرهاب تحت شعار الدين الذى لا يعلم عنه هؤلاء الشباب إلا القليل، وهو أمر واضح تماماً، فمعظم الذين ألقت الشرطة القبض عليهم فى أحداث إمبابة وغيرها تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة.

ولقد اتاحت هذه المجتمعات العشوائية أيضاً فرصة للخارجين على القانون فى أن يتسللوا إليها، وأن يستثمروا فقدان الود بين السكان، وبين أجهزة الدولة المحلية التى لم تضعهم على خريطة الخدمات المختلفة، مما أدى إلى نشأة بؤر إجرامية فى تلك المناطق تشابتت كثيراً مع بؤر الإرهاب، وقد تضخمت تلك البؤر واتسع نطاقها فى ظل عدم تواجد - أو عدم فعالية تواجد - معظم أجهزة وتنظيمات الدولة المختلفة فى المناطق، على المستوى السياسى الحزبى أو الأمنى، أو الخدمى، أو الوجود الدينى المستتر القادر على أن يحفظ للمنابر هيبتها وعظمتها ودورها فى التوعية الدينية، أو الوجود الشبابى لرعاية الشباب والصغار دينياً واجتماعياً وثقافياً ورياضياً.

وإن ما يحدث فى المناطق العشوائية يحدث فى المناطق الفقيرة والثابتة فى المدن والمحافظات بصور مختلفة، وهى مسألة تحتاج إلى تحرك سريع ومكثف حتى لا تستشرى ظواهر التطرف أو الإرهاب.

٣٢ - أسباب سياسية - مؤسسية:

تداخل الأسباب السياسية - المؤسسية مع الأسباب السابقة «الاقتصادية - الاجتماعية» بصورة واضحة، كما ظهر فى المثال التفصيلى الخاص بالمناطق العشوائية، فعدم تواجد الدولة الفعال بقدرتها على الضبط، وقصور إمكانياتها عن تقديم بعض الخدمات، هو أحد الأسباب الرئيسة التى جعلت جماعات التطرف والإرهاب تحاول تحدى سلطة الدولة ومحاولة هزها. من ناحية أخرى توجد بعض الممارسات لعدد من العاملين فى أجهزة الدولة فى تطبيقهم للقوانين واللوائح، تجعل المواطنين فى حالة استفزاز فى بعض الأحيان، وهو ما وضع فى بعض المحافظات فى المرحلة الأخيرة.

على جانب آخر فإن ضعف وعدم فاعلية الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والمهنية والشبابية، وعدم قدرتها على التواجد فى معظم المناطق لاستيعاب الشباب والمواطنين بصفة عامة والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، قد فتح مجال استيعاب بعض الشباب فى تنظيمات تجعلهم يشعرون بكيانهم وقوتهم، وأهمية وجودهم فى الحياة، وأنهم يعملون - حسب ما يصوره لهم زعماء التطرف والإرهاب - من أجل الدين الإسلامى وإقامة دولة إسلامية وتحدى مظاهر الكفر فى المجتمع، وأنهم يتفقدون شريعة الله فى الأرض.

ثم إن بعض القضايا المثارة فى الواقع المصرى، والتى لم تحسم بما فيه الكفاية، تقدم فرصة لجماعات الإرهاب والتطرف وغيرها لإيجاد مبررات تستند إليها فى عملها، وفى تجنيد عناصر شبابية جديدة، مثل قضايا الانحراف التى يستغلها المتطرفون لتضخيم صور الخلل فى الدولة.

٣٣ - أسباب ثقافية - دينية:

هناك مجموعة من العوامل الثقافية والدينية المعقدة التى شاركت فى دفع ظاهرة العنف الإرهابى إلى الصعود فى المرحلة الأخيرة، من هذه العوامل أن مصر بدأت تمر بمرحلة انتقالية مهمة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، وأن بعض قوى المجتمع لم تقدر على التكيف مع هذا الواقع الانتقالي، كما أن بعض مؤسسات المجتمع عجزت عن توضيح قضايا الانتقال المصرى لقطاع عريض من الشباب.

فهناك سلوكيات وأنماط معيشية مستجدة فى مصر بفعل التحولات الجارية، وهى أنماط معيشية وسلوكية لم تقابل بجهود كافية للتعامل معها من قبل قوى المجتمع وأجهزة الدولة المؤثرة والمشاركة فى صناعة الرأى وصياغة وجدان الجماهير.

إن ظهور هذه الأنماط والسلوكيات المعتادة وغير المعتادة في الوقت الذي نقص فيه الوعي الثقافي والديني - حتى لدى كثير من المتعلمين - في قطاعات مختلفة من المجتمع، أو عدم قدرة فئات بكاملها على التعايش معها، وعدم وجود فاعليات اجتماعية يمكنها أن توضح للشباب طريق الصواب بشجاعة كافية، كل هذا أدى إلى حدوث نوع من الردة الثقافية والدينية في بعض القطاعات.

لذا اتجهت بعض الجماعات المتطرفة - في ظل مفاهيمها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع وقيمه وسلوكه - إلى استهداف تلك السلوكيات والقيم عن طريق العنف، وهو ما وضع في الجامعات وفي الأحياء السكنية على السواء، كمحاولة لمنع الاختلاط، وتحريم الموسيقى والغناء، وكافة أنواع الفنون، وإحراق نوادي الفيديو والملاهي الليلية، ثم في النهاية ضرب السياحة بزعم أنها تخالف قيم المجتمع وغير ذلك.

والواضح أن جزءاً كبيراً من هذه الممارسات يتوقف على طبيعة العملية التاريخية التي يمر بها المجتمع، وإن كان جزءاً من ذلك يرجع إلى نقص الوعي الثقافي والديني، وعدم قدرة قوى المجتمع الفاعلة والواعية على تقديم رؤية واعية للشباب حول قيم وسلوك وطبيعة تطور المجتمع من ناحية وتقديم رؤية صحيحة للدين من ناحية أخرى، ويضاف إلى هذا عدم قدرة بعض عناصر القوى السياسية الدينية - التي تعمل في إطار سلمى - الالتزام بالموضوعية في ممارستها للعمل السياسي، وإلى عدم قدرتها على تقديم رؤية مستنيرة للدين تستقطب بها تيارات العنف الإرهابي.

ثانياً: الأسباب الخارجية لتصاعد أعمال العنف:

لقد اتخذت ظاهرة الإرهاب في المرحلة الأخيرة طابعاً عاماً على المستويين العالمي والإقليمي، فأحداث العنف تجرى في كل مناطق العالم تقريبا لأهداف مختلفة، ففي الشهور الأخيرة فقط شهدت كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، والهند، وتركيا، وبيرو، وإيطاليا، والأرجنتين، واليمن، والأردن، وألمانيا، وأسبانيا، وعدد آخر من دول العالم أعمالاً إرهابية مختلفة، بما يشير إلى وجود مناخ دولي عام يفرز أشكالا مختلفة من النشاطات الإرهابية.

وليس المطلوب هنا تحديد الأسباب العامة لتصاعد أعمال الإرهاب على المستويين الدولي والإقليمي، وإنما توضيح مسيبتها المرتبطة بالواقع المصري بشكل محدد، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعتين من العوامل الخارجية.

أ- عوامل خارجية عامة:

دفعت بعض العوامل الخارجية العامة إلى صعود الظاهرة الإرهابية داخل بعض دول المنطقة، ومن بينها مصر، فصعود بعض التيارات الدينية المتشددة إلى السلطة أو اقترابها منها في بعض الدول قد أوجد مناخاً يساعد على انتشار الإرهاب الذي يرتدى مسوح الدين كما أن حدوث مآسى حقيقية للمسلمين في بعض بقاع العالم دون أن تتدخل الدول والمجتمع الدولي - الذي يكيل بمكيالين - لمواجهتها قد أدى إلى وجود استفزاز للمسلمين بصورة عامة للدرجة أن «الأفراد» من دول المنطقة قد تطوعوا للقتال إلى جانب مجموعات إسلامية مختلفة في الخارج.

إضافة إلى ذلك، أدى سقوط النظام الشيوعي في أفغانستان إلى عودة بعض العناصر التي كانت تعمل هناك إلى بلدانهم وقيامهم بممارسة أعمال العنف المختلفة دون أن يفرقوا بين ما يحدث للمسلمين في الخارج وبين الأوضاع في مصر، حيث تمثل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، فهذه كلها - وغيرها - عوامل عامة دفعت إلى تصاعد الإرهاب.

ب- عوامل خارجية محددة:

لعبت بعض العوامل الخارجية المحددة دوراً مهماً في تصعيد أعمال الإرهاب في مصر، وقد أشار الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير في «عيد العمال» إلى ذلك بوضوح عندما قال:

«هناك من يكره لمصر أن تستعيد قوتها وأن تصبح طرفاً فاعلاً في محيطها القومي والإقليمي».

هناك من يكره أن يصبح لمصر وزن مهم في علاقاتها الدولية، هناك من يكره أن تصبح مصر الطرف الأكثر تأثيراً في أمننا العربي، هناك من يكره أن تقيق مصر إلى مستقبلها، وأن تنجح في خلق نموذج صحيح يحقق التنمية المستمرة والمشاركة الديمقراطية لأن ذلك يعنى إغلاق الطريق على دعاوى الظلام التى تريد إخضاع العالم العربى لحكم شمولى جديدي يستر كذبا تحت رداء الدين. المؤامرة واضحة تقضحها أهدافها الظلامية الواضحة القصد ويفضحها توقيتها المسموع حتى لا تخرج مصر من عنق الزجاجاة، وتقضحها جرائم الحسة التى تستهدف أرزاق الناس، وتسعى إلى تدمير اقتصادنا الوطنى، أنا لا أستطيع أن أبرئ ساحة القوى الخارجية التى نعرفها جميعا من دور فاعل فى هذه المؤامرة ولدينا شواهد عديدة تؤكد ذلك. أنا لا أستطيع أن أبرئ عصابات الإرهاب الدولى وقد تشابكت خططها ومصالحها وجرائمها من دور الشريك فى هذا المخطط».

إن نجاح مصر فى تجاوز الأزمة الاقتصادية، ودخولها إلى بدايات عملية التطوير السياسى الواسع، وقيامها بإرساء أسس دور قوى فى المنطقة قد دفع بعض الدول إلى محاولة إجهاض ما حققته مصر فى المرحلة الماضية على المستوى الداخلى، وعرقلة ما بدأت تحقيقه على المستوى الخارجى، بهذا الصدد أشارت مصادر مختلفة مصرية وعربية ودولية إلى قيام إيران بدعم أعمال الإرهاب فى مصر، وتبنى العناصر المصرية - وعناصر عربية أخرى - التى كانت تعمل فى أفغانستان تدرىا وتمويلا وتسليحا، واستخدام باكستان «كما وضع فى بيشاور وبعض المناطق الأخرى فى العالم» كمركز لتجميع وإطلاق تلك العناصر تجاه مصر، كما أشارت مختلف المصادر - وليس المسئولون المصريون فقط - إلى قيام السودان بتقديم تسهيلات مختلفة للعناصر الإرهابية التى تعمل ضد مصر، وإقامة عدد من المعسكرات لتجميعها وتدريبها وإيوائها ودعمها، وهى كلها - وغيرها - أمور لا يمكن تجاهلها عند التعامل مع مشكلة الإرهاب.

وتسعى العوامل الخارجية المحددة، التى تسهم فى تصدير الإرهاب إلى مصر، إلى تحقيق أغراض متنوعة، أهمها إضعاف الموقف الاقتصادى المصرى كهدف رئيسى يؤدى بها إلى الخضوع لنظم الهيمنة السياسية لبعض الدول الأجنبية، وتحجيم دورها فى مواجهة بعض القوى الإقليمية التى تستر بستر الدين، وتسعى إلى التوسع والسيطرة على مقلرات المنطقة.

وكذلك تسعى القوى الخارجية التى تدعم الإرهاب فى مصر إلى استهلاك طاقات أجهزة الحكم فى مصر فى السيطرة على النظام والأمن الداخلى للحيلولة دون أن تقوم بدورها الرائد فى المنطقة، الذى يعد بحق من أهم دعائم استقرار الشرق الأوسط، الأمر الذى يجب الالتفات إليه، والعمل على تدارك وقوعه، لارتباطه الوثيق بالأمن القومى المصرى.

مما سبق يتضح حجم تشابك مسببات الإرهاب الداخلية والخارجية، الأمر الذى يعنى أن استراتيجية المواجهة يجب أن تكون شاملة بقدر تشابك تلك المسببات.

8

الفصل الثامن

الرئيس مبارك

ومواجهة الإرهاب

الطبعة الأولى

ومواجهة الإرهاب

ظلت مصر لفترات طويلة من تاريخها هدفاً لأطماع المتآمرين والمستعمرين وقوى الظلام فما نجح هؤلاء في تأمرهم وما تحقق لأولئك الطامعين مآربهم، ورحل أولئك وهؤلاء وبقيت مصر عزيزة بأبنائها شاحخة بحضارتها. ولاشك أن ظاهرة الإرهاب مثلت إحدى التحديات التي واجهت مصر منذ مطلع الثمانينيات، ومنذ تولى الرئيس حسنى مبارك حكم مصر خلفاً للرئيس الراحل المرحوم أنور السادات الذى راح ضحية للإرهاب فقد أولى الرئيس اهتماماً بالغاً بهذا الخطر الذى يمس أمن مصر القومى ويمس شعبها ويهدد مستقبلهم وقد استطاع الرئيس مبارك فى فترة رئاسته الأولى أن يطارد عناصر الإرهاب حتى اضطرت للهرب خارج مصر، وشهدت فترة الرئاسة الأولى استقراراً كبيراً وبعد ذلك بدأت عناصر الإرهاب العائدة من أفغانستان فى التسلسل إلى داخل مصر وقيامها ببعض العمليات الإرهابية منذ ذلك التاريخ وطوال عقد الثمانينيات فيما عدا بعض الفترات التى شهدت هدوءاً نسبياً.

وقد أدرك الرئيس مبارك بحسه الوطنى وتاريخه العسكرى أن الإرهاب موجه لمصر معقل العروبة وقلعة الإسلام الصحيح التى تحمل بين أرضها وسماتها تاريخاً عريقاً من الإبداع والحضارة، مصر التى شهد نيلها رايات الحرية تعلو بين ضفتيه ضد قوى الاحتلال والهيمنة والطغيان، مصر التى ارتوت أرضها بدماء الآلاف من أبنائها حماية للعروبة والإسلام وإيماناً بكل ذلك وقف الرئيس مبارك ضد قوى الإرهاب التى تستهدف مصر شعباً وحكومة وتاريخاً وحضارة وقُدوة

وريادة، فما استكان الرئيس من عمليات الترويع والترهيب ولا هدأ قلبه وهو يرى الأرواح البرينة تسقط ومرافق الدولة تلتحق بها الخسائر، ولذا فقد مارس مبارك مسئولياته كرئيس للدولة مسئول عن أمنها وأمن شعبها.

وبالرغم من قيام مؤسسات الدولة ببلورها تحت قيادة الرئيس مبارك في مواجهة الإرهاب إلا أن الحقيقة التي لا يمكن أن يغفلها التاريخ هي التفاف شعب مصر الأصل حول قائده في مواجهة الإرهاب الذي استهدف الوطن، فكان الشعب هو الحكم والفيصل في مواجهة الإرهاب وخرج الشعب مسانداً لقوات الشرطة في مطاردتها للإرهابيين، وسارت جماهير الشعب في جنازات الشهداء من ضحايا العمليات الإرهابية ولعل جنازة الطفلة «شيماء» التي سقطت في حادث محاولة اغتيال رئيس الوزراء دليلاً بالغاً على أصالة شعب مصر واحترامه لأبنائه الشهداء وتكاتفه وتضامنه في أوقات الشدة والخطر.

وفي هذا الجزء نعرض لرؤية الرئيس مبارك لظاهرة الإرهاب وإدراكه للبعد الدولي للظاهرة ودوره في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

أولاً: رؤية الرئيس مبارك للإرهاب

اتسمت رؤية الرئيس مبارك لظاهرة الإرهاب بعيد النظر والأفق الواسع والقدرة الهائلة على التنبؤ والتوقع لما قد يحدثه الإرهاب من تحديات ومخاطر على أمن الدول منذ وقت مبكر يعود إلى منتصف الثمانينيات، ولقد تحققت هذه المخاطر في أبشع صورها في أحداث ١١ سبتمبر للمساوية التي وقعت في نيويورك وواشنطن وتدمر بُرجي مركز التجارة العالمي والاعتداء على مقر وزارة الدفاع الأمريكية عن طريق قيام مجموعات باختطاف طائرات مدنية واقتحامها وتدميرها للأهداف المذكورة على نحو ما شاهده العالم على الهواء مباشرة من المخططات التليفزيونية العالمية.

نشأة الإرهاب:

ومنذ منتصف الثمانينيات عبر الرئيس مبارك عن رؤيته للإرهاب واعتبر التطرف والإرهاب من الظواهر العالمية التي ظهرت على مسرح الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية وأرجع أسباب انتشارها واتساع نطاقها إلى استمرار الاضطراب العالمي بعد انتهاء الحرب وما تبع ذلك من صراع الأفكار والمصالح ووجد العنف طريقه إليه في كثير من الأحيان. وفي هذا الإطار يرجع الرئيس تسلسل بعض أفكار التطرف والإرهاب إلى مصر تحت أفتحة مختلفة مستثمرة، ظروف الحرب التي خاضتها البلاد ثم ظروف السلام في أجواء اقتصادية صعبة، ولذا فإن الرئيس مبارك يعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة دخيلة على مصر قيماً وتراثاً، عبرت عنها أقلية محدودة تمارس أسلوب استخدام القوة وحاولت أن تفرض على الأغلبية الساحقة مفاهيمها الخاطئة ورؤيتها التي شكلت خروجاً على جوهر عقائدها وقيمتها الروحية السامية^(١).

وفي أحد تصريحات الرئيس عام ١٩٩٣ اعتبر الإرهابيين مجموعة من المجرمين الخارجين على القانون، الغالبية العظمى منهم كانت في أفغانستان حيث كان الواحد منهم يتقاضى قرابة الألف وخمسمائة دولار في الشهر وعندما انتهت العمليات العسكرية في أفغانستان بدأوا في البحث عن مصادر أخرى للعمل والتمويل ووجدوا ضالتهم في عدة دول إقليمية^(٢).

أهداف الإرهاب:

وقد كانت أهداف الإرهاب واضحة أمام الرئيس بعد أن تجاوز الإرهاب الموقف الفكري المنحرف إلى أعمال إجرامية حُلدها الرئيس في كلمته في الاحتفال ببليلة القدر في ١٩٩٣/٣/٢٧ بإزهاق أرواح الأبرياء الآمنين،

وترويع المواطنين والزائرين للمسلمين، وتغزيق الوحدة الوطنية، وتخريب المؤسسات القومية، وإصابة حراس الوطن من الضباط والجنود الذين يسهرون على أمن الوطن وسلامته برصاص الغدر وقنابل الإحراق^(٣).

وفي كلمته للمؤتمر الدولي لمنع الجريمة بالقاهرة في إبريل ١٩٩٥ أضاف الرئيس مبارك: إن الإرهاب يهدف إلى تعويق الاستقرار وتعويق التنمية على المستوى القومى أو الدولى، وهو يهدد الفرد والجماعة ويهدد بناء الأمن والسلام ويسعى أيضاً إلى تبديد التقدم والرفاهية، وتحويل المجتمعات إلى غابة لا ضابط لها ولا قانون، وقد اعتبر الرئيس الإرهاب من أخطر صور الجرائم المنظمة التى باتت تهدد الجميع بلا استثناء وتزلزل أركان المجتمع الدولى الآمن وتعرض سبل العمل من أجل مستقبل أفضل للجميع^(٤).

وأخيراً أكد الرئيس مبارك فى رسالته لمجلة «لوفيجارو» الفرنسية فى ١٠/١/١٩٩٨ أن الأعمال البربرية التى ترتكبها ذمرة من المتطرفين المحترفين لا تهدف إلا الاستيلاء على السلطة بالقوة والدم ونشر الرعب فى المجتمعات المسالمة متهاكة بذلك القيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية ومبادئ القانون^(٥).

تحديد المفاهيم:

وفى رؤية الرئيس مبارك لظاهرة الإرهاب هناك عدة مفاهيم حرص الرئيس على ضرورة التفرقة بينها وبين الإرهاب:

١- الإرهاب والحرب:

حرص الرئيس مبارك فى أحاديثه على التفرقة بين الإرهاب والحرب فقد رأى أن الإرهاب والعنف أخطر وأفظع من الحرب بكثير فالإرهاب فى نظره لا يعرف الحدود، وقد ينشأ فى كل مكان وليس على خط الجبهة ويتناول مصالح الكل وليس العسكريين فقط^(٦) كما أن مسرح عمليات الإرهاب كبير يشمل العالم كله فلا نعلم من أى اتجاه سيأتينا ولا أى هدف سوف يستهدف، كما أنه لا يستعمل الأسلحة التقليدية مثل القواصات والدبابات لكنه قد يأتى فى أى مكان، ولا تستطيع دولة واحدة فى العالم أن توفر الحماية لجميع أهدافها الحيوية.

أما الحرب من وجهة نظر الرئيس مقارنة بالإرهاب فهى عمل يسير، ففى حالة الحرب فإن الهدف محدد ومعلوم، كما أن الفريقين المتحاربين يعرفهما الجميع، والجميع يعلم المهمة التى يتطلع كل طرف فى الحرب من تحقيقها مثل تحرير الأرض من المحتل، أو احتلال موقع معين كما أن الحرب لا تجرى إلا فى مكان محدد وتستخدم فيها الأسلحة المتعارف عليها^(٧).

٢- الإرهاب والإسلام:

وكان الرئيس أشد الحرص على الرد على هؤلاء الذين ألقوا جريمة الإرهاب بالإسلام بأن الإرهاب ليس ظاهرة إسلامية، لأن الإرهاب إجرام، والإسلام لا يدعو للإجرام أو الإرهاب أو سفك الدماء، لأن الإسلام دين محبة ومعرفة وتعاون^(٨) وفى احتفال مصر ببلية الغدر فى ٢٤/١/١٩٩٨ اعتبر الرئيس مبارك الإرهاب الخطر الأسود الذى يهدد الأمة الإسلامية فى الصميم والذى يهدف إلى إضعاف الأمة وإنهاك قواها وتبديد مواردها فيما لا يعود بالنفع على أحد كما أنه يؤدى إلى فتح باب التآمر الخارجى للعبث بأمن الشعوب واستقرارها^(٩).

وفى كل المناسبات القومية أو تحركاته الخارجية كان الرئيس حريصاً على تأكيد هذه المعانى بشكل أو بآخر حيث أكد الرئيس مبارك أن كل المصريين يرفضون جميعاً على نحو قاطع وحاسم أن يكون لهذه الجماعات الإرهابية أية علاقة بالدين، لأن الدين رحمة ومودة وترباط ويسر، رسالته الكبرى هداية البشر وإعمار الأوطان، لا تدميرها وتخريبها وإزهاق روح الإنسان^(١٠).

وعقب أحداث ١١ سبتمبر أكد الرئيس مرات عديدة أنه لا علاقة بين العنف والإسلام، فليس هناك ما يربط بينهما، فالعنف موجود كما حدث في انفجار أولكلاهوما، أو عندما دخل حمام أمريكي إلى قاعة إحدى المحاكم الأمريكية حاملاً رشاشاً ليقتل ثمانية محامين آخرين^(١١).

الإرهاب والنضال الوطني:

كما أن الرئيس مبارك نبه مراراً إلى ضرورة التفرقة بين الإرهاب وبين النضال الوطني المسلح الذي تقره وتؤيده المواثيق والقوانين الدولية وكان موقفه في ذلك ثابتاً واضحاً منذ البداية حيث أشار الرئيس مبارك في كلمته أمام مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت في يناير ١٩٨٧ إلى أن مصر قد نبهت منذ ما يزيد على عام إلى ضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب والكشف عن دوافعها وآثارها السياسية والاقتصادية والنفسية كما أنها دعت أيضاً إلى التفرقة بين أعمال الإرهاب المستمرة وبين النضال الذي تخوضه حركات التحرير الوطني للخلاص من الاحتلال الأجنبي والاستعمار والسيطرة^(١٢)، وبعد أحداث ١١ سبتمبر أكد الرئيس ذات التفرقة مؤكداً أن المقاومة الوطنية حق مشروع تؤيده المواثيق والقوانين الدولية^(١٣).

ثانياً: البعد الدولي لظاهرة الإرهاب

عندما كانت التنظيمات الإرهابية مازالت في طور النشأة والانتشار وبداية تكوين الشبكات الإرهابية وأفرادها وقبل أن يتحولوا إلى كوادرات محترقة قادرة على اختراق حدود الدول الكبرى تحت مسميات مختلفة.

كان الرئيس حسنى مبارك أول من نبه إلى خطورة الإرهاب كظاهرة دولية بينما كان العالم غافلاً عن تحذيرات مبارك وتنبهيه، فالرئيس مبارك بطبيعته - كرجل عسكري أساساً - استشعر خطورة الإرهاب على الأمن الداخلى للدول والتجمعات الإقليمية، بل على الأمن العالمى كله وفى هذا السياق جاءت دعوة الرئيس مبارك بضرورة عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب من خلال إعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى، بهدف عقد اتفاقية شاملة لمكافحة وردعه، واللافت للنظر ان هذه الدعوة قد جاءت منذ وقت بعيد وأمام محفل أوروبى كبير، فقد طرح الرئيس دعوته لعقد المؤتمر الدولى فى كلمته أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج فى الثامن والعشرين من يناير عام ١٩٨٦^(١٤).

ومنذ ذلك التاريخ وتصريحات الرئيس مبارك المحفزة من الإرهاب الدولى لا تتوقف وذلك فى كل المناسبات والمحافل الدولية وللصحف ووسائل الإعلام الدولية وخاصة فى الدول الغربية، ففي حديثه لشبكة «يورونيوز» الأوروبية فى ٢٧/٥/١٩٩٥ أشار الرئيس إلى أن الإرهاب ظاهرة دولية لأن ثمة شعوراً بالظلم وبالنفاق يسود جميع أنحاء العالم مما يؤدى إلى خلق مشاكل نفسية عميقة للشعوب فى جميع أنحاء العالم^(١٥).

ولقد اعتبر الرئيس مبارك الإرهاب ظاهرة دولية لأنها موجودة فى دول عديدة تنتشر بها جماعات إرهابية يقودها عصابة وتمردون وخوارج نهش اليأس نفوسهم وأقعدهم جمود الفكر عن مواكبة تطورات العصر فانقلبوا إلى قوة تدمر لأوطانهم هدفها تعويق الجماعة ومعاداة التاريخ والنكوص إلى الخلف فراراً من مواجهة أعباء المستقبل.

وكان البعد الدولى لظاهرة الإرهاب واضحاً عندما أشار الرئيس مبارك إلى احتضان بعض الدول لتنظيمات الإرهاب تشجيعها وممولها من أجل زعزعة الاستقرار فى الدول الأخرى محذراً من استمرار الإرهاب طالما استمرت هذه الدول فى رعايتها للإرهاب^(١٦).

وكان الرئيس يوضح بكل تأكيد أن الإرهاب ليس ظاهرة مصرية أو عربية أو إسلامية ولكنه ظاهرة دولية منتشرة في جهات كثيرة من العالم فهو موجود في أوروبا وفي الولايات المتحدة وأماكن أخرى وأنه يمكن أن ينتشر في الشرق الأوسط إذا لم تتقدم عملية السلام إلى الأمام^(١١).

كما أدرك الرئيس أن غياب الأمن أصبح ظاهرة عالمية وكان مستشعراً للدول التي يمكن أن تتأثر بالإرهاب بالدرجة الأولى وحددها الرئيس في الدول الأربعة إسرائيل والولايات المتحدة ومصر والأردن، وكان الرئيس محقاً في رأيه عندما أكد أنه لا يوجد بلد واحد في العالم يحظى بالحماية الكاملة واستشهد في هذا الصدد بالحوادث التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة، قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ومنها العملية الإرهابية التي وقعت بمبنى مركز التجارة العالمي بالولايات المتحدة مؤكداً أنه لا توجد دولة واحدة الآن تستطيع أن تجزم بأن مصالحها تحظى بالحماية الكاملة في أي مكان من العالم^(١٢).

ومن هنا جاءت الرؤية الشاملة للرئيس مبارك في ضرورة تعاون كل دول العالم لمواجهة ظاهرة الإرهاب وليس تعاوناً ثنائياً بين دول بينها كمصر وفرنسا أو مصر وإسرائيل أو حتى الدول العربية وحدها بل دول العالم جميعاً^(١٣).

أوروبا وإيواء الإرهابيين:

وعلى الرغم من تحذيرات الرئيس مبارك الدائمة منذ منتصف الثمانينيات بخطورة الإرهاب على الأمن العالمي وأمن الدول فرادى، إلا أن بعض الدول الأوروبية استضافت بعض الجماعات الإرهابية تحت عباءة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطبيقاً لحق اللجوء السياسي، مع أن هذه الجماعات قد ارتكبت جرائم خطيرة في البلاد التي قلمت منها. وصلرت بشأنهم أحكام بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة^(١٤) وبدأ الرئيس في تحذير هذه الدول من خطورة استضافة الإرهابيين موضحاً أن ذلك خطأ فادح يهدد استقرار أوروبا والدول الغربية في المستقبل لأن إيواء بعض الإرهابيين سوف يساعد على تكوين خلايا للإرهاب مع مرور الوقت من الممكن أن تمارس نشاطها الإرهابي ضد الدول المضيفة إذا اختلفت معها أو لإرهاب صناعات القرار على اتخاذ مواقف معينة لصالحهم، مؤكداً أن استضافة دول أوروبية للإرهابيين سوف تجعلهم يعملون بحرية حركة أكبر ويصبح في مقدورهم تلقي تحويلات مالية ضخمة من الدول الأخرى التي تمول شبكات الإرهاب^(١٥).

واستمر الرئيس في تحذيره لأوروبا والدول الغربية من إيواء تنظيمات الإرهاب مؤكداً أن هذه الدول سوف تدفع الثمن غالباً إذا لم تستجب لذلك وتقوم بدورها في مواجهة هؤلاء وتكف عن تقديم يد العون للقتلة والمجرمين داعياً الغرب إلى اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة مع الإرهابيين وكان الرئيس حريصاً في تحذيره للدول الأوروبية على عدم ذكر أسماء هذه الدول في وسائل الإعلام وذلك حتى منتصف الثمانينيات لعلها تستجيب، واستمر الرئيس في تحذيره في كل زيارته للدول الأوروبية في ألمانيا والبرتغال وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية^(١٦).

وبعد فترة قصيرة أشار الرئيس مبارك إلى وجود الإرهابيين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وخص بالذكر بريطانيا التي تجمع فيها الإرهابيون وتوقع أن تعاني وتقاسي منهم عندما يتحركون على أي قرار تتخذه الدولة موضحاً فداحة الثمن الذي ستدفعه في هذه الحالة، لكن هذه الدول لم تستمع لنصائح الرئيس لهم وكانوا يعتقدون أن الإرهاب مشكلة تعاني منه الجزائر ومصر فقط وأنهم في مأمن من الإرهاب^(١٧).

حق اللجوء السياسي:

وظل الرئيس حسنى مبارك مستغرباً منح بعض الدول الأوروبية حق اللجوء السياسي للإرهابيين والقتلة رغم جرائمهم وصدور أحكام عقابية ضدهم بسبب ما ارتكبه، وذلك أيضاً على الرغم من تحذيراته إليهم.

وكان الرئيس حسنى مبارك فى عرضه لوجهة نظره على الأوروبيين ذكياً ولما حافى حديث له لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية فى ١٩٩٦/١/٢٠ قبل للرئيس: إن حق اللجوء السياسى هو أحد مبادئ الديمقراطية فرد الرئيس بتساؤل «هل إذا قتل فرنسى مواطناً فرنسياً فهل تقبلون أن تمنح مصر حق اللجوء السياسى لمثل هذا القاتل؟»^(٧٩).

وفى أحد أحاديثه للصحف ذكر الرئيس مبارك بأن الإرهابى الذى حاول قتل رئيس الوزراء المصرى الأسبق (عاطف صدقى) وقتل طفلة مصرية صغيرة تدعى «شيماء» وأصاب عشرة أفراد آخرين منح حق اللجوء السياسى فى إحدى العواصم الأوروبية، وأوضح الرئيس أن الغرب بذلك يحمى حقوق المجرمين وليس حقوق الناس الأبرياء الذين يريدون فقط تأمين قوت يومهم، وعندما تمنح هذه الدول حق اللجوء السياسى للمجرمين والقلة فهم بذلك يعززون الجريمة ومنفذها وليس حقوق الإنسان^(٨٠).

ولم يكف الرئيس مبارك بتحذير الدول الأوروبية فى وسائل الإعلام الدولية وفى المنتديات والمحافل الدولية، لكنه تحرك سريعاً وبادر بالاتصال بمعظم رؤساء الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة، وقد استجابت بعض الدول وبدأت فى إدراك هذا الخطر فى منتصف التسعينيات، وحاولت هذه الدول دراسة الحلول الممكنة لمواجهة الظاهرة من خلال قوانينها، وقد بدأت بعض الدول فى إعادة النظر فى موقفها من الأفراد المتهمين الموجودين فى أراضيها وبدأت تبحث هذه القضية بكل جدية ومن هذه الدول الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وألمانيا، كما أصدرت الولايات المتحدة قانوناً لمقاومة الإرهاب وهو قانون عنيف جداً لا يقارن بقانون الطوارئ أو أى قانون آخر فرجال الأمن لديهم سلطات لا حدود لها لمواجهة الإرهاب^(٨١)، وقد أوضح الرئيس مبارك أن الولايات المتحدة أدركت بجدية خطورة الإرهاب بعد حادث مركز التجارة العالمى عام ١٩٩٣ واتضح لها فى عام ١٩٩٥ أن الشيخ عمر عبدالرحمن الذى كان لفترات قريبة سابقة عن هذا التاريخ من أنصارها وأصدقائها هو المسئول عن هذا الحادث^(٨٢).

وفى بداية عام ١٩٩٧ أثمرت جهود الرئيس مبارك فى التحذير من الإرهاب ودعوته إلى ضرورة العمل الجماعى الدولى فى مواجهته عند حدوث التعاون المنشود على المستويين: القومى والإقليمى من أجل مقاومة الإرهاب وحصار تنظيماته، وفى الاحتفال بعيد الشرطة فى يناير ١٩٩٧ أعرب الرئيس عن أمله فى أن يدرك الجميع خطورة التهاون مع هذه الظاهرة الخطيرة وضرورة التصدى لها وذلك انطلاقاً من وحدة الخطر وجسامة المسئولية حماية للإنسانية وتراثها ورصيدا الحضارى من هذا العدوان الصارخ الذى يهدد جميع الشعوب بنفس القدر^(٨٣).

وبعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة بتدمير برجى مركز التجارة العالمى بنيويورك والاعتداء على مبنى «البيتاجون» مقر وزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن وهو الحادث الذى اعتبره بعض المراقبين «أسوأ كارثة قومية تعرضت لها الولايات المتحدة فى تاريخها»، ولذا فقد جابت الولايات المتحدة الأرض شرقاً وغرباً لتشكيل تحالف دولى لقتال تنظيم القاعدة وزعيمه «أسامة بن لادن» الذى وجهت إليه الولايات المتحدة تهمة تدبير الحادث بالإضافة إلى تصفية حكم نظام «طالبان» فى أفغانستان وهو الذى يأتى «بن لادن» ويساعده وقد نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها غير أنها لم تتمكن حتى الآن من القبض على «أسامة بن لادن» وقيادات تنظيم القاعدة وحركة طالبان، ولكننا نعتقد أن كثيراً من الإجراءات سوف تتخذ وبعض القوانين ستصدر فى الولايات المتحدة وأوروبا وباقى دول العالم لمواجهة الإرهاب^(٨٤).

القضية الفلسطينية ومشروعية الكفاح

تشغل القضية الفلسطينية حيزاً كبيراً فى فكر وجهد الرئيس مبارك فهى جوهر الصراع العربى الإسرائيلى الممتد على نصف القرن الفائت، قدمت خلاله مصر العديد من التضحيات حرباً وكثيراً من الجهد والمؤازرة سلماً، ومازال

دور مصر مستمراً في مساندة الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية حتى يعم السلام الشامل والعدل ربوع منطقة الشرق الأوسط باسترداد الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ويرى الرئيس مبارك أن استمرار القضية الفلسطينية بدون التوصل لحل عادل وشامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فإن مبررات العنف والإرهاب ستستمر لأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، واستمرار ممارسات العدوان والحصار والتجويع للشعب الفلسطيني يجعل إسرائيل مسئولة عن (٨٠٪) من عمليات الإرهاب، لأن التصرفات الإسرائيلية غير المسئولة تسبب في إثارة غضب العالمين العربي والإسلامي.

ولم يكن الرئيس مبارك وحده في هذا الرأي بل شاركه نفس الرأي كبار السياسيين الأمريكيين السابقين حيث استشهد الرئيس، بما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» الأب حيث أشار إلى أن واحداً من أسباب الغضب العربي والإسلامي هو إحساس الجماهير هناك بعدم عدالة الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية. وأكد ذلك أيضاً «زيجنتو بريجنسكي» مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق «كارتر» بقوله «إن الإنسان يكون معصوب العينين إذا لم يكن يرى أن إخفاق السياسة الأمريكية في معالجة أزمة الشرق الأوسط والتعسف الذي يعاني منه الفلسطينيون هما أحد مبررات جماعات الإرهاب».

وقد أوضح الرئيس مبارك في تصريحاته بعد أحداث ١١ سبتمبر أن جماعات الإرهاب عندما بدأ ينزل بها العقاب أخذت تسمح بالقضية الفلسطينية مع أن الجميع يعرف أنه ليس هناك علاقة بين أسامة بن لادن وتنظيمه والقضية الفلسطينية وليس لهم أي اهتمام سابق بها، فهذه تكاد تكون المرة الأولى التي يتحدث فيها هؤلاء عن الشعب الفلسطيني لأنهم يجلبون في هذه القضية ما يساعدهم على كسب الرأي العام العربي والإسلامي^(٣١).

ومن هنا فإن الرئيس مبارك حذر مراراً من أن ما تقوم به إسرائيل من أعمال عدوانية تجاه الفلسطينيين يجعلها تتحمل المسئولية الكبرى جراء ما يحدث من عنف وإرهاب لأن الشعور بالظلم يمكن أن يؤدي لثل هذه الأحداث، مؤكداً أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة هي السبب في كل ما لحق بالمنطقة من اضطراب وعدم استقرار^(٣٢).

ولذا كانت دعوة الرئيس مبارك دائماً بضرورة حل القضية الفلسطينية لأن ذلك سيخلص العالم من الإرهاب الذي يتخذ منها حججاً، ومع ذلك فقد حرص الرئيس مراراً من التأكيد على أن ما يقوم به الفلسطينيون من أجل إقامة دولتهم واسترداد حقوقهم هو نوع من أعمال النضال الوطني وليس إرهاباً فالقوة الفلسطينية في رأى الرئيس حق مشروع، وما دام هناك ظلم وحصار فالعمليات الاستشهادية مستمرة^(٣٣).

ثالثاً: الرئيس مبارك ومواجهة الإرهاب

شغلت قضية مكافحة الإرهاب حيزاً كبيراً في فكر الرئيس مبارك فتعددت جهوده على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في محاولات الحد من الآثار السلبية للظاهرة والبحث في جذورها حتى يمكن القضاء عليها بالقضاء على أسبابها ومنابعها، والتصدي لكل ادعاءات الإرهابيين وذلك بالفكر والجهد.

فعلى المستوى الداخلي: كانت هناك عدة منطلقات أساسية اتسمت بها رؤية مبارك في مواجهة الإرهاب منها:
١ - أن منهج الرئيس في التعامل مع الظاهرة اتسم بالشجاعة والحكمة، فالرئيس مبارك الذي تولى الحكم عقب حادث المنصة الشهير واغتيال بعض أفراد جماعات الإرهاب للرئيس الراحل للرحوم «محمد أنور السادات» لم يرهبه هذا الحادث ولم يثنه عن عزمه في استمرار مسيرة التقدم والتنمية والسلام، وبدلاً من أن يدفعه هذا الحادث إلى التشدد والانغلاق مضى الرئيس في طريقه بحكمة واعتدال وأفسح المجال للحرية السياسية وأفرج عن المعتقلين السياسيين

وانجحه إلى تدعيم خيار التعددية السياسية والديموقراطية، وحرص الرئيس في بداية حكمه على الاهتمام بالأمن الداخلي وتقوية وشائج الاستقرار، مما دفع عناصر الإرهاب للهروب والسفر لأفغانستان ولكن في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بدأت عمليات الإرهاب تظهر من جديد، ولم يتراجع الرئيس عن نهجه ولم يروعه استهداف الإرهابيين لوزراء داخلية أمثال حسن أبو باشا والنوبى إسماعيل، وزكى بدر، وحسن الأغقى، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي، وبجأهم في اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، واستهداف عدد آخر من المسؤولين وكبار الكاب مثل محاولة اغتيال الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد وبجأهم في اغتيال الكاتب فرج فودة، هذا فضلاً عن استهداف المنشآت العامة بعمليات تخريب أو مهاجمة السائحين في مصر^(٣٧).

وبرزت شجاعة الرئيس وحكمته بجلاء عندما تعرض موكبُه لحادث اعتداء في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ وكان في إمكان الرئيس وقدرته ضرب مواقع الإرهاب في السودان عندئذ، ولكنه حرص على وشائج القربى بين الشعبين الشقيقين، مقدماً بذلك أمن مصر القومي على أنه الشخصى وآثر الرئيس أن يتناول الموضوع بالحكمة عن طريق إجراء تحقيقات حتى تم تحديد العناصر المدبرة للحادث، وفي حديث الرئيس لجريدة الأهرام في ١٩٩٥/٧/٢١ عقب المحاولة الفاشلة لاغتياله سئل الرئيس عن الإجراءات التى ستتخذها مصر ضد النظام السودانى المتورط فى الحادث وكيف تحافظ مصر على أمنها القومى فى مواجهة التهديدات المحيطة بها أجاب الرئيس بأننا نتمسك بالقيم ولدينا أخلاقيات لا نفرط فيها أبداً وهى الكرامة وحماية الأرض والأمن القومى وأشار الرئيس أنه لا يتخذ إجراءات متسارعة أو عنصرية ولكن تحكمه دائماً المصلحة العامة ويتصرف وفقاً لها^(٣٨).

٢ - كذلك فقد اتسم منهج الرئيس فى مواجهة الإرهاب بالحسم والإصرار والحزم وأكد سيادته مراراً على تصميمه على التعامل مع الإرهاب وعناصره بمنتهى الحزم والشدة فى الداخل وفى الخارج وعدم التهاون فيه ولن نسمح لقلعة أن تضع مستقبل (٥٨) مليون مصرى وقال الرئيس مبارك فى حديث لجريدة الجمهورية عام ١٩٩٣ «لن نسمح لأحد أن يضرب إنجاز وطن يبنى بكل الجهد والمجد والعرق، إننى حماية لهذا الشعب الذى أتولى مسئولية قيادته لن أسمح لقلعة أن تحرم مصر من فرصتها فى التقدم والنهضة وفى القيادة لن أسمح بالفتنة ولا بالتحريض والإثارة»^(٣٩).

ولذلك صدرت أوامر الرئيس لكافة أجهزة الدولة عام ١٩٩٣ بأن تضع حداً لهذا العبث وأن تستخدم فى ذلك كل الشدة النابعة من قوانين الدولة، وقانون أمنها لأن الإرهاب يقلق مصر ويقلق شعبيها وزوارها ولأنه أصبح فوق كل ذلك عدواً لاقتصاد مصر ولأرزاق أبناء مصر ولعيشة الشعب المصرى^(٤٠).

٣ - التصدى للإرهاب مسئولية الجميع: فقد وضع الرئيس مبارك أن مهمة مواجهة الإرهاب ليست مهمة جهاز الأمن وحده إنما هى مهمة على المجتمع بجمع قواه وأفراده المشاركة فيها، وفى خطابه فى الاحتفال بالذكرى الحادية والأربعين لثورة ٢٣ يوليو فى ١٩٩٣/٧/٢٢ أكد الرئيس أن مواجهة الإرهاب ينبغى أن تكون عملاً شاملاً يتضافر عليه الجميع، الدولة والمجتمع.. الحكم والشعب، احزاب الأغلبية والمعارضة لأن مصر هى التى تدفع الثمن وأنه لا خيار وسط بين الديمقراطية والفضوى وبين جماعات الإرهاب ومصالح الوطن^(٤١).

ودعا الرئيس مبارك كل القوى السياسية وكافة فئات الشعب للتصدي للظاهرة وفى مقدمتها الأحزاب السياسية والتنظيمات الغفائية والطلبة والمتقنين والعمال، وفى خطابه فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى فى ١٩٩٥/١٢/١٦ دعا الرئيس مبارك كل المصريين إلى الحذر والانتباه والتكاتف كى تكون سداً متيناً تصدى لهذه الجماعات ومنع تكرار أفعالها.

ودعا الأحزاب الوطنية والديموقراطية إلى إدراك مسئولياتها والوقوف بحزم وصرامة في وجه جماعات الإرهاب وأنصارها الذين يتخونون من الديموقراطية سائراً يمارسون من خلاله تشجيع أعمال العنف والإرهاب وأكد الرئيس في نفس الخطاب «أنه لا يستقيم مع الوطنية أن تحول بعض الأحزاب صفحتها إلى منابر تحرض على العنف وتشجع الإرهاب، وتوجه الاتهامات زوراً إلى الجميع كى تخلق مناخاً تحريضياً، ولا يستقيم مع الوطنية أيضاً أن تكون أصوات البعض صدى لقوى خارجية تجهر بعداء مصر، وتجعل من أوطانها وكرماً لجماعات الإرهاب والعنف».

كما كان الرئيس مهتماً بدعوى أجهزة الأمن في أن تظل في غاية اليقظة والحذر تسد على الإرهاب كل منابعه مجدداً ثقته في أجهزة الأمن وأدائها وقدرتها على إجهاض كافة المخططات الإجرامية وضربها في المهد حفاظاً على أمن الشعب والوطن^(٣١).

على المستوى الإقليمي؛

لاقت دعوة الرئيس مبارك لمكافحة الإرهاب استجابة إيجابية على مستوى العالم العربي بشكل أوسع وأسرع من الاستجابة على المستوى الدولي نظراً لمعاناة عدد من الدول العربية من ظاهرة الإرهاب طيلة عقد التسعينيات مثل الجزائر وتونس، وكذلك في إطار إدراك العديد من الدول العربية لأهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأن المواجهة الفردية لن تكون ذات أثر فعال، وقد بدأت خطوات التعاون المصري العربي لمكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينيات وقد لعبت (مصر - مبارك) دوراً كبيراً على أكثر من مستوى لتدعيم وبصورة رؤية للتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب وساندها في ذلك كل من تونس والجزائر على مستويات عدة، نجحت مصر بمساندة تونس والجزائر في إدراج الإرهاب لأول مرة على جدول أعمال مجلس وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الثاني عشر للمجلس في يناير ١٩٩٥ بعد سلسلة من المبادرات المصرية لطرح قضية الإرهاب على هذا المجلس، وقد تقدمت مصر باقتراح لتعزيز التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب وقد تم إقرار الاقتراح المصري بصورة نهائية خلال الاجتماع الثالث عشر في يناير ١٩٩٦.

وفي المجال الإعلامي؛

فقد أقر مجلس وزراء الإعلام العرب خطة لمواجهة الإرهاب ووضح آليات لمواجهة التطرف وقد تم ذلك في الدورة الـ ٢٦ للمجلس التي عقدت بالقاهرة في يوليو ١٩٩٣ وقد تضمنت الخطة توعية الرأي العام داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب التي تهدف إلى عزل المجتمعات العربية عن العالم، وقد أوصى مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الـ ٢٧ عام ١٩٩٤ بضرورة الإسراع بوضع آليات للتعاون العربي في سبيل القضاء على ظاهرة التطرف، وفي ٤ سبتمبر ١٩٩٥ عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني العربي في تونس حيث أقر المؤتمر استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية.

وفي المجال القضائي؛

دعا مجلس وزراء العدل العرب في اجتماعه التاسع في إبريل ١٩٩٤ إلى صياغة اتفاقية عربية مشتركة لمنع التطرف ومكافحة الإرهاب، وقد تم تعميم مشروع الاتفاقية على الدول الأعضاء للراسته في نوفمبر ١٩٩٥ لإبداء آرائها ومقترحاتها لتعرض على المجلس في دورته الثانية عشر في نوفمبر ١٩٩٦.

وقد جاء في دياجة هذه الاتفاقية أن الدول العربية الموقعة عليها قد اتفقت على إبرام هذه الاتفاقية رغبة منها في التعاون الوثيق لمكافحة الجرائم الناجمة عن الإرهاب الذي يهدد أمن واستقرار الأمة العربية ويشكل خطراً على مصالحها الحيوية والجزهرية، وكذلك التزاماً منها بأحكام الشريعة الإسلامية والتراث الحضارى الإنسانى للأمة

العربية ومبادئها الأخلاقية والدينية السامية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان وهي الأحكام التي تتمشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسها، والتزاماً منها أيضاً بمواثيق الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتأكيداً منها على حق الشعوب في تقرير المصير وفي الكفاح من أجل التحرر الوطني وفقاً لمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية.

ويلاحظ أن مصر بقيادة الرئيس مبارك قد لعبت الدور الأساسي في تدعيم هذا التعاون واتخذت زمام المبادرة أكثر من مرة، بل إن مصر قد طالبت بإضافة بند مكافحة الإرهاب إلى ميثاق الشرف العربي الذي اقترحه الرئيس مبارك لتدعيم التعاون العربي في العيد الخمسيني لجامعة الدول العربية في مارس ١٩٩٥^(١).

وظل الرئيس مبارك لا يتوانى عن التحذير من الإرهاب ومطالبة الدول العربية بالتعاون من أجل القضاء على الإرهاب ففى كلمته الموجهة للمؤتمر الطارئ لاتحاد البرلمانيين العرب بالأقصر فى ١٤/١/١٩٩٨ قال الرئيس «إننا مطالبون اليوم بأن نتضامن تجاه أهم وأخطر أسباب ظاهرة الإرهاب، وهو منع بعض الدول من إيواء الإرهابيين أو توفير الملاذ والدعم لهم، ولابد من التأكيد على دعم تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية لضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة ومساندة جهود جميع الأطراف للحيلولة دون استغلال أراضيهم للأغراض الإرهابية وبذل أقصى الجهود لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات والتعاون فى وقف ضخها».

وأضاف الرئيس بقوله «واعتقد أن هذه هى المسئولية الأساسية التى يجب أن ينهض بها البرلمانيون العرب أثناء تحديد رؤاهم لمكافحة الإرهاب»^(٢).

ومن ناحية أخرى فقد كانت جهود دعوية من الرئيس مبارك لإحلال السلام الشامل والعدل فى الشرق الأوسط، والقضاء على كل مظاهر التوتر والعنف فى المنطقة، ومازالت جهود الرئيس مستمرة لا تنقطع فى هذا الصدد حتى الآن.

وما يجدر ذكره أنه عندما تزايد العنف والعنف المضاد فى الأراضي العربية المحتلة بفلسطين عام ١٩٩٦، دعا الرئيس مبارك إلى عقد قمة صانعي السلام بشرم الشيخ فى مارس ١٩٩٦، وعن رؤيته لهذا المؤتمر حيثند أشار الرئيس إلى أن الأحداث الأخيرة أعاققت عملية السلام عن الاستمرار وأدت إلى زيادة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولهذا فإن المؤتمر سيشتج الفرص للمساعدة على إيجاد حل وهذا الحل سيساعد فى التغلب على مشكلة الإرهاب، فالإرهاب يعرقل عملية السلام ويزعزع الاستقرار فى العالم^(٣).

وبعد أن عقد المؤتمر أكد الرئيس فى خطابه بمناسبة عيد العمال فى ١/٥/١٩٩٦ «إنه كان رائعاً أن يجتمع هذا الحشد الكبير الذى يمثل العالم أجمع تلبية لنداء مصرى، لكن يؤكد التزام الأسرة الدولية بالسلام هدفاً سامياً وغاية نبيلة ويقرر استمرار جهود السلام حتى تبلغ أهدافها النهائية مهما تكن العقبات والمعوقات وأضاف الرئيس أن المجتمعين أدانوا كل صور العنف والإرهاب، وطالبوا بتعزيز الأمن المتبادل لكل الأطراف وأكدوا على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقات التى وقعها الأطراف نصاً وروحاً، ويبقى جوهر رسالة المؤتمر ومضمونها الأساسى هو التزام العالم كله بدعم مسيرة السلام فى هذه المرحلة الدقيقة وتعميمه الأكيد على إنجاح المصالحة التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإصراره الواضح على ضرورة استئناف المفاوضات على كل المسارات.

وأكد الرئيس حيثند على أنه ثقة من أن السلام الشامل واقع لا محالة مهما تكن العقبات وأن العدل سوف يتغلب فى النهاية على نوازع القهر والتسلط لأن الحق مصون بإصرار أصحابه»^(٤).

الرئيس والمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي:

كان الرئيس مبارك من أوائل قادة العالم الذين تنبهوا لخطورة الإرهاب على المستوى العالمي كما ذكرنا ذلك من منطلق أن الإرهاب لا وطن له ولا حدود له ولذا كان طرح الرئيس مبارك السباق في كلمته أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج في ٢٨ يناير ١٩٨٦ بضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة النظر في جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولي، بهدف عقد اتفاقية شاملة لمكافحة ورده.

ورأى الرئيس يومها ضرورة أن تعالج الاتفاقية المقترحة كافة النواحي المتصلة بالإرهاب، والتعاون المطلوب بين الدول للتصدي له ورده، واقترح أن يدخل في هذا تبادل المعلومات بين الأجهزة المختصة عن المخططات الإرهابية والأفراد والجماعات المتورطة فيها، وتدريب وحدات خاصة على مواجهة الإرهاب والإهاريين، وتوفير الوسائل التي تستخدم في تلك المواجهة، والتعاون للقبض على الإرهابيين وتسليمهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم وما يتبع ذلك من إجراءات جماعية إزاء الدول التي تساعد الإرهابيين وتخرضهم بصورة تضمن أن لا تأخذ هذه الإجراءات الرادعة طابع العداء لجماعة قومية أو مجموعة من الدول، أو تنبع من انحياز سياسي معين بل يجب أن تكون مرتبطة بعامل واحد هو مسلك تلك الحكومات إزاء الإرهاب.

كما أوضح الرئيس في طرحه أنه لا بد وأن يكون التحرك الدولي في هذا الاتجاه جماعياً شاملاً لا تنفرد فيه دولة أو مجموعة إقليمية أو سياسية معينة بالرأى أو تتحرك بمعزل عن باقي الدول، حتى توفر لتلك المواجهة الجديدة قاعدة عريضة من القبول الدولي العام لخطواتها ورمائها.

وأكد الرئيس في خطابه أيضاً أن العالم إذا نجح في هذا العمل فإن ذلك خلاص للبشرية من آفة خطيرة تهز كيانها وتصف بآمنها وسلامتها ويفتح صفحة جديدة تبشر بمزيد من الأمل لكافة الشعوب والقوى المعنية للسلام^(٤٥).

والملاحظ على اقتراح الرئيس مبارك بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في خطابه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أنه جاء في شكل طرح شامل متضمناً تحديد ماهية المطلوب من الدول للتصدي للإرهاب والتركيز على تبادل المعلومات من الناحية النظرية، وكذلك تدريب وحدات خاصة لمواجهة الإرهابيين ميدانياً، كما شمل طرحه أيضاً إجراءات عقاب الإرهابيين وتقديمهم للعدالة على أساس من الشفافية والنزاهة حتى لا يظلم برىء، وحتى لا يزعج بأسماء المعارضين السياسيين على قوائم الإرهابيين، كما أن دعوى الرئيس تتضمن أيضاً إجراءات ومتطلبات النزاهة وعدم الانحياز ضد جماعة قومية أو مجموعة من الدول، وأن يكون المعيار الأساسي الواضح في ذلك الصدد هو مسلك حكومات الدول إزاء الإرهاب.

وقد كرر الرئيس دعوته لعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عامي ١٩٩٢، و١٩٩٣ وفي عام ١٩٩٦ (٤٥). ومع الانحسار النسبي لعمليات الإرهاب جدد الرئيس أيضاً دعوته لعقد المؤتمر وأشار حينئذ إلى وجود تطوير إيجابي ملموس تجاه ردع الأنشطة الإرهابية تمثل في أن كافة دول المنطقة تنبته إلى الخطر الذي يتعرض له الجميع دون استثناء وأدركت الأبعاد الشيطانية لمخطط الإرهاب الإجرامي ومن ثم فقد أصبحت أكثر قدرة على التحرك بفاعلية، وبخطوات منسقة حاسمة لمواجهته في منعه والقضاء عليه في مهده، وقد تواكب مع هذا الوعي الإقليمي إدراك دولي واسع لخطورة التهاون مع الظاهرة الإرهابية السرطانية التي لا يمكن أن تنجو من شرورها أحد إذا تركت تستشري وتتفاقم وزال الوهم الذي كان قائماً في أذهان البعض بأنهم يستطيعون أن يكونوا في مأمن رغم أن غيرهم في خطر أو أن الإرهاب يمكن أن يعقد هدفنا مع أحد، وأوضح الرئيس مبارك أن الجميع في المشرق والمغرب اكتشف

أنهم في قارب واحد يحاربون طاعون العصر الجديد ويواجهون ناراً حارقة مدمرة تهدد المدنية في كل صورها ولا بد لهذه المواجهة أن تكون ناجحة وحاسمة فمن الضروري أن تستند إلى إجماع دولي شامل وعمل منسق مخطط وإدارة فولاذية قوية لا تلين ولا تتخضع أمام المظاهر الكاذبة والوعود البراقة التي تظهر غير ما يطن الآثمون^(١١).

في عام ٢٠٠٠ كرر الرئيس دعوته التي أطلقها منذ عام ١٩٨٦ بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وقال الرئيس في حديث لشبكة بي. بي. إس (BBS) الأمريكية في مارس ٢٠٠٠ بأنه دعا عدة مرات إلى ضرورة عقد قمة دولية في نيويورك أو في أى مكان آخر لوضع أفكار أو خطوات جيدة من أجل التصدي لهذه الجماعات الإرهابية، فهي أخذة في الانتشار في كل مكان، ولذا دعا الرئيس لعقد قمة لبحث السبل والوسائل الواجب اتخاذها من أجل مواجهة الإرهاب لأنه سيكون أخطر ظاهرة في العالم خلال القرن القادم^(١٢).

ومع وقوع أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية في واشنطن ونيويورك سارعت الولايات المتحدة تحركها روح الانتقام باتهام تنظيم القاعدة وزعيمه «أسامة بن لادن» في التورط بتدبير هذه العمليات الإرهابية وأعلنت الحرب على هذا التنظيم ونظام حكم طالبان الذي يأويه في أفغانستان.

وبادرت الولايات المتحدة إلى الدعوة إلى إقامة تحالف دولي لمواجهة الإرهاب يشمل معظم دول العالم. ولكن الموقف المصري كان واضحاً في تجديد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة مؤكدة أن المؤتمر الدولي الذي يدعو إليه لمكافحة الإرهاب لا بد وأن تصدر عنه قرارات حاسمة وتشكل اتفاقاً ملزماً لدول العالم وأن يضع آلية جادة وفقاً له لتنفيذ تلك القرارات الملزمة التي ستؤدي إلى محاصرة هذه الظاهرة العالمية.

وقد أثارت فكرتنا «التحالف الدولي»، و«المؤتمر الدولي» لمكافحة الإرهاب اجتهاد الخبراء في توضيح جوهر الفكرتين، فالتحالف الدولي قد يتسبب في انقسام العالم وحدثت مواجهات عسكرية بين دول وثقافات وحضارات وستقتصر صلاحيته على مواجهة واقعة واحدة في ظل شرعية دولية ناقصة من «بعض الدول» ولا يضمن سوى معالجة وقتية قاصرة على واقعة بعينها ولا يضمن تكرارها إزاء واقعة أخرى، أما المؤتمر الدولي الذي يدعو إليه الرئيس مبارك منذ أكثر من خمسة عشر عاماً فستكون قراراته ذات مصداقية دولية واسعة في إطار شامل من شرعية «كل الدول» بحيث يضمن معالجة كلية دائمة وشاملة للعمليات الإرهابية في كل زمان ومكان^(١٣).

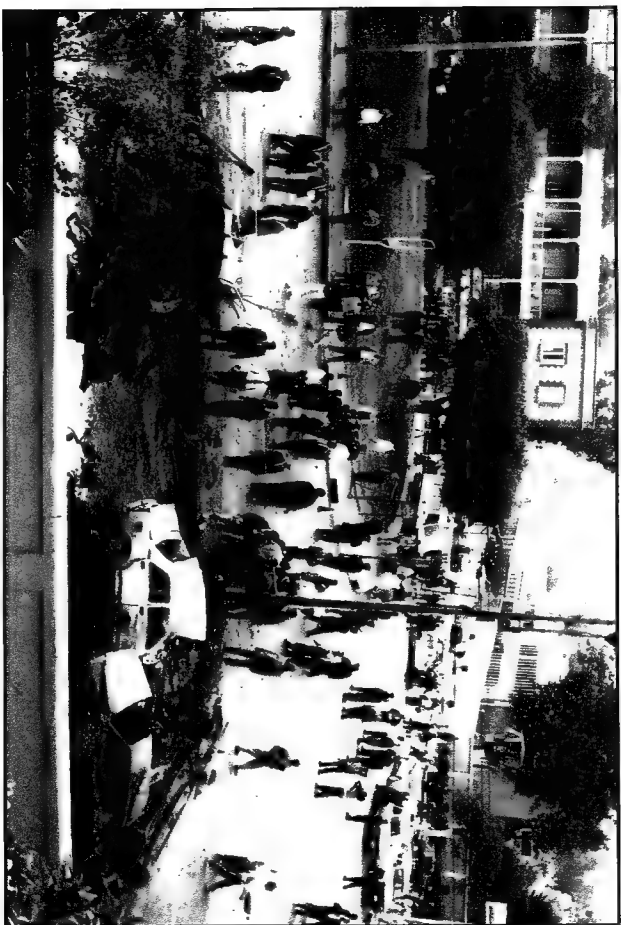
واللافت للنظر ما أوضحه الرئيس في حديثه لشبكة (NBC) الأمريكية نشرته جريدة الأهرام من أنه طالب بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة - قبل أحداث ١١ سبتمبر - وقد تمت الموافقة عليه ولكن بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة قد مارست حق «الفييتو» على المؤتمر متزعة بما يحدث بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فالفلسطينيون يقولون نكافح من أجل حق تقرير المصير، والإسرائيليون يقولون غير ذلك، واصطنعوا مشكلة كبيرة ومن ثم فقد تم طرح الفكرة جانباً^(١٤).

وأخيراً وفي ضوء ما حدث في الولايات المتحدة فقد أصبح المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب ضرورة دولية، وبعد أن قتل آلاف المدنيين في الولايات المتحدة هذا فضلاً عن الخسائر البشرية والمدنية الهائلة التي تعرض لها الشعب الأفغاني من جراء العمليات العسكرية التي قادها التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة فلا بد أن يتحرك العالم في اتجاه عقد المؤتمر الدولي، فهل يستجيب العالم لدعوة الرئيس مبارك القديمة الجديدة بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب قبل أن تقع حوادث جديدة.

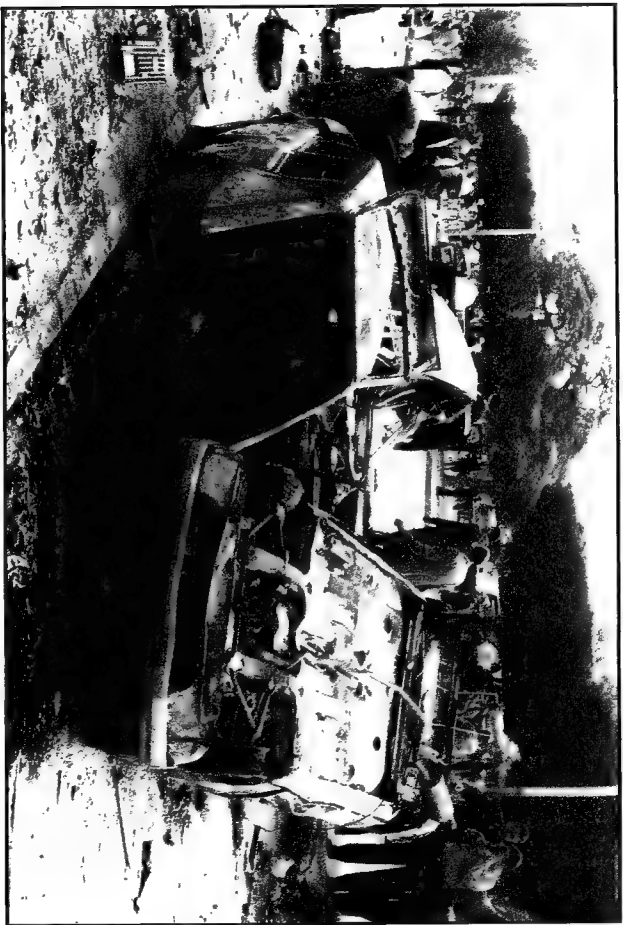
9

ملحق

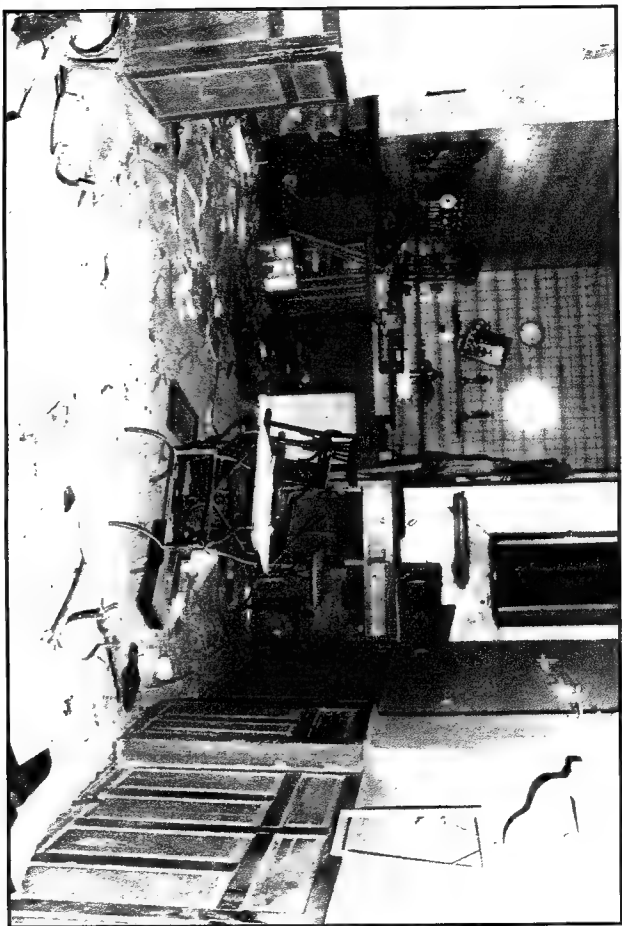
نماذج من صور الإرهاب
في مصر والعالم



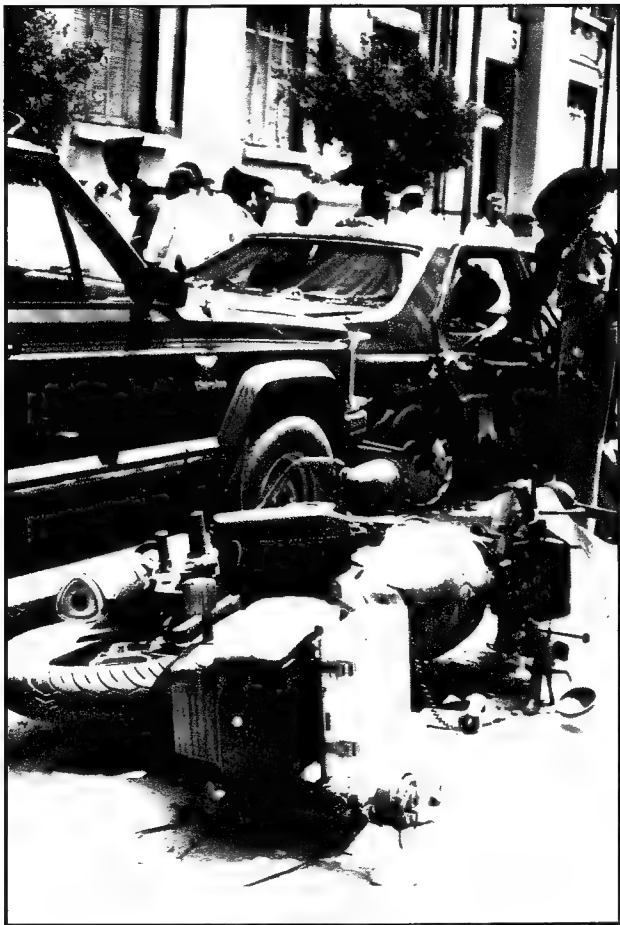
محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق حافظ صدقي



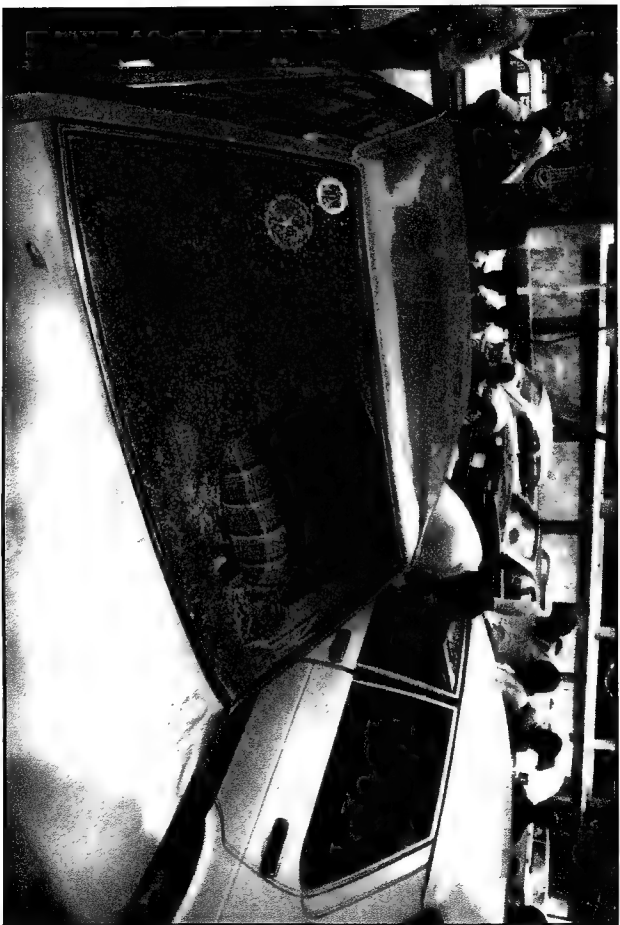
الحار المصدر الذي أحدثه الحوادث الإرهابية التي تعرض لها، عاطف صديقي



تخريب مكتبة ببيسان التحرير على يد أحد الجماعات المتطرفة في عام ١٩٩٢



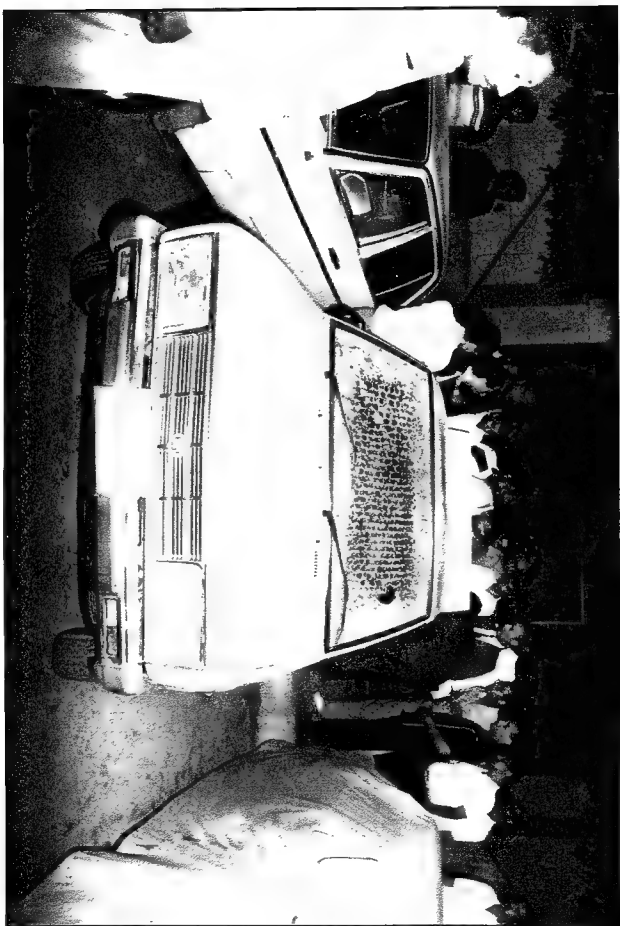
محاولة اغتيال اللواء حسن الألفي



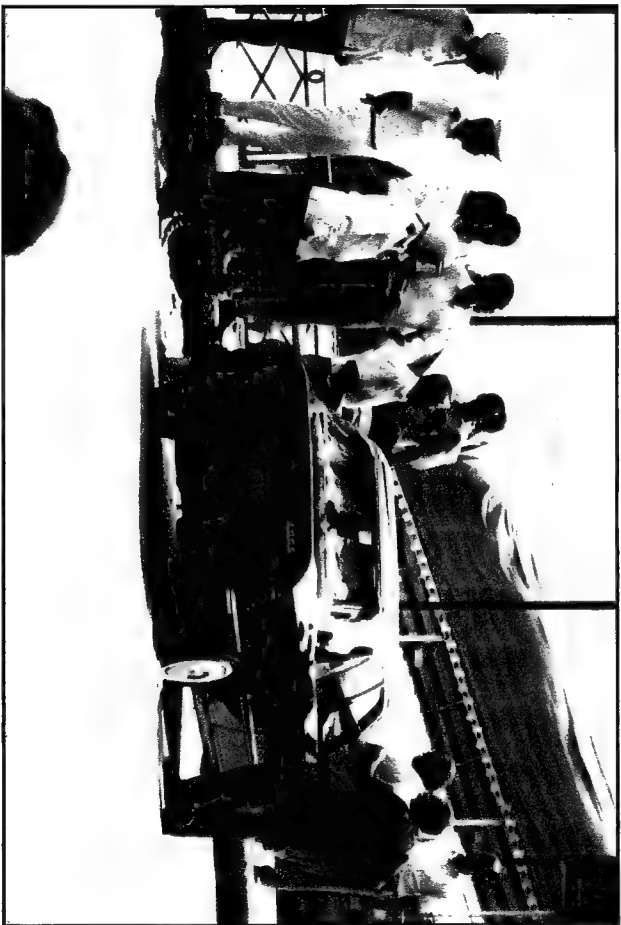
أنوار الاعتماد على سيارة اللواء حسن الألفي



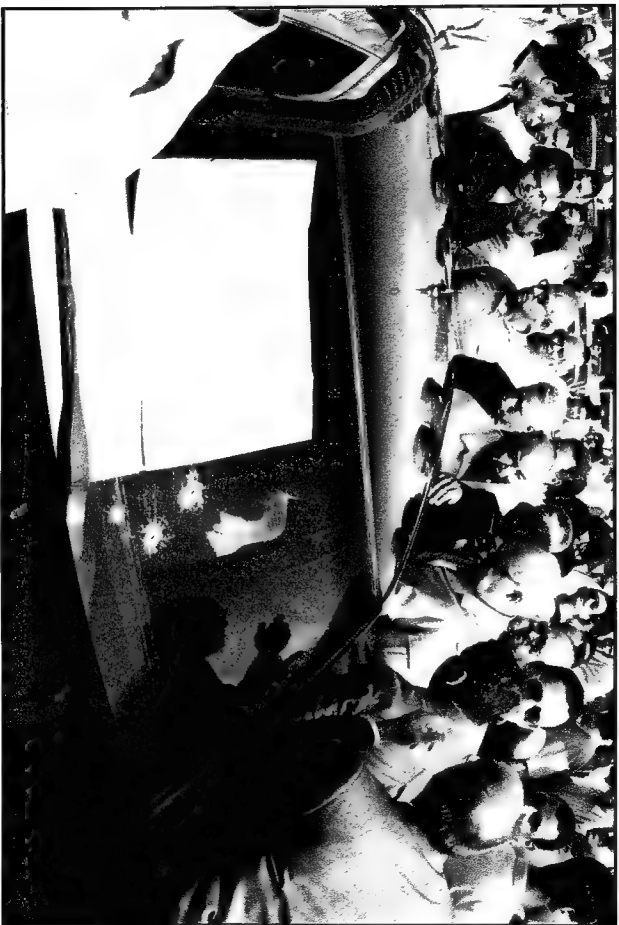
السيد الرئيس / حنظل مبارك يحث على الحالة المعجزة للواء حسن أبو باشا بعد تعرضه للإرهاب



أشار معزولة إفتتاحial المسواه حسن أبو دابا



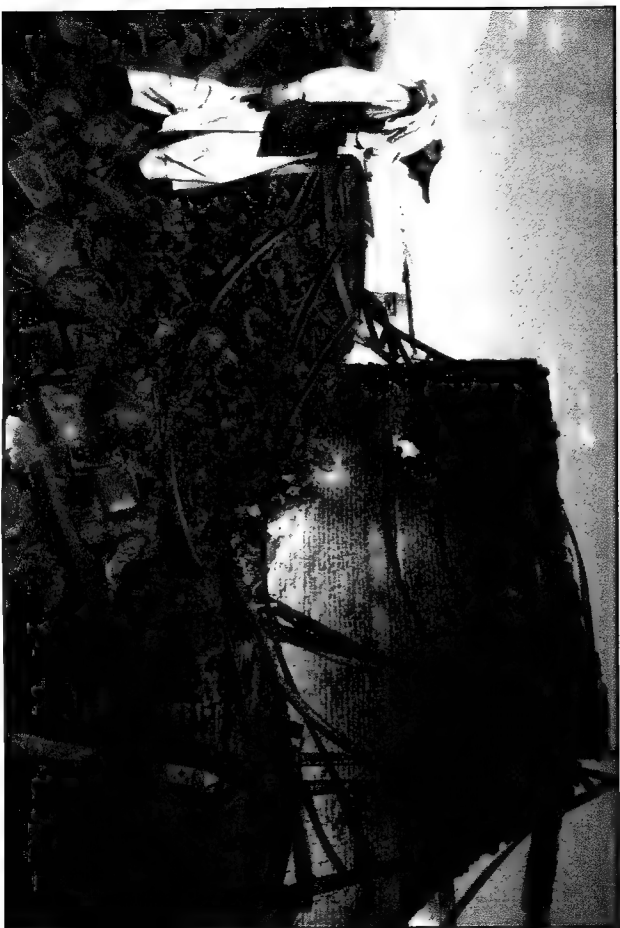
معارف انتي-ال-الدكتور / رفعت المجمع-وب



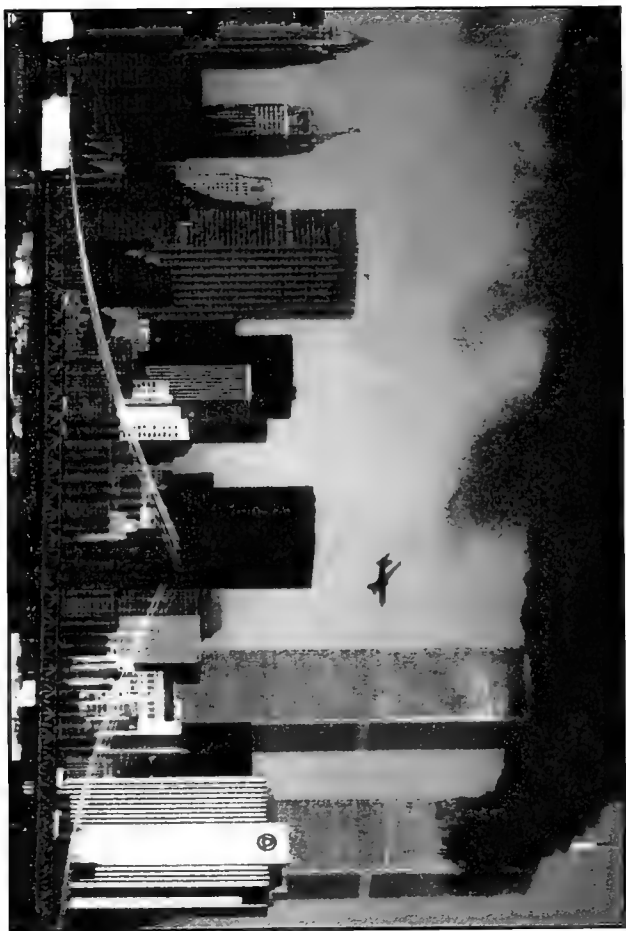
رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي يتفقد موقع الأحداث الأليم على المنقور / رفعت المجزوب

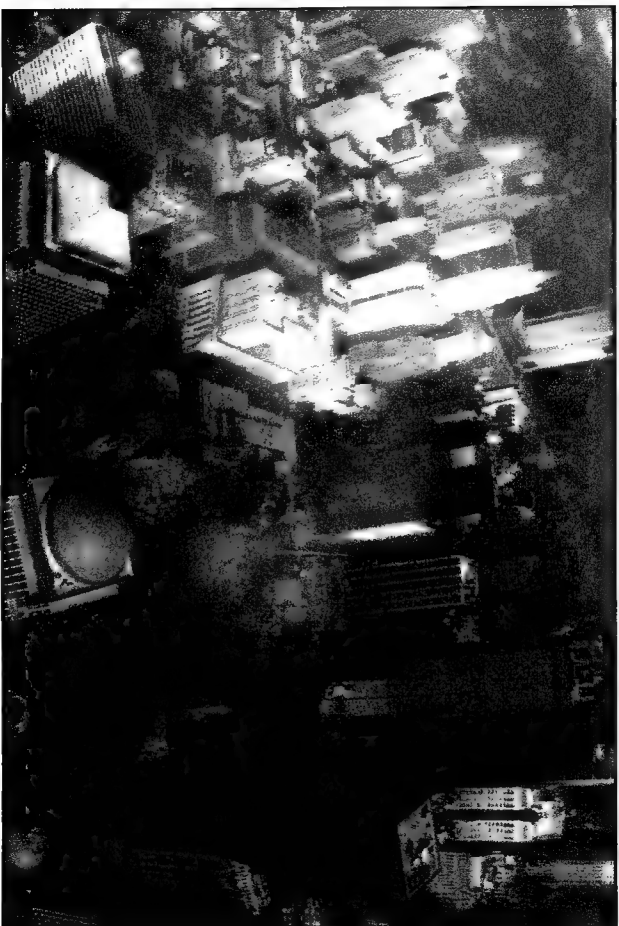


إحدى المساعدات التي أُقيمت في الأحداث الإرهابية أمام معهد حثيثيوسوت بالبير الغربي. الأقصر



جانب من الدمار الذي لحق بالقاعات التي تتيج قمة الهرم على الإلهاب





أحداث ١١ سبتمبر أكبر كارثة قومية في تاريخ الولايات المتحدة



أهم وأقوى ضربات الإرهاب



المدينة التي أصبحت مركز مواجهة الإرهاب



الجمرة الخبيثة أحد أشكال الإرهاب البيولوجي



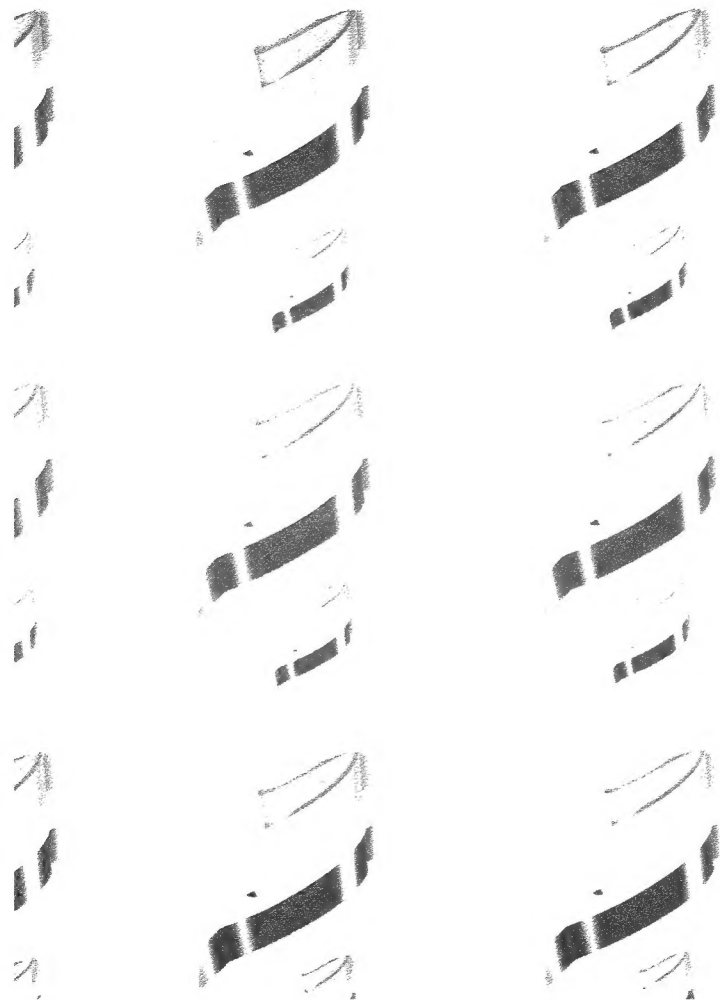
- ١ - خطاب الرئيس حسنى مبارك فى الاحتفال بعيد الشرطة ١٩٨٩/١/٢٥ القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢ - حديث الرئيس مبارك لصحيفة الأنباء الكويتية ١٩٩٣/٣/١٢.
- ٣ - كلمة الرئيس مبارك فى الاحتفال ببلية القلر فى ١٩٩٣/٣/٢٧ - القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٤ - خطاب الرئيس مبارك فى المؤتمر الدولى لمنع الجريمة بالقاهرة ١٩٩٥/٤/٢٩ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٥ - رسالة الرئيس مبارك لمجلة «لوفيجارو» الفرنسية فى ١٩٩٨/١/١٠ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٦ - حديث الرئيس مبارك لصحيفة نيزافيسميا جازيتا الروسية فى ١٩٩٧/٩/٢٢ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٧ - حديث الرئيس مبارك لتلفزيون (NBC) فى ٢٠٠١/٩/١٤ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٨ - المؤتمر الصحفى المشترك بين الرئيس مبارك والملك حسين بالعقبة فى ١٩٩٥/١٢/٢٦ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٩ - كلمة الرئيس مبارك فى احتفال مصر ببلية القلر فى ١٩٩٨/١/٢٤ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ١٠ - الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب - تقرير - لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى - القاهرة: مجلس الشورى.
- ١١ - الأهرام فى ٢٠٠١/١٠/٣٠.
- ١٢ - كلمة الرئيس أمام مؤتمر القمة الإسلامى فى الكويت فى ١٩٨٧/١/٢٧، الهيئة العامة للاستعلامات.
- ١٣ - الأهرام فى ٢٠٠١/١٠/١٥.
- ١٤ - خطاب الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج.
- ١٥ - حديث الرئيس لشبكة «يورونيوز» الأوروبية فى ١٩٩٥/٥/٢٧.
- ١٦ - خطاب الرئيس مبارك فى مناسبة الاحتفال بعيد الشرطة ١٩٩٤/١/٢٥ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ١٧ - جريدة الأخبار فى ١٩٩٤/١٢/١٣.
- ١٨ - تصريحات الرئيس مبارك لشبكة (NBC) الأمريكية فى ١٩٩٨/٤/٢٧ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ١٩ - حديث الرئيس مبارك لمجلة «بارى ماتش» الفرنسية فى ١٩٩٨/٨/٢٥ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢٠ - المؤتمر الصحفى المشترك للرئيس مبارك وشيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل بالقاهرة فى ١٩٩٥/١٢/٧ الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢١ - حديث مبارك لجريدة القيس الكويتية.
- ٢٢ - من حديث الرئيس مبارك لإذاعة وتلفزيون ألمانيا فى ١٩٩٥/٨/٣١، الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢٣ - المؤتمر الصحفى المشترك للرئيس مبارك ورئيس البرتغال «ماريوس سواريش» فى ١٩٩٤/١٠/١٢ الهيئة العامة للاستعلامات.

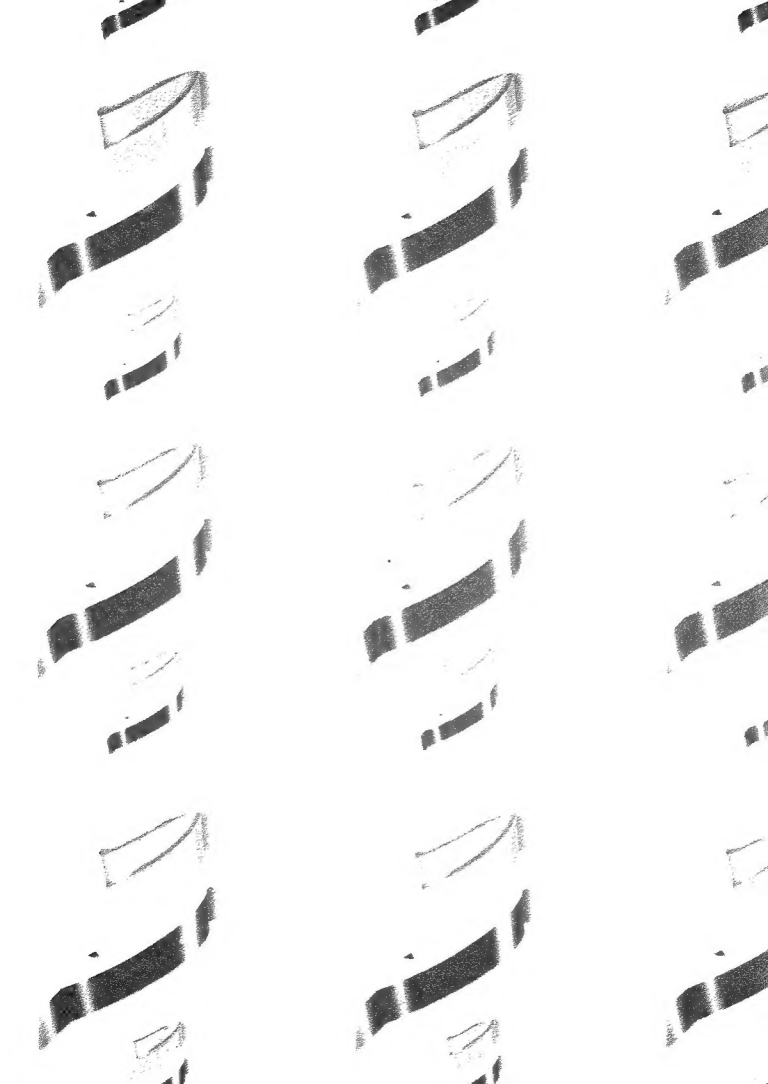
- ٢٤ - حديث الرئيس مبارك لشبكة CNN الأمريكية.
- ٢٥ - حديث الرئيس مبارك لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية في ١٩٩٦/١/٢٠.
- ٢٦ - الأهرام ويكلي ٢٠٠١/١١/١.
- ٢٧ - حديث الرئيس مبارك لشبكة «يورونيوز الأوروبية» مرجع سابق.
- ٢٨ - حديث الرئيس مبارك لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية ١٩٩٦/١/٢٠.
- ٢٩ - كلمة الرئيس مبارك في الاحتفال بعيد الشرطة ١٩٩٧/١/٢٥.
- ٣٠ - السياسة الدولية ٢٠٠١/٩/٢٤.
- ٣١ - حديث الرئيس مبارك لمجلة المصور في ٢٠٠١/١٠/١٩.
- ٣٢ - الأهرام الاقتصادي ٢٠٠١/٩/٢٤.
- ٣٣ - الأهرام ٢٠٠١/١١/٣.
- ٣٤ - محمد الطويل، الإرهاب والرئيس، الزهراء للإعلام العربي (١٩٨٤).
- ٣٥ - جريدة الأهرام - ١٩٩٥/٧/٢١.
- ٣٦ - السياسة الكويتية - ١٩٩٣/٤/١٢.
- ٣٧ - جريدة الجمهورية ١٩٩٣/٩/١٥.
- ٣٨ - خطاب الرئيس في الاحتفال بالذكرى الحادية والأربعين لثورة ٢٣ يوليو في ١٩٩٣/٧/٢٢ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٣٩ - خطاب الرئيس في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى في ١٩٩٥/٢/١٦.
- ٤٠ - الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب - تقرير مجلس الشورى - مرجع سابق.
- ٤١ - من كلمة الرئيس حسنى مبارك الموجهة للمؤتمر الطارئ، لاتحاد البرلمانيين العرب بالأقصر في ١٩٩٨/١/١٤ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٤٢ - من تصريحات الرئيس مبارك للصحفيين بعد افتتاح معرض إنتاج الشباب الثامن في ١٩٩٦/٣/٩، الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٤٣ - من خطاب الرئيس في عيد العمال في ١٩٩٦/٥/١ - الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب - تقرير مجلس الشورى - مرجع سابق.
- ٤٤ - خطاب الرئيس أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج، مرجع سابق.
- ٤٥ - كلمة الرئيس مبارك في الاحتفال بعيد الشرطة في ١٩٩٦/١/٢٥ - الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٤٦ - المرجع السابق.
- ٤٧ - حديث الرئيس مبارك لشبكة (BBS) الأمريكية في ٢٠٠٠/٣/٣٠.
- ٤٨ - السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠١ مرجع سابق.
- ٤٩ - السياسة الدولية - المرجع السابق.
- ٥٠ - الأهرام في ٢٠٠١/٢/٨.

الفهرس

١	تقديم
٤	الفصل الأول
٧	الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربيا ودوليا
٦١	الفصل الثاني
٧٢	الإرهاب السياسي - دراسة تحليلية - أساليب الإرهاب
١١٤	الفصل الثالث
٤٧	الإرهاب والمشاركة السياسية
٦٧	الفصل الرابع
٦٩	الإرهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال
٨٢	الفصل الخامس
٨٥	أساليب مواجهة الإرهاب
٨٦	● الأساليب العامة لمواجهة الإرهاب
١٠١	● إجراءات معالجة جذور الإرهاب
١٠٤	الفصل السادس
١٠٧	المواجهة الدولية للإرهاب
١٨١	الفصل السابع
١٢٢	إعادة التفكير في الإرهاب الدولي
١٢٩	أبعاد ظاهرة الإرهاب في مصر
١٢٩	الفصل الثامن
١٤٢	الرئيس مبارك ومواجهة الإرهاب
١٥٥	ملحق الصور
١٧٢	المراجع







في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تلقت
القوة العظمى المتحدة في عالم
اليوم، الولايات المتحدة
الأمريكية، أقصى الضربات في
تاريخها كله! ولم يتم ذلك من جانب
«دولة» أخرى، وإنما من جانب جماعات
وشبكات خفية، كشفت - على نحو مثير ومفاجئ - الخطورة المتفاقمة
لظاهرة الإرهاب الدولي، لكن كان هناك صوت نبه - أكثر من أي
صوت آخر في العالم - لخطورة تلك الظاهرة مبكرا، ودعا إلى حشد
الجهد الدولي لمواجهتها وهو صوت / الرئيس محمد حسني مبارك!
وهذا الكتاب يقدم تحليلا علميا شاملا لتطور ظاهرة الإرهاب،
وأسبابها وآثارها، مثلما يقدم تحليلا موثقا لرؤية الرئيس مبارك
للإرهاب، ودعوته المبكرة للمواجهة الدولية الشاملة له.

0.47.4807